

تم إجراء التحليلات الواردة في هذا التقرير من طرف جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة ومركز جنيف للحكومة في قطاع الأمن (DCAF) .

جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة :

هي منظمة غير حكومية مستقلة تأسست في أكتوبر سنة 2005 ، تعمل على ضمان الحق في الحصول على محاكمة عادلة والدفاع عن استقلال القضاء وإصلاح النظام القضائي .

مركز جنيف للحكومة في قطاع الأمن (DCAF) :

منظمة دولية تعمل من أجل إصلاح قطاع الأمن ، والحكامة الرشيدة وسيادة القانون / سويسرا .

الشكر والتقدير :

تتقدم المنظمتان وفريق الخبراء والخبيرات بالشكر والامتنان إلى نادي قضاة المملكة المغربية ومراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف على جودة التعاون المثمر الذي أدى إلى إنجاز هذا التقرير .

فريق الخبراء والخبيرات الذي ساهم في إعداد هذا التقرير :

- جميلة السيوري ، رئيسة جمعية عدالة .
- سعيدة الإدريسي ، خبيرة في النوع الاجتماعي والمجتمع المدني ، جمعية عدالة .
- وفاء الساهل ، مديرة برامج ، جمعية عدالة .
- يونس أوخلو ، أستاذ التعليم العالي/خبير قانوني ، جمعية عدالة .
- سيسيل لاغوت ، مديرة برامج - المغرب ، DCAF/جنيف .
- سارة لحوسين ، مسؤولة مشاريع - المغرب ، DCAF/جنيف .
- ألان لافيرتي ، مدير مشاريع - النوع الاجتماعي والأمن ، DCAF/جنيف .
- كاميل ريسلر ، مسؤولة مشاريع - النوع الاجتماعي والأمن ، DCAF/جنيف .

قام بمراجعة وتدقيق الترجمة من الفرنسية إلى العربية :

- عبد الواحد الغازي ، خبير في التنمية وتقوية قدرات منظمات المجتمع المدني .
- سارة لحوسين ، مسؤولة مشاريع - المغرب ، DCAF/جنيف .

رقم الإيداع : ISBN : 978-92-9222-752-4

التصميم : شركة أكسوريوم SARL

نشر بواسطة DCAF وجمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة .

— استجابة القطاع القضائي —
للعنف ضد النساء في المغرب
من الإطار القانوني والسياسي والمؤسساتي إلى
المواقف والممارسات المهنية

تقرير
دجنبر 2023

فهرس المحتويات

6	ملخص تنفيذي
12	مقدمة
13	الأهداف
13	المنهجية
14	النتائج الرئيسية
16	الجزء الأول : ما هي الاستجابة النظرية للعنف ضد النساء؟
16	القسم الأول : الإطار القانوني للاستجابة للعنف ضد النساء
16	1) التقدم التدريجي في الالتزام بالمعايير الدولية
18	2) الإطار القانوني الوطني : النصوص التي تنظم استجابة المملكة المغربية للعنف ضد النساء
28	القسم الثاني : الإطار السياسي والمؤسسي للاستجابة للعنف ضد النساء
33	2. المؤسسات المخصصة لمكافحة العنف ضد النساء :
36	الجزء الثاني : ما هي الاستجابة العملية للعنف ضد النساء من قبل العدالة المغربية؟
36	القسم الأول : مؤشرات محدودة الاستجابة العملية التي تقدمها العدالة للعنف ضد النساء
37	1 . نقص التبليغ عن حالات العنف ضد النساء
38	2 . تبخر الشكايات
42	3 . الممارسات العقابية غير الرادعة
46	القسم الثاني : العوائق أمام الاستجابة العملية من قبل العدالة المغربية للعنف ضد النساء
47	1 . الصور النمطية التمييزية في الاستجابة العملية لمهنيي ومهنيات العدالة لحالات العنف ضد النساء
55	2 . عدم كفاية القدرات المؤسسية في قطاع العدالة
57	3 . العوائق الأخرى للوصول إلى العدالة التي تتصورها النساء ضحايا العنف
64	الخاتمة
69	الملحقات
69	الملحق 1 : إحصائيات حالات العنف ضد النساء المعالجة من قبل خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف في المحاكم
79	الملحق 2 : إحصائيات حالات العنف ضد النساء المعالجة من قبل الخلايا القانونية للتكفل بالنساء ضحايا العنف
89	الملحق 3 : إجابات المهنيين في قطاع العدالة الاستبيانات
106	الملحق 4 : أجوبة النساء ضحايا العنف بواسطة المقابلات الشبه موجهة
148	الملحق 5 : تقرير مجموعة النقاش مع النساء ضحايا العنف اللواتي لجأن إلى القضاء

ملخص تنفيذي

وبالتالي فإن فعاليتها محدودة . ويمكن أن تشكل مرجعاً لتطوير إصلاحات شاملة تأخذ في الاعتبار احتياجات النساء ضحايا العنف ، وفقاً للالتزامات الدولية للمغرب .

«الاستجابة النظرية» للعنف ضد النساء

يمكن استخلاص التزامات السلطات المغربية في مناهضة العنف ضد النساء من خلال المبادئ التوجيهية لدستور 2011 ، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وبروتوكولها الاختياري الذي دخل حيز التنفيذ في المغرب سنة 2022 . وتتجلى نواياهم أيضاً في القوانين والسياسات والمؤسسات التي تم إنشاؤها لمعالجة هذه الظاهرة .

تكشف هذه الدراسة عن عدد من أوجه القصور والضعف في الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي في المغرب التي تؤثر الاستجابة للعنف ضد النساء . ويشمل ذلك عدم توفير الحماية الكافية للنساء ضحايا العنف بسبب عدم اكتمال النظام القانوني إلى جانب عدم إدراج احتياجات جميع فئات النساء ضحايا العنف في السياسات ، فضلاً عن عدم كفاية القدرات المؤسسية والتنسيق الغير كافي بين مختلف الفاعلين المعنيين .

الإطار القانوني : حق النساء في العيش في مأمن من العنف محدد في المملكة المغربية بموجب القانون رقم 103,13 ، الذي تمت المصادقة عليه في 12 سبتمبر 2018 . ومع ذلك ، فإن هذا القانون لا يوفر استجابة شاملة ولا يحمي النساء من جميع أشكال العنف والتمييز (مثل قتل النساء ، الاعتصاب الزوجي ، إلخ) . علاوة على ذلك ، فإن القانون الجنائي ومدونة الأسرة متقدمين وغير متسقين حيث لا يعكسان تطورات المجتمع المغربي ويحتويان على أحكام تمييزية (مثل تجريم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج ، وتحميل الضحايا عبء الإثبات ، وزواج الطفلات ، وتعدد الزوجات ، وعدم المساواة في تقسيم الأصول ، والحماية القانونية على الأطفال ، والإرث ، إلخ) .

السياسات : يكشف تحليل السياسات والاستراتيجيات المختلفة التي تم وضعها لمكافحة العنف ضد النساء في السنوات الأخيرة مثل السياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في أفق سنة 2030 ، وإعلان مراكش مارس 2020 عن الرغبة في بناء استجابة شاملة للعنف ضد النساء . ومع ذلك ، لا تبدو الرؤية المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء المنصوص عليها في هذه السياسات دائماً متسقة مع النهج

رغم ان العيش بأمان من العنف يعتبر حقاً إنسانياً أساسياً ، فمن بين 13.4 مليون من النساء والفتيات التي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 عاماً ، تعرضت 82.6٪ منهن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف خلال حياتهن ، سواء كان عنفاً نفسياً ، أو جسدياً ، أو اقتصادياً ، أو جنسياً . ومع ذلك ، فإن 10.4٪ فقط من النساء ضحايا العنف يقمن باتخاذ إجراءات قانونية أو تقديم شكايات للسلطات المختصة ، مثل الدرك ، الشرطة ، السلطة القضائية ، أو السلطة المحلية ، وتصل النسبة إلى 3٪ فقط عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي . وبالتالي ، تظل العديد من الحالات غير مبلغ عنها في سلسلة العدالة الجنائية في المغرب .

وبهدف المساهمة في مناهضة العنف ضد النساء ، قام مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) وجمعية عدالة «من أجل الحق في محاكمة عادلة» بتحليل استجابة العدالة للعنف ضد النساء في المغرب . حيث تم إجراء الدراسة بين ماي 2021 ويوليوز 2022 ، وقد تم دمج وجهات نظر الضحايا والمهنيين والمهنيات في سلك العدالة من خلال طرق البحث الكمي والكيفي .

بداية ، تسلط هذه الدراسة الضوء على الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي الذي وضعته المملكة المغربية للتعامل مع العنف ضد النساء ، المعروف بـ«الاستجابة النظرية» . بعد ذلك ، قامت الدراسة بتحليل الاستجابة الفعلية للعدالة المغربية للعنف ضد النساء ، المعروفة باسم «الاستجابة العملية» عبر تحليل كمي لمعدلات الإدانة التي أصدرتها الأحكام القضائية ومدى التزامها بالقانون . بالإضافة إلى ذلك ، تم القيام بتحليل كيفي لكيفية تعامل المحاكم مع حالات العنف ضد النساء بالاستناد إلى محتوى قرارات القضاء والاستمارات الموجهة إلى القضاة .

إضافة إلى ما سلف ، تقدم هذه الدراسة تحليلاً لتصورات النساء ضحايا العنف عن الاستجابة التي تقدمها العدالة الجنائية للعنف الذي يتعرضن له بواسطة مقابلات ومجموعات نقاش مع ضحايا من مختلف الأعمار والمناطق . وقد مكن ذلك من تحديد درجة رضا الضحايا من النساء عن استجابة العدالة الجنائية بأكملها ، بالإضافة إلى تحديد أهم العقبات التي تحول دون الوصول إلى العدالة .

تخلص هذه الدراسة إلى أن استجابة العدالة للعنف الموجه ضد النساء لا تلبى بشكل كامل نوايا السلطات المغربية ،

الموجود على المستوى الدولي . كما توجد صعوبة حقيقية في تنفيذها بفعالية من قبل الهيئات المعنية .

المؤسسات : أنشأ القانون رقم 103,13 نوعين من المؤسسات لرعاية النساء ضحايا العنف : (1) اللجان الوطنية والجهوية والمحلية التي تتألف من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الأمنية والقضائية ؛ (2) خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف داخل المحاكم ومخافر الشرطة والدرك والمستشفيات والتي تلعب دوراً مباشراً في تقديم المساعدة القانونية والاجتماعية للضحايا . بالموازاة مع ذلك ، تقدم منظمات المجتمع المدني مراكز لخدمات الاستشارة القانونية والمواكبة والإيواء للنساء ضحايا العنف . ويقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كذلك بإعداد التقارير وإصدار الآراء حول الموضوع . وقد تم أيضاً إنشاء المرصد الوطني للعنف ضد النساء لجمع البيانات والإحصاءات على المستويين الجهوي والوطني . ومع ذلك ، يفتقر المهنيون والمهنيات في هذه المؤسسات إلى الموارد والقدرات وآليات التنسيق الفعالة .

«الاستجابة العملية» للعنف ضد النساء

تبرز هذه الدراسة الفعالية المحدودة لاستجابة قطاع العدالة الفعلية لحالات العنف ضد النساء ، والتي لا ترقى إلى مستوى التزامات المغرب القانونية والسياسية والمؤسسية والدولية . وكشف التحليل الكمي للأحكام القضائية ومعدلات الإدانة عن ثلاثة مؤشرات :

• معدل عدم التبليغ عن الحالات : لا يسجل النظام القضائي المغربي معظم حالات العنف ضد النساء (معدل تقديم الشكايات 10.4% ، و3% فقط في حالات العنف الجنسي) .

• معدل تبخر الشكايات : عندما يتم التبليغ عن هذه الحالات للسلطات المختصة ، تُهمل معظم الشكايات المقدمة أو تنتهي بالبراءة (معدل تبخر الشكايات 89.4%) .

• معدل العقوبات غير الرادعة : غالباً ما تكون الأحكام التي تصدرها المحاكم أقل مما يتطلبه القانون (60.5% معدل الإدانة الإجمالي : 54,8% في المحاكم الابتدائية حيث لا تؤدي معظمها إلى عقوبة سالبة للحرية ، و92.8% في مرحلة الاستئناف / 63.2% من العقوبات التي تصدرها المحاكم الابتدائية و65% من محاكم الاستئناف لا تتوافق مع القانون) .

في هذا السياق ، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد العقوبات التي تواجه الاستجابة العملية لقطاع العدالة للعنف ضد النساء من خلال بحث كمي وكيفي استناداً على المعلومات المقدمة من طرف : (1) المهنيين والمهنيات في سلك العدالة من خلال

محتوى قرارات المحاكم المتعلقة بالعنف ضد النساء والبيانات المجمعة بواسطة الاستمارات الموزعة على القضاة والقاضيات الذين يتعاملون مع هذا النوع من الحالات ؛ (2) النساء ضحايا العنف بواسطة المقابلات ومجموعة نقاش التي نظمت مع الضحايا اللائي لجأن أو لم يلجأن إلى العدالة . وقد تم تحديد العديد من العقبات المتعلقة بالصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الاستجابة العملية لمهنيي العدالة ؛ إضافة إلى نقص القدرات والموارد المؤسسية للتعامل مع الحالات التي تمت معالجتها ؛ وعقبات أخرى للوصول إلى العدالة تواجهها النساء ضحايا العنف في السلسلة الجنائية بأكملها .

الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وتأثيرها على ممارسات العدالة

قد تطغى على المهنيين والمهنيات في سلك العدالة ، سواء عن وعي أو بدون وعي ، أحكام مسبقة متعلقة بالنوع الاجتماعي وتصورات حول أدوار المرأة والرجل تؤثر سلباً على مواقفهم تجاه العنف ضد النساء . هذه المواقف التمييزية توجه بدورها استجابة الممارسين المهنية وتؤثر على قدرتهم على تطبيق التزامات العناية الواجبة وحماية الضحايا ومقاضاة الجناة بفعالية .

يكشف تحليل ممارسات الإدانة أن معظم العقوبات مخففة ولا تعكس ما تنص عليه بنود القانون رقم 103,13 والقانون الجنائي ، مما يعكس نوعاً من التقليل معيناً من شأن العنف ضد النساء من قبل المهنيين والمهنيات في سلك العدالة . وهذا ينطبق بشكل أكبر على العنف الزوجي/الأسري والجسدي والنفسي . فمن أصل 100 حكم في المحاكم الابتدائية ، لم يصدر حكم بالسجن إلا في حالتين فقط في عينتنا ، وكانت معظمها أحكاماً بالسجن مع وقف التنفيذ و/أو غرامات ، مما يمنح ظروفاً مخففة للجناة الذين ليس لديهم سجل جنائي ولأسباب اجتماعية واقتصادية . ومن ناحية أخرى ، نادراً ما تطبق ظروف التشديد التي ينص عليها القانون .

في أغلب الحالات لا يأمر بعض القضاة والقاضيات في مرافعاتهم بإجراء تحقيقات إضافية من طرف الشرطة . وفي بعض الأحيان ، يضطر بعضهم إلى إصدار أمر بتأجيل الحكم أو الحفظ بسبب عدم كفاية الأدلة واستمرار إنكار المتهمين على الرغم من تقديم الأدلة الكافية من قبل الضحايا (على سبيل المثال ، شهادات طبية) . في بعض الحالات ، يتم استخدام نموذج حكم ولا يستند إلى القانون 103,13 . علاوة على ذلك ، لم نعر في عينتنا على أي إشارة إلى الاجتهاد القضائي على المستوى الوطني أو القانون الدولي في الأحكام .

القدرات والموارد المؤسساتية غير الكافية

تسلط هذه الدراسة الضوء على أوجه القصور المؤسساتية التي تحد من قدرة المهنيين والمهنيات في سلك العدالة على تقديم خدمات متماسكة ومنسقة بشكل جيد ومركزة على الضحايا . ويرجع ذلك أساساً إلى نقص القدرات التقنية لدى المهنيين والمهنيات في سلك العدالة (تطبيق القانون 103,13 والمعايير الدولية) ، وعدم كفاية آليات التنسيق (التحقيقات القضائية التكميلية ، المساعدة الاجتماعية ، توفير الإيواء المستعجل ، الدعم النفسي ، الخدمات الطبية ، المساعدة القانونية ، إلخ) ، وعدم كفاية الموارد البشرية للتعامل بفعالية مع حالات العنف ضد النساء مضافاً إليها أعباء العمل الزائد عن الحد ، وعدم رقمنة النظام القضائي (ملفات ورقية) .

عقبات أخرى للولوج إلى العدالة أثارها النساء ضحايا العنف

كشفت المقابلات ومجموعة النقاش التي أجريت مع النساء ضحايا العنف عن عدة عقبات تعيق ولوجهن إلى العدالة عبر السلسلة الجنائية بأكملها: المعايير الاجتماعية والثقافية ، والشعور بالإهانة والعار والخوف ، والهشاشة الاقتصادية ، والثغرات القانونية ، والمساطر المعقدة ، وضعف خدمات المساعدة والتكفل بالنساء الضحايا ، وذلك ما أكدته 53% من القضاة الذين تم استجوابهم في إطار هذه الدراسة ، حيث يعتقدون أن النساء ضحايا العنف ليس لديهن وصول سهل إلى العدالة .

تشكل المعايير الاجتماعية والثقافية أكثر العقبات التي تم ذكرها في أغلب الأحيان في هذه الدراسة ، حيث تتعرض معظم الضحايا لضغوط اجتماعية وعائلية تحثهن على عدم التبليغ عن العنف الذي تعرضن له ، أو سحب شكاياتهن ، أو اختيار المصالحة . بالنسبة لهذه النقطة الأخيرة ، تنتقد منظمات المجتمع المدني أحكام القانون رقم 103,13 بشأن سحب الشكاوى ، التي تنص على التنازل عن الملاحقات القضائية بشكل منهجي .

وتعاني الضحايا أيضاً من مشاعر سلبية عندما يُبلِّغون السلطات المختصة وعائلاتهن عن العنف - الازدراء/الإهانة «الحجرة» ، العار/«الحشومة» والخوف - مما قد يثنيهن عن تقديم شكاية أو متابعتها ويعرض صحتهن النفسية و حمايتهن للخطر . وتمثل الهشاشة الاقتصادية بدورها عامل خطر رئيسي للتعرض للعنف ، خاصة في السياقات المنزلية والأسرية . فقد تبين انه كلما كان للمرأة دخلها الخاص وحرية التصرف فيه ، كلما كانت أقل ضعفاً وتعرضاً للعنف .

وتفيد ضحايا العنف من النساء بوجود عدد من أوجه القصور في التشريعات ، ولا سيما فيما يتعلق بعبء الإثبات في حالات العنف الزوجي/الأسري والنفسي والجنسي . وغالباً ما تواجهن صعوبات في تحديد هوية وموقع الجناة وتحسين أن تتابعن في قضايا بتهمة الزنا بسبب تجريم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج .

كما أعربت عدد من النساء ضحايا العنف عن عدم رضاهن عن الطريقة التي تتم استقبالهن والاستماع إليهن ودعمهن من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية . وفي حين قالت بعضهن أنهن قد تم ثنيهن عن تقديم الشكاوى وتشجيعهن على اختيار الصلح ، رأيت أخريات أن شكاواهن قد رُفضت بسبب قصور في التحقيقات . ويتفاقم هذا الوضع بسبب تعقيد الإجراءات ، كما أن معظم النساء ضحايا لا تعرفن مقتضيات القانون 103,13 والإجراءات القانونية والمساعدة المتاحة (خالياً) ، التكفل بالنساء ضحايا العنف وجمعيات المجتمع المدني) ، إضافة إلى أن بعض الأقليات لا تتكلم اللغة العربية الفصحى التي تشكل اللغة الحصرية في المسائل القانونية .

علاوة على ذلك ، لا تملك الضحايا الأكثر هشاشة القدرة المالية لتوكيل محامية ، أو تغطية تكاليف الإجراءات ، أو حتى تكاليف التنقل إلى المحكمة ، أو مركز الشرطة/الدرك ، أو أقرب جمعية لمساعدة النساء لطلب المعلومات وتقديم شكاية . وذكرت بعضهن أنهن اضطررن لاقتراض المال من الأقارب .

كما تعاني العديد من النساء من طول الإجراءات القضائية وضعف الاستشارة القانونية . حيث ، أكد 63% من القضاة والقاضيات الذين تم استطلاع آرائهم في إطار هذه الدراسة أن المدة الزمنية لمعالجة هذه القضايا غير معقولة ، واعتبر 16% فقط أن نوعية الخدمات القانونية المقدمة للنساء ضحايا العنف جيدة .

في ظل هذه الصعوبات التي تواجهنها ، عبرت العديد من النساء ضحايا عن شعورهن بفقدان الثقة اتجاه السلطات على طول السلسلة الجنائية ، وعدم الرضا عن طريقة معالجة قضاياهن (شكايات بدون متابعة ، عقوبات غير كافية ، وإفلات من العقاب) . كما يُندد أيضاً بغياب أنظمة الدعم المؤسساتي والاجتماعي (وحدات الرعاية ، مراكز الإيواء ، خدمات الصحة ، الدعم النفسي ، إلخ) في مناطقهن ، أو عدم كفايتها في حال وجودها . في حين أن معظم الضحايا اللاتي تم استطلاع آرائهن أشرن إلى التأثير السلبي للعنف على صحتهن النفسية ، فإن غياب الدعم النفسي يُعتبر القاعدة بدلاً من الاستثناء . ومع ذلك أكدن جميعهن على رضاهن عن الرعاية والمساعدة التي تقدمها جمعيات المجتمع المدني ومراكز الاستماع .

توصياتنا

5. مراعاة احتياجات النساء ، بما في ذلك اللواتي يعانين من إعاقة أو يتعرضن لمعاملة تمييزية لأسباب اقتصادية ، او سياسية ، او عرقية ، في القوانين ، والسياسات العامة ، والاستجابات المؤسساتية .
 6. القضاء على العقبات التي تحول دون ولوج النساء إلى العدالة والصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي و تصورات أدوار المرأة و الرجل .
 7. إنشاء آليات ترابية شاملة وجيدة التنسيق لحماية الضحايا .
 8. إنشاء آليات لتتبع وتقييم السياسات الوطنية والاستجابات المؤسساتية للعنف ضد النساء .
 9. تخصيص الميزانيات اللازمة لتنفيذ السياسات والاستجابات المؤسساتية للعنف ضد النساء .
 10. تحسين المهارات التقنية للمهنيين والمهنيات الذين يتعاملون مع حالات العنف ضد النساء من خلال إجراءات موحدة وسياسات تدريب واسعة النطاق قائمة على الممارسة .
 11. تعزيز التنسيق المؤسساتي لضمان تكفل شامل للنساء ضحايا العنف .
- تقدم هذه الدراسة سلسلة من التوصيات بهدف تحسين استجابة قطاع العدالة لحالات العنف ضد النساء :
1. ملائمة الإطار القانوني الوطني مع الالتزامات الدولية للمغرب بموجب الاتفاقيات الدولية المصادق عليها ، مثل الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري .
 2. مراجعة القانون رقم 103,13 لمعالجة الثغرات المتعلقة بتطبيقه ، وإدخال جرائم جديدة تغطي جميع أشكال العنف والتمييز (تقتيل النساء ، آليات التعويض للضحايا ، إلخ) .
 3. تعديل الأحكام القانونية التمييزية ضد النساء في القانون الجنائي ، المسطرة الجنائية ، ومدونة الأسرة (كذلك المتعلقة بتجريم العلاقات الجنسية خارج الزواج والزنا ، زواج القاصرين/الطفلات ، تحمل الضحايا عبء الإثبات ، إنهاء الملاحقات القضائية في حالة تنازل الضحية ، إلخ) .
 4. تعزيز ثقافة المساواة ، والادماج ، والوقاية والحماية من جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء ، وملاحقة مرتكبيها قضائياً ورعاية وحماية الضحايا والتكفل بهن .



مقدمة

- الأهداف
- المنهجية
- النتائج الرئيسية

مقدمة

لحالات العنف بين عامي 2018 و2019، مع زيادة خاصة في الجنايات كما هو محدد في القانون رقم 103.13 مثل طرد الزوجة من المنزل المشترك (360 متباعدة في 2018 مقابل 629 في 2019، بزيادة قدرها 74٪) أو التحرش الجنسي في الأماكن العامة (155 متباعدة في 2018 مقابل 525 في 2019). يجب أيضاً وضع هذه الزيادة الملحوظة في نصابها الصحيح، حيث لم يدخل القانون رقم 103,13 حيز التنفيذ إلا في 13 شتنبر 2018؛ وبالتالي تمت الزيادة على مدى عام كامل في 2019، مقابل أربعة أشهر فقط من تطبيق القانون في 2018.

في الوقت نفسه، زادت الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 من حدة التفاوتات القائمة، وكشفت عن نقاط الضعف في الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي بدورها تستمر في تكثيف آثار الوباء. أدى استخدام إجراءات الحجر الصحي كعنصر من عناصر الاستجابة الحكومية لهذه الأزمة الصحية إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وأثار مخاوف من زيادة العنف، خاصة في الفضاء الزوجي والأسري، وهو ما وصفته المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنه «وباء خفي»⁶. لقد فاقمت الأزمة الصحية المتعلقة بكوفيد 19 الصعوبات الهيكلية للبلدان في الاستجابة بشكل فعال وكفاء للعنف ضد النساء. وقد شكلت الجائحة، بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، بيئة مواتية لزيادة حدوث العنف ضد النساء. وعلى الرغم من أن البيانات لا تزال جزئية، فإن المعلومات⁷ التي جمعتها الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة توفر لمحة واضحة جداً عن الوضع. في معظم البلدان المتأثرة بكوفيد 19، أفادت خدمات المساعدة الهاتفية وقوات الشرطة وغيرها من خدمات الإسعاف بزيادة كبيرة في حالات العنف الزوجي/الأسري، بما في ذلك سوء معاملة الأطفال والعنف الذي يمارسه الأزواج ضد النساء. في الوقت نفسه، ساهم سياق الأزمة في الحد من قدرة قطاعي العدالة

كشفت نتائج البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019، أن من بين 13,4 مليون امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة، تعرضت أكثر من 8 من كل 10 نساء خلال حياتهن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف (82,6٪) سواء كان نفسياً أو جسدياً أو اقتصادياً أو جنسياً¹.

في هذا السياق، بذلت السلطات المغربية جهوداً جلية لتحسين استجابة قطاع العدالة والأمن للعنف ضد النساء. ففي فبراير 2018، تم اعتماد القانون رقم 103,13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء، بهدف تعزيز التشريع المغربي ب«نص قانوني، معياري، متنسق، واضح وقادر على ضمان الحد الأدنى من شروط ومعايير الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف»². تم تعزيز القانون بمرسوم تطبيقي³ في يونيو 2019 يحدد تركيبة وتفصيل هياكل الاستقبال ضمن جميع القطاعات المؤسساتية وهيئات التنسيق على جميع مستويات الحكامة. ومع ذلك، فقد أظهرت النتائج أن فقط 10,4٪ من النساء ضحايا العنف قد اتخذن إجراءات قانونية أو قدمن شكاية على إثر ذلك⁴. وبالتالي، فإن النظام نظام السلسلة الجنائية في المغرب يسجل فقط جزءاً من الحالات المتعلقة بالعنف ضد النساء التي تحدث كل عام.

وفقاً للتقرير السنوي لرئاسة النيابة العامة⁵، تمت سنة 2019 متابعة 948 شخصاً في قضايا اغتصاب، وتسجيل 7205 متابعة متعلقة بالعنف الجسدي ضد النساء المؤدي إلى عجز لأقل من 20 يوماً، و2507 متابعة متعلقة بالعنف الجسدي ضد النساء المؤدي إلى عجز لأكثر من 20 يوماً. تكشف هذه الأرقام، التي تظل منخفضة مقارنة بمعدلات الانتشار، عن نمو منتظم في عدد المتابعات القضائية في قضايا العنف ضد النساء. وبالتالي، يشير التقرير إلى زيادة بنسبة 11٪ في المتابعات

1 المندوبية السامية للتخطيط، تقرير عن العنف ضد النساء والفتيات، الدراسة الاستقصائية الوطنية حول العنف ضد النساء والرجال 2019. متاح على العنوان التالي https://www.hcp.ma/downloads/Violence-a-l-egard-des-femmes_t13077.html

2 وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية: تقدم مشروع القانون 103,13 في مجلس النواب، ولجنة العدالة والتشريع وحقوق الإنسان؛ 3 مايو 2016. متاح على العنوان التالي: https://www.chambredeessentants.ma/sites/default/files/loi/lec.pdf.103.13_1

3 المرسوم رقم 2.18.856، النشرة الرسمية رقم 6796 بتاريخ 18 يوليوز 2019

4 المندوبية السامية للتخطيط، المرجع السالف الذكر

5 رئاسة النيابة العامة، تقرير الوكيل العام عن تنفيذ السياسة الجنائية وعمل النيابة العامة لسنة 2020.

6 متاح على [statement-ed-phumzile-violence-against-women-during-4/2020/https://www.unwomen.org/fr/news/stories/2020/04/statement-ed-phumzile-violence-against-women-during-4/2020/](https://www.unwomen.org/fr/news/stories/2020/04/statement-ed-phumzile-violence-against-women-during-4/2020) على <https://www.unwomen.org/fr/news/stories/2020/04/statement-ed-phumzile-violence-against-women-during-4/2020/> (نوفمبر 2020) pandemic

7 متاح على [brief-violence-2020/https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/brief-violence-2020/](https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/brief-violence-2020/https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/brief-violence-2020/) : <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/brief-violence-2020/> (2020 novembre) 3720=fr.pdf?la=fr&vs=19-against-women-and-girls-data-collection-during-covid

والأمن على الاستجابة لهذه الحالات . وبالتالي ، واجهت هذه القطاعات ما يمكن أن نصفه بأزمة المقص : زيادة الاحتياجات في مكافحة العنف ضد النساء مصحوبة بانخفاض متزامن في القدرة على الاستجابة لها .

الأهداف

للمساهمة في الوقاية و الحد من العنف ضد النساء وتحسين استجابة قطاع العدالة لهذه الظاهرة ، قام مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن (DCAF) ، بالتعاون مع شريكه الجمعية المغربية عدالة «للحق في محاكمة عادلة» بإجراء تحليل لاستجابة قطاع العدالة للعنف ضد النساء في المغرب . يوثق هذه التحليل استجابة قطاع العدالة لحالات العنف ضد النساء ، ويكمله بتقييم تصورات النساء ضحايا العنف حول طريقة معالجة نظام العدالة الجنائية لهذه الحالات . وهذا يجعل من الممكن ، من وجهة نظر المهنيين والضحايا ، تحديد مجالات التحسين اللازمة لضمان استجابة شاملة تركز على الضحايا من طرف قطاع العدالة .

في هذا الإطار ، تهدف هذه الدراسة إلى أن تكون مرجعاً لصياغة سياسات شاملة تأخذ في الاعتبار احتياجات النساء ضحايا العنف ، ولتطوير إصلاحات تهدف إلى تحسين استجابة قطاع العدالة للعنف الذي يمارس ضد النساء .

المنهجية

قام مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن (DCAF) وجمعية عدالة «من أجل الحق في محاكمة عادلة» بإجراء هذه الدراسة على مدى خمسة عشر شهراً ، من ماي 2021 إلى يوليوز 2022 . ومن أجل التمكن من إجراء تحليل موثوق وشامل ، تم تصميم المنهجية حول ثلاثة محاور رئيسية : توثيق الاستجابة الفعلية للعدالة للعنف ضد النساء كمكمل لتصوراتهن ؛ وجمع مجموعة واسعة من البيانات الكيفية والكمية من مصادر متعددة (المهنيين والمهنيات والضحايا) . وبالتالي ، أشركت المنهجية ، قدر الإمكان ، مهنيي قطاع العدالة المغربية في عملية تصميم وإعداد عملية جمع البيانات ، فضلاً عن تصورات النساء الضحايا كمصادر للمعلومات .

يتمثل تحليل كيفية معالجة حالات العنف ضد النساء من قبل قطاع العدالة في إبراز الإطار القانوني والسياسي والمؤسستي الذي طوره المغرب لمواجهة العنف ضد النساء (الاستجابة

النظرية) ؛ والاستجابة الفعلية المقدمة لحالات العنف ، كميًا ، من خلال تحليل معالجة الحالات وما تلاها من إجراءات ، وكيفية ، من خلال دراسة كيفية استجابة المهنيين والمهنيات القضائيين عمليًا للحالات (الاستجابة العملية) . وقد اقتصر هذه التحليل على قطاع العدالة بسبب تعثر الولوج إلى المعلومات المتوفرة لدى الفاعلين الآخرين في السلسلة الجنائية (الشرطة ، الدرك ، النيابة العامة) .

تشمل منهجية البحث الولوج إلى المعلومات الموجودة وجمع البيانات من المهنيين والمهنيات في القضاء :

• جمع البيانات الإدارية والإحصاءات الموجودة ؛

• التحليل الكمي لـ 1151 قرار قضائي صدر في قضايا العنف ضد النساء ، منها 981 قرار من طرف 70 محكمة ابتدائية و132 قرار من طرف 21 محكمة استئناف في المملكة . تم جمع هذه البيانات الكمية باستخدام قاعدة بيانات Mahakim.ma خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 30 نوفمبر 2019 ، من أجل تحييد الآثار المرتبطة بجائحة كوفيد 19 على زيادة نسبة العنف ضد النساء ؛

• التحليل الكيفي لمحتوى 100 قرار قضائي صادر عن سبع محاكم ابتدائية في المملكة ؛

• جمع البيانات الكمية والكيفية من خلال استمارات مجهولة المصدر وجهت لـ 38 قاضي وقاضية (وُزعت بالشراكة مع نادي القضاة المغربي وجمعية عدالة في يوليوز 2022) .

يوفر تقييم تصورات النساء ضحايا العنف معطيات عن درجة رضاهن عن استجابة السلسلة الجنائية بأكملها . وهو يسمح بتحديد العقبات التي قد تمنع النساء الضحايا من تقديم الشكايات والولوج إلى العدالة . تضم طريقة البحث :

• إجراء 21 مقابلة شبه مباشرة مع نساء ضحايا العنف اللواتي لجأن إلى العدالة (نُفذت من طرف جمعية عدالة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف خلال الفترة من مارس إلى أبريل 2022) ؛

• إجراء 10 مقابلات شبه مباشرة مع نساء ضحايا العنف اللواتي لم يلجأن إلى العدالة (نُفذت من طرف جمعية عدالة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف خلال الفترة من مارس إلى أبريل 2022) ؛

• إجراء جلسة نقاش جماعية مع 28 امرأة ضحية للعنف تتراوح أعمارهن بين 18 و50 عاماً واللواتي لجأن إلى العدالة (نُظمت في 31 مارس 2022 في مدينة بن جريب من طرف جمعية عدالة بالتعاون مع جمعية شروق لإدماج النساء في وضعية صعبة والتي تقدم خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف).

النتائج الرئيسية

على الرغم من التقدم الهام الذي تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة، وخاصة من خلال تبني القانون رقم 103,13 سنة 2018، والإرادة القوية لتحسين الاستجابة للعنف ضد النساء في المغرب، فإن تحليل الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي الذي يحكم استجابة المؤسسات المغربية للعنف ضد النساء، المعروف بالاستجابة النظرية، يكشف عن فعالية محدودة. حيث، لا ترقى الاستجابة النظرية إلى مستوى الالتزامات التي تعهدت بها المملكة على المستويين الوطني والدولي، وتنطوي على الثغرات التالية من بين أمور أخرى:

• الحماية القانونية غير الكافية للنساء ضحايا العنف: الإطار القانوني الذي ينظم الاستجابة للعنف ضد النساء غير مكتمل وغير واضح في بعض الأحيان. فهو لا يحمي النساء من جميع أشكال العنف والتمييز ولا يتوافق تماماً مع الالتزامات الدولية أو دستور 2011 الذي يكرس المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق؛

• عدم الأخذ بعين الاعتبار كامل احتياجات النساء ضحايا العنف في السياسات: ما زالت النساء القرويات، الأمازيغيات، القاصرات، المهاجرات، الأميات، واللواتي يعشن وضعيات صعبة، المطلقات، الأمهات العازبات أو اللواتي في وضعية إعاقة تواجه صعوبات في تقديم شكايات ضد العنف الذي يتعرضن له أو في الولوج إلى العدالة؛

• الرعاية المؤسسية أحياناً غير ملائمة أو غير متناسقة: المؤسسات التي ينص عليها القانون لمكافحة العنف ضد النساء ليست نشطة، أو ليست منتشرة في جميع أنحاء البلاد، أو تفتقر إلى الموارد والقدرات وكذلك إلى التنسيق وضعف بين آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف.

بينما من المفترض أن تضمن القوانين محاسبة مرتكبي العنف عن الجرائم/الجنح المرتكبة وفقاً للقانون ومناهضة العنف ضد النساء من خلال أحكام رادعة، تكشف البيانات التي جمعتها هذه الدراسة عن ثلاثة مؤشرات عن الفعالية المحدودة للاستجابة العملية لقطاع العدالة للعنف ضد النساء، مما يخلق شعوراً بإفلات مرتكبي العنف من العقاب:

• قلة التبليغ عن الحالات: لا تستطيع السلسلة الجنائية استيعاب مجمل حالات العنف ضد النساء؛

• ظاهرة تبخر الشكايات: عندما يتم التبليغ عن حالات العنف للسلطات المختصة (الشرطة، الدرك، المحاكم)، فإن معظم الشكايات المقدمة تبقى بدون متابعة أو لا تؤدي إلى إدانات؛

• العقوبات غير الرادعة: لا تردع الممارسات الحالية للإدانة الجناة - والتي غالباً ما تكون غير متوافقة مع القانون - ولا تشيهم عن العودة لإرتكاب العنف ويمكن أن تساهم في تهوين العنف ضد النساء؛

وبالإضافة إلى ذلك، ترى النساء ضحايا العنف أن استقبال الشرطة والدرك لهن يتسم بعدم الاحترام أحياناً (لا سيما تجاه النساء ذوات الإمكانات المتواضعة)، ويتسم بالانتظار الطويل، واستخدام التخويف، وصعوبة الاستماع، والموقف الاتهامي. وفي حالة العنف الزوجي/الأسري، هناك اتجاه، إلا في الحالات الخطيرة جداً، إلى اعتباره مسألة خاصة لا شأن لهم بالتدخل فيها.

ومن ثم، فإن الفعالية المحدودة للاستجابة العملية لقطاع العدالة للعنف ضد المرأة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع حالات العود بسبب شعور الجناة بالإفلات من العقاب الذي تولده هذه الاستجابة، وبسبب ما ينطوي عليه من تهوين من شأن العنف.

تشير البيانات التي جمعتها هذه الدراسة إلى أن الفعالية المحدودة للاستجابة العملية لقطاع العدالة للعنف ضد المرأة ترجع إلى العقبات الثلاث التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- ترسخ الصور النمطية التمييزية وسط المهنيين والمهنيات في القضاء.

- نقص القدرات والموارد المؤسسية لمعالجة الحالات الواردة من قبل المهنيين والمهنيات في القضاء؛

- العقبات الأخرى التي تحول دون الولوج إلى العدالة التي تواجهها النساء ضحايا العنف في السلسلة الجنائية بأكملها. تدفع هذه العقبات النساء على وضع قواعد ومحظورات لأنفسهن، وتطوير استراتيجيات لتسهيل ولوجهن بأمان إلى الفضاء العام دون تملكه بشكل كامل (مثل: الخروج برفقة شخص آخر؛ ارتداء ملابس معينة وتحديد أوقات وسلوكيات مناسبة لأماكن الخروج... إلخ). وبما أن التنقل يحدد إمكانية الولوج إلى الموارد، والفرص، والأنشطة التي تشكل أساس المواطنة، فإن العوائق التي تعترض حرية حركة النساء بسبب العنف تشكل بالتالي عاملاً لفقدان الثقة في المؤسسات المكلفة بالحفاظ على سلامة المواطنين والمواطنات.



الجزء الأول :

ماهي الاستجابة النظرية للعنف ضد النساء؟

الجزء الأول : ما هي الاستجابة النظرية للعنف ضد النساء؟

الوطني . ومع ذلك ، فإن هذا المبدأ يخضع للتطبيق «في إطار أحكام الدستور وقوانين المملكة» وكذلك «مع احترام هويتها الوطنية الثابتة» .

تحدد وتُلزم هذه المعاهدات الدولية ، التي تشمل بالطبع العنف ضد النساء باعتباره انتهاكاً لحقوقهن الإنسانية الأساسية¹¹ ، الاستجابة التشريعية والسياسية والمؤسسية للدول ، بما في ذلك الدولة المغربية . عندما تصدق دولة ما على إحدى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، فإنها تلتزم قانوناً بتنفيذ جميع الحقوق المعترف بها في تلك المعاهدة ، وتتعهد بوضع تشريعات وطنية وسياسات عمومية ومؤسسات تتوافق مع الأحكام الواردة في هذه المعاهدات . كما تلتزم الدولة أيضاً بتقديم تقارير دورية إلى لجان المتابعة توضح حالة تنفيذ الالتزامات والأحكام المنصوص عليها في هذه المعاهدات .

في مجال حقوق الإنسان ، هناك أداتان أكثر تحديداً تنظمان الاستجابة للعنف ضد النساء : اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 ، والبروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية عام 1999 . وعلى المستوى الإقليمي ، تُستكمل هاتان الأداتان الدوليتان بالبروتوكول الملحق بميثاق الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة ، والمعروف بشكل أكثر شيوعاً باسم بروتوكول مابوتو ، الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي سنة 2003 .

أ) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، المبادئ التوجيهية والتوصيات :

من بين هذه الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1979 ، الأداة الأكثر ارتباطاً بمسألة العنف ضد النساء .

لا تتضمن الاتفاقية أي نصوص محددة بشأن أشكال العنف ضد المرأة . ومع ذلك ، منذ سنة 1992 ، أوضحت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن العنف المبني على النوع الاجتماعي ، أي «العنف الموجه ضد المرأة لأنها امرأة أو يؤثر على النساء بشكل خاص» ، يجب أن يعتبر شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة كما هو معرف في المادة 1 من الاتفاقية ، وبالتالي فإن العنف ضد النساء يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية . وبناءً عليه ، فإن مكافحة العنف

يهدف الجزء الأول من هذا التقرير إلى توثيق وتحليل ما نطلق عليه «الاستجابة النظرية» للمؤسسات المغربية لحالات العنف ضد النساء . و نعني بالاستجابة النظرية النوايا المعلنة من قبل السلطات العمومية في هذا المجال والتي تتجلى في ثلاثة محاور رئيسية تستخدمها السلطات العمومية لتنظيم الاستجابة لحالات العنف ضد النساء :

(i) اعتماد القوانين ، التي تحدد الإطار القانوني لهذه الاستجابة ؛
(ii) تطوير السياسات العمومية والاستراتيجيات ، التي توضح الاتجاه الذي ينبغي توجيه الموارد نحوه ؛
(iii) إنشاء المؤسسات والآليات ، التي تضمن التنفيذ الفعلي للقوانين والسياسات العمومية المعتمدة .

وقد شهدت هذه الاستجابة النظرية في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً ، يعكس إرادة السلطات العمومية في تحسين الاستجابة لحالات العنف ضد النساء ليس فقط من الناحية الكمية ولكن أيضاً من الناحية النوعية . ومع ذلك ، على الرغم من التقدم المحقق والجهود المبذولة ، لا تزال هذه الاستجابة النظرية ، في بعض الجوانب ، لا ترقى لمستوى المعايير الدولية والالتزامات التي تعهد بها المغرب أمام المجتمع الدولي .

القسم الأول : الإطار القانوني للاستجابة للعنف ضد النساء

1) التقدم التدريجي في الالتزام بالمعايير الدولية

منذ نهاية التسعينيات ، واصلت المملكة المغربية عملية الاندماج التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ، من خلال الانضمام إلى المعاهدات الدولية والبروتوكولات الإضافية المتعلقة بحقوق الإنسان . وهكذا ، من بين 18 معاهدة دولية و/أو بروتوكولات اختيارية متعلقة بحقوق الإنسان مفتوحة للتصديق من قبل الدول التي أحصاها المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان⁹ ، فقد تم التصديق على معظمها من قبل المملكة المغربية ، باستثناء ثلاثة بروتوكولات البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام ، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الذي تم التوقيع عليه في عام 2012 ولكن لم يتم التصديق عليه بعد¹⁰ . بالإضافة إلى ذلك ، تؤكد مقدمة دستور 2011 مبدأ سمو القانون الدولي على القانون

9 البحث بين هيئات المعاهدات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)

10 حالة التصديق على كل معاهدة متاحة على الرابط التالي : هيئات المعاهدات (ohchr.org)

11 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان : <https://indicators.ohchr.org/>

ضد المرأة تعد جزءاً لا يتجزأ من الالتزامات المرتبطة بالاتفاقية .
لقد صادقت المملكة المغربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 21 يونيو 1993 ونشر نص الاتفاقية في الجريدة الرسمية سنة 2001 . وفي عام 2008 ، تم الإعلان عن رفع بعض التحفظات (الفقرة 2 من المادة 9 ، الفقرة «هـ» من الفقرة 1 والفقرة 2 من المادة 16) بالإضافة إلى اقتراح إعادة صياغة الجزء الثاني من الإعلان الصادر بشأن المادة 2 واستبدال التحفظ على معظم فقرات المادة 16 بإعلان تفسيري . بالإضافة إلى ذلك ، انضمت المملكة المغربية إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية وصدر قانون بهذا الشأن في غشت 2015 ، وتم إيداع أدوات الانضمام إلى هذا البروتوكول لدى الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2022 والذي دخل حيز التنفيذ في 22 يوليوز 2022 .

تم استعراض التقرير الموحد الخامس والسادس للحكومة المغربية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 22 يونيو 2022 خلال الدورة 82 للجنة الاتفاقية . ومع ذلك ، لا تملك المملكة المغربية بعد إطاراً تشريعياً شاملاً يحدد ويحظر ويعاقب التمييز ضد المرأة وفقاً للمادة 1 من الاتفاقية .

اعتمدت لجنة الاتفاقية حتى الآن ثمانية وثلاثين توصية عامة لتوجيه الدول الأطراف في التنفيذ الجيد للاتفاقية . وتشير العديد من هذه التوصيات إلى شكل أو أكثر من أشكال العنف ضد النساء ، مما يبرز مركزية هذه القضية في القضاء على التمييز ضد النساء .

تسمح لنا توصيتان عامتان بتوضيح التوقعات الموجهة للدول الأطراف في استجابتها لحوادث العنف ضد النساء .

أولاً ، التوصية العامة رقم 33 للجنة بشأن وصول النساء إلى العدالة والتي تم تبنيها عام 2015 . حيث تتناول هذه التوصية الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف لضمان ولوج النساء إلى العدالة بأبعادها المتعددة ، والتي تشمل إمكانية مقاضاة نظم العدالة نفسها ، وتوافرها وسهولة الوصول إليها ، وجودتها الجيدة ، وتوفيرها سبل الإنتصاف لضحاياها ، ومساءلتها .¹² ”

ثانياً ، تتناول التوصية العامة رقم 35 حول العنف المبني على النوع الاجتماعي ، و التي تلخص التزامات الدول الأطراف في الرد على هذا الظاهرة . وتتوزع هذه الالتزامات حول ستة مبادئ :

- واجب العناية من طرف الدول ، أي التزامها باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على العنف ضد النساء . ويُذكر أن «هذا الالتزام له طابع فوري ولا يمكن تبرير التأخير بأي سبب من الأسباب ، سواء كان اقتصادياً أو ثقافياً أو دينياً » ؛

- الوقاية من العنف ضد النساء ؛

- حماية الضحايا ؛

- متابعة ومعاقبة الجناة ؛

- تنفيذ تدابير جبر وتعويض الضحايا ؛

- التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تسهم في الاستجابة المقدمة للحالات .

يبدو أن هذه المبادئ الستة توفر إطاراً مناسباً لتحليل استجابة المغرب للعنف ضد المرأة ، سواء من وجهة نظر النوايا (التشريعات والسياسات العامة والمؤسسات) أو الممارسات المهنية ، حيث يعكس المعايير الدولية لاستجابات الدول للعنف¹³ ضد المرأة ، وإطاراً مشروعاً ، حيث يعكس فعالية الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

(ب) البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة :

يعتبر البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خطوة رئيسية لتعزيز المساءلة في مكافحة العنف ضد النساء ، وهو أداة أساسية لتعزيز الدفاع عن حقوق المرأة ومواجهة الانتهاكات الفردية والجماعية التي تتعرض لها . إذ يتيح البروتوكول للجنة الاتفاقية صلاحية تلقي شكايات الأفراد أو الجمعيات المتعلقة بانتهاك أحد الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية ، والبحث فيها بالتعاون مع الدولة الطرف في البروتوكول والاتفاقية ، وذلك بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف في المؤسسات والهيئات الوطنية . حتى اليوم ، فقط 114 من أصل 189 دولة صادقت على الاتفاقية وانضمت إلى بروتوكولها الاختياري ، وبالتالي قبلت بإنشاء آليات المساءلة .

(ج) بروتوكول مابوتو :

تم تعزيز المعايير التي وضعتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالعديد من الأدوات التكميلية التي تم وضعها

على المستوى الإقليمي . ويعد ذلك بشكل خاص في إطار الاتحاد الإفريقي ، الذي يعد المغرب أحد أعضائه الخمسة والخمسين .

اعتمد الاتحاد الأفريقي سنة 2003 بروتوكولاً إضافياً إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب يتعلق بحقوق المرأة ، والمعروف بشكل أكثر شيوعاً باسم بروتوكول مابوتو ، مما دفع الدول الموقعة إلى ضمان حقوق النساء ، بما في ذلك حق المشاركة في العملية السياسية ، والمساواة الاجتماعية والسياسية مع الرجال ، وتحسين الاستقلالية في اتخاذ قراراتهن المتعلقة بالصحة ، وإنهاء التشويه التناسلي للإناث (ختان الإناث) . إلى غاية الآن ، لم يوقع المغرب ولم يصادق على هذا البروتوكول على خلاف دول بوتسوانا ومصر .

2) الإطار القانوني الوطني : النصوص التي تنظم استجابة المملكة المغربية للعنف ضد النساء

يتطلب تحليل الإطار القانوني الذي يحكم الاستجابة التي تقدمها المملكة المغربية للتصدي للعنف ضد النساء الإجابة على ثلاثة أسئلة : (أولاً) ما هي النصوص التي تنظم الاستجابة القانونية للبلاد لحالات العنف ضد النساء؟ (ثانياً) ما هي أشكال العنف ضد النساء التي يعاقب عليها القانون ، وما هي العقوبات المنصوص عليها؟ و(ثالثاً) إلى أي مدى تتوافق هذه الاستجابة القانونية الوطنية مع المعايير الدولية؟

أ) دستور 2011 كأساس لتعزيز مكافحة العنف ضد النساء :

تشير ديباجة دستور 2011 إلى تشبث المملكة بحقوق الإنسان كما هو متعارف بها عالمياً و حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي ، مهما كان ¹⁴ . هذه العناصر وحدها ترسي الأسس لتعزيز مكافحة العنف ضد النساء ، والذي يعتبر ، وفقاً للمعايير الدولية ، شكلاً من أشكال التمييز وانتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية للنساء .

بالإضافة إلى ذلك ، من الضروري هنا تسليط الضوء على المبادئ المنصوص عليها في المواد التالية :

• الفصل 6 يحدد أنه : «[...] تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية

المواطنات والمواطنين ، والمساواة بينهم ، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية [...]» ؛

• الفصل 19 يعترف بالمساواة بين الرجال والنساء كمبدأ دستوري : «[...] يتمتع الرجل والمرأة ، على قدم المساواة ، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، الواردة في هذا الباب من الدستور ، وفي مقتضياته الأخرى ، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، كما صادق عليها المغرب ، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينه» .

• وتقر الفصول من 20 إلى 22 بـ «الحق في الحياة» ، و« لكل فرد الحق في سلامة شخص هو أقربائه ، وحماية ممتلكاته» وعدم «المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص» ، مما يوفر أساساً قوياً لمكافحة الأشكال المختلفة من العنف ضد النساء ، سواء كانت جسدية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية .

ب) القانون رقم 103,13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء : يُعتبر القانون رقم 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء ، الذي تم اعتماده سنة 2018 ، الإطار الرئيسي لاستجابة المملكة المغربية للعنف ضد النساء .

تم اعتماد هذا القانون في فبراير 2018 بعد أكثر من عقد من المرافعات التي قامت بها الحركة النسائية والحقوقية . فقد بدأ مسار اعتماد مشروع هذا القانون سنة 2008 ، وكانت الصيغ المتعاقبة من مشروع القانون موضوع العديد من التحركات التي قامت بها الحركة النسائية ، التي طالبت بنص قانوني يتوافق مع الالتزامات الدولية للمغرب . وأخيراً ، وافق المجلس الحكومي على مشروع القانون رقم 103.13 في 17 مارس 2016 ، وتم تبنيه في القراءة الأولى من قبل مجلس النواب في 20 يوليو من نفس العام . وبعد اعتماده من طرف مجلس المستشارين في 31 يناير 2018 ، تم اعتماد النص بشكل نهائي في القراءة الثانية من قبل مجلس النواب في 14 فبراير 2018 .

يهدف قانون رقم 103.13 إلى توسيع وتعزيز نطاق مكافحة العنف ضد النساء . وهو يحدد بوضوح أربع أولويات : الوقاية من العنف ، حماية الضحايا ، مكافحة إفلات الجناة من العقاب ، وتحسين رعاية الضحايا . وتعكس هذه الأولويات بوضوح المبادئ الستة التي حددتها التوصية العامة رقم 35

الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المذكورة أعلاه.¹⁵ من بين الخطوات الكبرى التي قدمها هذا القانون ، هو تعريفه في مادته الأولى للأشكال المختلفة للعنف ضد النساء . إذ جاء في تعريف العنف ضد النساء أنه «كل فعل مادي أو معنوي أو امتناع أساسه التمييز بسبب الجنس ، يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة» . وبالتالي ، تم اعتماد تعريف شامل وواسع للعنف ضد النساء .

من حيث المبدأ ، يستند القانون رقم 103.13 إلى دستور 2011 . كما يعدل القانون رقم 103.13 القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية بإنشاء جرائم جديدة ، مثل الزواج القسري أو التحرش الجنسي . كما يخلق القانون إجراءات جنائية جديدة ويضفي الطابع المؤسسي على خدمات استقبال ورعاية النساء ضحايا العنف ، بالإضافة إلى آليات التنسيق المركزية والتربوية بين القطاعات ، التي حددها المرسوم رقم 2.18.856 الصادر في 2 ماي 2019 ، الذي يحدد إجراءات تنفيذ أحكام المواد 10 ، 11 ، 13 ، و15 من قانون رقم 103,13 ، ويصف تركيبة خلايا الاستقبال والاستماع لحماية النساء ضحايا العنف التي تشرف عليها المصالح المركزية واللامركزية التابعة للقطاعات الحكومية وإدارات محددة . تتألف التكفل بالنساء ضحايا العنف من ممثلين عن الإدارة ، ونائب وكيل الملك ، وقاضي الأحداث والمساعدين الاجتماعيين . علاوة على ذلك ، ينص المرسوم على إنشاء هيكل للاستقبال والاستماع تابعة للقطاعات الوزارية المسؤولة عن العدالة ، الصحة ، الشباب والمساواة ، المديرية العامة للأمن الوطني ، والدرك الملكي .

ومع ذلك ، فقد أشار المجتمع المدني إلى عدد من أوجه القصور في القانون رقم 103,13 ، أبرزها أن غالبية حالات العنف ضد النساء لا يتم الإبلاغ عنها في الممارسة العملية ، بسبب عدم ثقة النساء في منظومة إنفاذ القانون والعدالة ، ونقص الموارد وإجراءات التبليغ عن العنف ، ومتطلبات الإثبات العالية لتقديم الأدلة والمواقف السلبية للسلطات المحلية . وبالإضافة إلى ذلك :

- فيما يتعلق بالعملية القضائية ، لا يتناول القانون بعض المراحل الأساسية مثل الإبلاغ ، والتحقيق ، ومتابعة مرتكبيها ، على الرغم من أهميتها الحاسمة .

- السلطات المحلية مثل الشرطة والنيابة العامة لا يتمتعون بالصلاحيات ، والواجبات ، والتوجيهات الإجرائية التي قد

تساعدتها وتقيدها . وبالفعل ، لا ينص القانون على أي إجراءات قد تساعد الشرطة القضائية وتلزمها بالتحقيق ومتابعة مرتكبيها بشكل صحيح وسريع ، فضلاً عن حماية الضحايا . ولا يتضمن القانون أي بنود تخصص صلاحيات وواجبات الشرطة أو وكلاء الملك ، أو بشأن توعية ومساءلة الفاعلين العموميين المسؤولين عن تطبيق القانون ، أو بشأن جمع الأدلة .

- لا يتناول القانون أوجه القصور في القوانين الحالية حول الاغتصاب والاعتداء الجنسي . وبشكل أخص ، لا يستجيب للحاجة إلى تجريم الاغتصاب الزوجي من خلال إصلاح متطلبات إثبات الضرر الجسدي الذي يلحق بضحايا الاغتصاب من النساء لإثبات عدم الرضا . وبالتالي فإن النساء ضحايا الاغتصاب اللاتي لا يستطعن إثبات عدم رضاهن من المحتمل أن تتم مقاضاتهن بممارسة علاقات جنسية غير شرعية .

- فيما يتعلق بالحماية ، لا يوفر القانون حماية كافية للنساء ضحايا العنف ول لا يحول دون تعرضهن لخطر المعاناة أو التعرض لمزيد من العنف من جديد كما أن تدابير الحماية التي ينص عليها القانون لا تناسب مع أوامر حماية فعالة ، والتي ينبغي أن تكون إجراءً مدنيًا مستقلاً عن الإجراءات الجنائية .

بالإضافة إلى ذلك ، ووفقاً للقانون ، حتى النساء اللواتي يبدأن إجراءً جنائياً لا يستفدن من تدابير الحماية قبل نهاية المحاكمة ، مما يتركهن دون حماية من العنف المحتمل خلال مرحلة الشكاية والتحقيق . وعلاوة على ذلك ، لا ينص القانون على خدمات محددة ولا يوفر دعماً ملموساً للنساء ضحايا العنف . حالياً ، تفتقر النساء ضحايا العنف إلى إمكانية الوصول إلى العلاجات الطبية والخدمات الصحية بأسعار ميسرة وملائمة ، و إلى إمكانية الحصول على مسكن آمن ومأوى ، وغير ذلك من الخدمات التي تضمن لهن الولوج الفعال إلى النظام القضائي . بناءً عليه ، على الرغم من أن القانون يمثل تقدماً ملحوظاً لا يمكن إنكاره ، إلا أنه لا يتضمن بشكل كاف تدابير الوقاية والحماية والعقوبات والتعويض والخدمات الملموسة .

15 103-13-15 (fr.pdf) (chambre des representants.ma) ظهور شريف رقم 18-19-18 صادر في 5 جمادى الثانية 1439 (22 فبراير 2018) بإصدار القانون رقم 103-13 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة نشر بتاريخ 2018.05.07.2018 .

ترجمة القانون رقم 103,13 في القانون الجنائي :

فيما يتعلق بالقانون الجنائي ، ساهم القانون رقم 103,13 في إحراز تقدم ملحوظ : من تشديد العقوبات على بعض الجرائم القائمة ، إلى تعديل بعض الأحكام المنصوص عليها بالفعل في القانون الجنائي أو إلى إدراج جرائم جديدة .

يشدد القانون رقم 103,13 على بعض العقوبات ، ولاسيما عقوبة الاختطاف ، المنصوص عليها أصلاً في المادة 436 من القانون الجنائي . ويشترط في ارتكاب جريمة الاختطاف أو الاحتجاز أن يقوم بها الزوج ، أو الطليق ، أو الخطيب ، أو أحد الأصول ، أو الفروع ، أو الأخ ، أو الكفيل¹⁶ ، أو الوصي ، أو شخص لديه سلطة على الضحية أو يتولى رعايتها ، أو عندما تكون الضحية قد تعرضت لأي نوع آخر من العنف . ترفع العقوبة بالسجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة ، كما هو منصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 436 من هذا القانون ، وإلى السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة ، كما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من نفس المادة من هذا القانون .

كذلك ، تم تشديد العقوبة المنصوص عليها في المواد 425 ، 426 ، 427 ، و 429 من القانون الجنائي المتعلقة بالتهديدات يتم مضاعفتها عندما يكون مرتكب الجريمة زوجاً أو طلباً ، أو خطيباً ، أو أصلاً ، أو فرعاً ، أو أختاً ، أو كفيلاً ، أو وصياً أو شخصاً لديه سلطة على الضحية أو يتولى رعايتها ، وكذلك في حالة العود ، أو إذا كانت الضحية قاصراً ، أو ذات إعاقة أو معروفاً بضعف قدراته العقلية .

كما يعدل القانون رقم 103.13 المواد 404 ، 431 ، 446 ، 481 ، 503-1 من القانون الجنائي . على سبيل المثال ، تتضمن المادة 404 من القانون الجنائي¹⁷ المتعلقة بالعنف الزوجي/الأسري الآن الحماية من الضرب والجرح التي تمتد إلى المرأة المعنفة بسبب جنسها أو عندما تكون حاملاً أو ذات إعاقة ، أو معروفة بضعف قدراتها العقلية .

ينص القانون رقم 103,13 كذلك على أحكام جديدة ، وينشئ جرائم جديدة لم تكن معروفة سابقاً من قبل التشريع الجنائي المغربي . فهو يحظر الزواج بالإكراه (المادة 503-2-1) ، وهو فعل يعاقب عليه بالسجن من ستة أشهر إلى سنة واحدة وغرامة تتراوح بين 10,000 و 30,000 درهم . كما يعاقب الآن على قيام أحد الزوجين بتبديد أو نقل الملكية بسوء نية ، بقصد الإضرار بالزوج الآخر أو بالأطفال ، أو التحايل على أحكام

مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة ، أو السكن ، أو الحقوق الناشئة عن فسخ العلاقة الزوجية أو توزيع الممتلكات . ولا يجوز بدء المتابعة القضائية إلا بناءً على شكاية من الزوج المتضرر .

ومع ذلك ، وفقاً لبعض الآراء ، فإن معظم الجرائم التي تم تحديدها حديثاً تتعلق بحماية النساء المتزوجات أو المطلقات . على الرغم من أن هذه التطورات مشجعة ، لا ينص القانون على جرائم لبعض أعمال العنف التي لا يغطيها القانون الجنائي حالياً ، مثل الاغتصاب الزوجي . كما أنه لا يحدد أية جريمة جديدة تتعلق بفئات أخرى من النساء اللواتي يتعرضن للعنف بشكل غير متناسب ، بما في ذلك النساء والفتيات المهاجرات ، والنساء والفتيات اللواتي لديهن أطفال خارج إطار الزواج ، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة .

بالإضافة إلى ذلك ، تعيد الأحكام الجديدة تعريف التحرش الجنسي . بعدما كان يعتبر التحرش الجنسي في القانون الجنائي سابقاً «مضايقة الغير باستخدام الأوامر ، التهديدات ، الإكراه أو أي وسيلة أخرى ، بهدف الحصول على مزايا من الطبيعة الجنسية» (المادة 503-1 من القانون الجنائي) ، سار الآن من خلال المادة 503-1-1 من القانون رقم 103-13 «يُعتبر مرتكب التحرش الجنسي مذنباً ويُعاقب بالسجن من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 2000 إلى 10000 درهم أو بإحدى هذه العقوبات ، كل من يستمر في مضايقة شخص آخر في المواقف التالية : 1 - في الأماكن العامة أو غيرها ، من خلال أفعال ، كلمات أو إشارات ذات طبيعة جنسية ، أو لأغراض جنسية ؛ 2 - من خلال رسائل مكتوبة أو إلكترونية ، تسجيلات أو صور ذات طابع جنسي أو لأغراض جنسية» . وتكون العقوبة أشد إذا كان الجاني زميل عمل أو شخص مكلف بالحفاظ على السلامة والنظام في الأماكن العامة أو غيرها من الأماكن .

وأخيراً ، ينص القانون رقم 103-13 على تدابير أمان وحماية جديدة للضحية منذ بداية الإجراءات القضائية في قضايا العنف ضد النساء ؛ وهكذا ، تنص المادة 88-1 على أنه في حالة الإدانة بالتحرش ، أو الاعتداء ، أو الاستغلال الجنسي ، أو سوء المعاملة أو الإيذاء ، أو العنف المرتكب ضد النساء أو القاصرات ، أياً كانت طبيعة الفعل أو هوية مرتكبه ، يجوز للمحكمة أن تقرر منع المدان من التواصل مع الضحية أو الاقتراب من المكان الذي توجد فيه أو التواصل معها بأي وسيلة ، لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ابتداءً من تاريخ انتهاء

16 الشخص (صاحب الكفالة) الذي يتعهد طوعاً بتولي رعاية وتربية وحماية القاصر (المكفول) بنفس الطريقة التي يقوم بها الأب تجاه ابنه ، وتربيته على العقيدة الإسلامية . يتم تكليف الكفيل بالوصاية القانونية أو التمثيل القانوني للقاصر . ومع ذلك ، وعلى عكس التبني ، لا تخلق الكفالة رابط نسب بالمعنى القانوني .

17 "كل من يضرب أو يصيب والده أو والدته أو زوجته أو أي من أصوله يعاقب" .

العقوبة التي حُكم بها ، أو من تاريخ صدور الحكم القضائي إذا كان الحكم بالحبس مع وقف التنفيذ ، أو إذا تم الحكم عليه فقط بغرامة أو عقوبة بديلة .

التعديلات الرئيسية في قانون المسطرة الجنائية :

يتضمن القانون رقم 13-103 قواعد موضوعية وأخرى إجرائية . وقد أدرجت القواعد الإجرائية لسبب بسيط هو أن أي نص خاص في القانون الجنائي يجب ، لكي يطبق ، أن يمر عبر الإجراءات الجنائية . وقد ثبت في بعض الأحيان أن قواعد الإجراءات الجنائية لا تتوافق مع الطبيعة الخاصة للجريمة ، ومن هنا تأتي الحاجة إلى قواعد إجرائية خاصة .

هذا هو الأساس المنطقي وراء القانون 13-103 . وفي الواقع ، ينص هذا القانون على أنه يجوز عقد جلسات استماع سرية بناء على طلب الضحية في حالات العنف أو الاعتداء الجنسي على امرأة أو فتاة قاصر (المادة 6 من القانون رقم 13-103 المعدل للمادة 302 من قانون المسطرة الجنائية) . ويمكن أن يساعد هذا الإجراء الهام على تجنب أي صدمة إضافية في المحكمة والحفاظ على سرية المناقشات . وبالإضافة إلى ذلك ، لا يجوز رفع الدعوى المدنية الثانوية إلا من قبل الجمعيات المعنية بقضايا العنف ضد المرأة وفقاً لقانونها الأساسي ، بموجب المادة 7 من قانون المسطرة الجنائية ، وبإذن خطي من الضحية . وعلاوة على ذلك ، تنص المادة 82-5-2 من قانون المسطرة الجنائية على تدابير جديدة لحماية الضحايا ، مثل إيداعهم في مراكز العلاج في المستشفيات والأمر بإيداع النساء المعنفات اللاتي يطلبن ذلك ويرغبن في ذلك في مؤسسات الاستقبال أو مؤسسات الحماية الاجتماعية .

يشكل إثبات جرائم العنف ضد النساء تحدياً حقيقياً لولوج الضحايا إلى العدالة . ينص المبدأ العام للإثبات في القانون الجنائي وفقاً للمواد 288-9 من قانون المسطرة الجنائية على أنه ، باستثناء الحالات التي ينص القانون على خلاف ذلك ، يمكن إثبات الجرائم بأي وسيلة من وسائل الإثبات المقدمة وأن

القاضي/ة يقرر وفقاً لقناعته الشخصية وعلى أساس الأدلة المقدمة و/أو تقارير ضباط الشرطة أو الدرك التي تعتبر صحيحة حتى يثبت العكس . وهكذا ، إذا اعتبر القاضي/ة أن الأدلة التي قدمتها الضحايا غير كافية ، يجوز له أن يحكم ببراءة المتهم على أساس قناعته الشخصية .

علاوة على ذلك ، لم يدرج القانون رقم 13،103 أي تغيير في نظام الإثبات فيما يتعلق بالعنف ضد النساء من خلال تبني افتراضات الذنب - حيث يقع على المتهم إثبات عدم ارتكابه للجريمة/الجنحة المتهم بها - مما قد يؤدي إلى قلب عبء الإثبات لصالح الضحية . وبالتالي ، تواجه النساء الضحايا صعوبات كبيرة في إثبات أعمال العنف نظراً لأنها عادة ما تُرتكب في إطار خاص أو عائلي ، وبالتالي مغلق ، أو أنها من النوع النفسي . كما يعاقب القانون أيضاً على استخدام المحتويات الرقمية المسجلة بدون موافقة ، مما يلغي وسيلة محتملة لإثبات العنف ضد النساء . فوفقاً للمادة 1-447 من القانون رقم 13-103 ، «يُعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2000 إلى 20000 درهم ، كل من قام عمداً وبأي وسيلة ، بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية ، بالتقاط ، أو تسجيل ، أو بث ، أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري ، دون موافقة أصحابها . ويعاقب بنفس العقوبة ، من قام عمداً وبأي وسيلة ، بتثييت أو تسجيل أو بث ، أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص ، دون موافقته» .

ج) ما هي أشكال العنف ضد النساء التي يشملها القانون ، وما هي العقوبات المقررة لها؟

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز جميع أشكال العنف ضد النساء التي يغطيها القانون الجنائي ، ويحدد العقوبات المقررة لكل جريمة . وقد أضفنا أيضاً معلومات حول معدل انتشار الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء ، من أجل إظهار عدد الضحايا المتأثرين مباشرة بهذه الأحكام التشريعية المختلفة . سيسمح لنا هذا الجدول بالقيام في الجزء الثاني من هذا التقرير ، بفحص مدى توافق العقوبات التي تم فرضها فعلياً على الجناة المدانين بأفعال جنائية أو جنحية مع العقوبات المنصوص عليها مسبقاً بموجب القانون .¹⁸

أنواع الجرائم/الجنح العنف الجسدي ²⁰	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	ظروف التشديد	معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (2019) (المنذوية السامية للتخطيط) ¹⁹
ضرب وجرح غير متعمد نتج عنه عجز يعادل أو أقل من 6 أيام أو عنف بسيط	608	15 يوماً في السجن و/أو غرامة من 20 إلى 200 درهم		12.9% أي 1,727,000 امرأة
ضرب وجرح نتج عنه عجز يعادل أو أقل من 20 يوماً أو بدون عجز	400	السجن من شهر إلى سنة و/أو غرامة من 200 إلى 500 درهم	السجن من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة من 200 إلى 1000 درهم (مع سبق الإصرار والترصد أو استعمال السلح) مضاعفة العقوبات (صفة المجني عليه مادة 404)	
ضرب وجرح نتج عنه عجز لمدة تزيد عن 20 يوماً	401	السجن من سنة إلى 3 سنوات وغرامة من 200 إلى 1000 درهم اختيارياً ، الحرمان من 5 إلى 10 سنوات من حق أو أكثر من الحقوق المدنية أو العائلية (المادة 40) وحظر الإقامة	السجن من سنتين إلى 5 سنوات وغرامة من 250 إلى 2000 درهم (مع سبق الإصرار والترصد أو استعمال السلح) مضاعفة العقوبات (صفة المجني عليه المادة 404)	
ضرب وجرح تسبب في إعاقة دائمة / عجز دائم	402	من سنة إلى 5 سنوات سجناً	السجن لمدة تتراوح بين 10 سنوات و20 سنة (مع سبق الإصرار والترصد أو استخدام السلح أو حالة الضحية ، المادة 404) السجن من 20 إلى 30 سنة (مع سبق الإصرار أو الترصد أو استخدام سلاح أو حالة الضحية ، المادة 404)	
ضرب وجرح مؤدي إلى الوفاة دون نية إحداثه	403	من 10 إلى 20 في السجن	السجن المؤبد (مع سبق الإصرار أو الترصد أو استعمال السلح) السجن من 20 إلى 30 سنة (وضعية الضحية ، المادة 404)	
حالة ضحية الاعتداء بالضرب والجرح	404	زيادة العقوبات المنصوص عليها في المواد 400 ، 401 ، 402 ، 403 عندما يكون المجني عليه امرأة بسبب جنسها ، أو حامل ، أو ذات إعاقة ، أو ضعيفة		

19 بلغ معدل الانتشار العام (جميع أعمال العنف مجتمعة) ضد النساء والفتيات في المملكة المغربية (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 74 سنة) سنة 2019 ، 1.07% ، أي 7,6 مليون امرأة .

20 إذا وقع الاعتداء والضرب على امرأة بسبب جنسها ، أو على امرأة حامل ، أو كان حملها ظاهراً أو معروفاً لدى الجاني ، أو في حالة إعاقة أو معروفاً بضعف قواها العقلية لأحد الأصول . لكافل ، أو للزوج ، أو للمخطوبة ، أو للولي ، أو لمن له سلطة عليه أو تحت ولايته ، أو للمطلق أو بحضور أحد الأولاد أو أحد الوالدين ، يتم زيادة العقوبة .

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (2019) المندوبية السامية للتخطيط	ظروف التشديد	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجرح
		العقل ، أو من الأصول ، أو كفيل ²¹ . الزوج أو الخطيب أو الوصي أو الشخص الذي له سلطة على الفاعل الذي يعيله أو الطليق بحضور أحد الأبناء أو الوالدين .		
		السجن المؤبد إذا سبقت جريمة القتل جريمة أخرى أو رافقتها أو تلتها ، وكان غرضها إما الإعداد أو تسهيل أو تنفيذ جريمة أو جنحة أخرى ، أو التشجيع على الهروب أو ضمان إفلات مرتكبي هذه الجريمة أو الجنحة أو المتواطئين معهم من العقاب ، أو في حالة حدوث ذلك . مع سبق الإصرار والترصد أو الكمين أو قتل النفس أو التسميم أو أعمال التعذيب والهمجية .	392 ، 393 ، 396 ، 398 ، 399	القتل العمد
	السجن من 10 سنوات إلى 20 سنة أو السجن من 20 إلى 30 سنة إذا تجاوزت المدة 30 يوماً ، إذا كان الجنائي زوجاً أو مطلقاً أو خطيباً أو أصلاً أو فرعاً أو أخاً أو كافلاً أو وصياً أو شخصاً له سلطة على الضحية أو مسؤولاً عنها ، أو إذا تعرضت الضحية لأي عنف آخر من أي نوع آخر السجن المؤبد (لتسهيل ارتكاب جنحة/جناية ، الأمر بدفع فدية) عقوبة الإعدام (التعذيب)	من 5 إلى 20 سنة سجناً السجن من 10 إلى 20 سنة (إذا استمر الاختطاف/الاختجاز 30 يوماً أو أكثر)	436 ، 437 ، 438 ، 1-436	الاختطاف والاحتجاز
13.6% أي 1,821,000 امرأة				العنف الجنسي
	السجن من 10 إلى 20 سنة (إذا كانت الضحية قاصراً ، عاجزاً ، أو في وضعية اعاقه ، أو ضعيفة القدرات العقلية ، أو امرأة حامل) من 10 إلى 30 سنة (عندما		486 ، 487 ، 488	الاغتصاب بعد إقامة علاقة جنسية من طرف رجل مع امرأة ضد إرادتها

21 الشخص (صاحب الكفالة) الذي يتعهد طوعاً بتحمل مسؤولية نفقة وتعليم وحماية القاصر (المكفول) بنفس الطريقة التي يفعلها الأب لطفله ، والتربية على العقيدة الإسلامية . وبالتالي فإن الكفيل مكلف بالوصاية الأصلية أو التمثيل القانوني للقاصر . ومع ذلك ، على عكس التبني ، لا تنشئ الكفالة سند بنوة بالمعنى القانوني .

أنواع الجرائم/الجنح	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	ظروف التشديد	معدل الانتشار في آخر 12 شهرًا (المنذوبة السامية للتخطيط) (2019)
			يكون مرتكب الجريمة أحد الأصول أو الوصي أو الموظف المأجور أو الموظف الحكومي ، أو موظفًا دينيًا أو رئيسًا دينيًا ، أو ساعده شخص أو أكثر ، وله سلطة على الضحية) من 10 إلى 30 سنة (إذا تبع ذلك افتراض البكارة)	
الإخلال بالأداب العامة / الفعل العلني الفاضح	483	من شهر إلى سنتين سجنًا		
هتك العرض أو الشروع فيه بالعنف ضد أشخاص من أي من الجنسين	485 ، 487 ، 488	السجن من 5 إلى 10 سنوات	السجن من 10 إلى 20 سنة (إذا كان الضحية قاصرًا ، أو في وضعية اعاقة ، أو عاجزًا ، أو ضعيف القدرات العقلية) من 10 إلى 30 سنة (عندما يكون الجاني أحد الأصول أو الوصي أو الموظف أو الموظف الحكومي ، أو موظفًا دينيًا أو رئيسًا دينيًا ، أو إذا كان الجاني قد ساعده شخص أو أكثر ، أو كان له سلطة على الضحية) من 10 إلى 30 سنة (إذا نجم عن ذلك افتراض البكارة)	
التحرش الجنسي في مكان العمل	503-1	السجن من سنة إلى 3 سنوات وغرامة من 5000 إلى 50000 درهم		
التحرش الجنسي في الأماكن العامة	503-1 ، 503-2	من 1 إلى 6 أشهر في السجن و/ أو من 2000 إلى 10000 درهم	تضاعف العقوبة (عندما يكون الجاني زميلًا في العمل أو مسؤولًا عن حفظ النظام والسلامة في الأماكن العامة) السجن من 3 إلى 5 سنوات وغرامة من 5,000 إلى 50,000 درهم (إذا كان الجاني من الأصول أو الأقارب أو له مانع من الزواج بالضحية أو ولي أمر أو شخص له سلطة على الضحية أو مكلف به أو كفيل ؛ والضحية قاصر)	

47.5% أي
6,358,000 امرأة

العنف النفسي

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (المدوية السامية للتخطيط)	ظروف التشديد	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجنح
	تضاعف العقوبة (في حالة تكرار الجريمة (العود)، عندما يكون مرتكب الجريمة زوجاً، أو خطيباً، أو زوجاً مطلقاً، أو أصلاً، أو فرعاً، أو أخاً، أو كافلاً، أو ولياً، أو شخصاً له سلطة على الضحية أو مكلفاً به؛ والضحية قاصر أو في وضعية إعاقة أو مختل عقلياً)	السجن من شهر إلى 5 سنوات وغرامة من 200 إلى 500 درهم اختياريًا، الحرمان من حق أو أكثر من الحقوق المدنية أو العائلية من 5 إلى 10 سنوات (المادة 40) وحظر الإقامة	425، 426، 427، 428، 429، 1-429	التهديد ضد المرأة السجن من شهر واحد إلى 5 سنوات وغرامة من 200 إلى 500 درهم
	تضاعف العقوبة (في حالة تكرار الجريمة (العود)، إذا كان مرتكب الجريمة زوجاً، أو خطيباً، أو زوجاً مطلقاً، أو أصلاً، أو فرعاً، أو أخاً، أو كافلاً، أو ولياً، أو شخصاً له سلطة على الضحية أو مكلفاً به؛ والضحية قاصر أو في وضعية عاقة أو ذو قدرات عقلية محدودة)	السجن من 3 أشهر إلى سنتين وغرامة من 2000 إلى 10000 درهم تضاعف العقوبة (في حالة تكرار الجريمة، إذا كان الجاني زوجاً أو خطيباً أو مطلقاً أو زوجاً مطلقاً أو أصلاً أو فرعاً أو أخاً أو كافلاً أو ولياً أو شخصاً له سلطة على المجني عليه أو من يعول المجني عليه أو كان المجني عليه قاصراً أو معاقاً أو مختل العقل)	431	التمييز ضد المرأة بسبب جنسها
		غرامة من 12.000 إلى 60.000 درهم	444-1	إهانة المرأة بسبب جنسها
		غرامة من 12.000 إلى 120.000 درهم	444-2	التشهير بالمرأة بسبب جنسها
	مضاعفة العقوبة (إذا كان الجاني زوجاً، أو أصلاً، أو فرعاً، أو أخاً، أو كافلاً، أو زوجاً مطلقاً، أو خطيباً، أو ولياً، أو شخصاً له سلطة على الضحية أو مكلفاً به، أو كانت الضحية قاصراً أو امرأة بسبب جنسها)	5 سنوات في السجن	407	مساعدة المرأة على الانتحار على أساس جنسها
14.3% أي 1,912,000 امرأة				العنف الاقتصادي
		السجن من شهر إلى سنة و/أو غرامة من 200 إلى 2000 درهم	479	التخلي عن بيت الأسرة لأكثر من شهرين دون سبب وجيه
	عقوبة سالبة للحرية (في حالة تكرار الجريمة)	السجن من شهر إلى سنة و/أو غرامة من 200 إلى 2000 درهم	480	الامتناع عن دفع النفقة للزوجة والأصول والفروع

أنواع الجرائم/الجنح	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	ظروف التشديد	معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (2019) (المنذوبة السامية للتخطيط)
تبيد أو نقل ملكية أحد الزوجين	526-1	من 1 إلى 6 أشهر في السجن و/أو غرامة قدرها 2000 إلى 10000 درهم		
العنف الإلكتروني				
التقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو صور فوتوغرافية أو مونتاج لها دون موافقة	3 - 2 - 1-447	السجن من 6 أشهر إلى 3 سنوات وغرامة من 2000 إلى 20 ألف درهم	السجن من سنة إلى 3 سنوات وغرامة من 20.000 درهم (لפי حالة انتهاك الخصوصية أو التشهير) الحبس من سنة إلى 5 سنوات وغرامة من 5,000 إلى 50.000 درهم (في حالة العود إذا كان الفاعل زوجاً أو مطلقاً أو خطيباً أو أصلاً أو فرعاً أو كافلاً أو ولياً أو شخصاً له سلطة على المجني عليه أو من يعول المجني عليه أو كان الضحية قاصراً أو امرأة بسبب جنسها)	13.8% أو 1,500,000 امرأة ²²
التحرش الجنسي بواسطة الرسائل المكتوبة والإلكترونية	1-503-1 ، 2-503-1	من 1 إلى 6 أشهر في السجن و/أو غرامة قدرها 2000 إلى 10000 درهم	تضاعف العقوبة (عندما يكون الجاني زميلاً في العمل أو مسؤولاً عن حفظ النظام والسلامة في الأماكن العامة) السجن من 3 إلى 5 سنوات وغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم (إذا كان الجاني من الأصول أو قريب له مانع من الزواج بالضحية أو ولي أمر أو شخص له سلطة على الضحية أو مكلف به أو كفيل؛ والضحية قاصر)	
آخر				
الطرد من بيت الزوجية أو رفض إعادة الزوج المطرود إلى بيت الزوجية	480-1	السجن من شهر إلى ثلاثة أشهر وغرامة من 2000 إلى 5000 درهم	تضاعف العقوبة (في حالة تكرار المخالفة/العود)	
خرق تدبير المنع من الاتصال بالضحية أو الاقتراب منها أو الاتصال بها	323-1	السجن من 6 أشهر إلى سنتين و/أو غرامة من 2000 إلى 20000 درهم		
مخالفة تدابير الحماية	323-2	من 1 إلى 3 أشهر في السجن و/أو غرامة من 5000 إلى 20000 درهم		
الزواج القسري	503-2-1	السجن من 6 أشهر إلى سنة و/أو غرامة من 10,000 إلى 30,000 درهم	تضاعف العقوبة (عندما تكون الضحية امرأة بسبب جنسها أو قاصراً أو في وضعية إعاقة أو ضعيفة القدرات العقلية)	3.9% الزواج المبكر : 31.5% (نسبة الانتشار بين المتزوجات والمطلقات والأرامل)

واسعاً لدرجة يمكنهم من تفسير النصوص إما بشكل تقدمي أو بشكل رجعي . وفي مثل هذه الحالات ، يمكن لعوامل مختلفة (المعايير الاجتماعية والثقافية ، العامل الديني ، وثقل التقاليد) أن تغطي على تفسير النصوص وتطبيقها .

القسم الثاني : الإطار السياسي والمؤسسي للاستجابة للعنف ضد النساء

يبدو الإطار القانوني المدرج في القسم الأول بوضوح كأساس لاستجابة المغرب للعنف ضد النساء . ويشكل هذا الإطار القاعدة التي تنظم حولها هذه الاستجابة في الممارسة العملية ، خاصة بالنسبة للفاعلين في قطاعي العدالة والأمن . ومع ذلك ، لكي يكون لهذا النظام التشريعي معنى وواقع فعلي ، يجب أن يكون مصحوباً بسياسات عمومية ومؤسسية . وتشكل هذه السياسات العمومية والمؤسسات الركن الثاني للاستجابة النظرية التي يقدمها المغرب لحالات العنف ضد النساء .

1) إرادة قوية لتطوير سياسات واستراتيجيات متعددة الأبعاد لمعالجة مشكلة متعددة الأبعاد :

يحدد القانون رقم 103,13 الإطار العام للاستجابة لحالات العنف ضد النساء في المغرب . ويكمل هذا القانون وفي بعض الحالات تسبقه سياسات واستراتيجيات قطاعية و/أو محددة تهدف إلى توفير استجابة فعالة ومثلى من قبل السلطات المغربية .

و يكشف تحليل مختلف السياسات والاستراتيجيات التي وضعت في السنوات الأخيرة لمعالجة العنف ضد النساء اتجاهًا عامًا : الرغبة في بناء استجابة أوسع وأكثر شمولية تأخذ بشكل أفضل بعين الاعتبار الطبيعة متعددة الأبعاد للعنف ضد النساء .

أ) سياسات واستراتيجيات لمكافحة العنف ضد النساء تحاول تسعى إلى توسيع نطاق نهجها :

تعد السياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في أفق عام 2030 ، التي تم اعتمادها خلال اجتماع مجلس الحكومة في 4 يونيو 2021²⁸ ، أحدث المبادرات السياسية لمكافحة العنف ضد النساء . تم إعداد هذه السياسة من قبل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ، حيث تمثل أداة لمرافقة مختلف الإصلاحات القانونية التي يجري

أو ضرب غيره عمدًا أو ارتكب أي فعل آخر من أفعال العنف أو الاعتداء ، سواء أحدثت هذه الأفعال مرضاً أو عجزاً أو نتج عنها مرض أو عجز عن عمل شخصي لا يتجاوز عشرين يوماً ، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وغرامة تتراوح بين 200 و500 درهم ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط» ، والمادتين 485 و486 من القانون الجنائي اللتين تعاقبان 'بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات كل هتك عرض ارتكب أو شرع فيه بالعنف ضد أشخاص من أي من الجنسين' . قدمت الضحية في هذه القضية شكوى مدعومة بشهادة طبية تثبت وجود «تمزقات مهبلية خطيرة ناجمة عن علاقة جنسية عنيفة» .

ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن تسليط الضوء عليها ، حكم صادر في 9 مارس 2020 عن المحكمة الابتدائية بالرباط ، حيث رفضت المحكمة شكوى قدمها رجل ضد زوجته بسبب رفضها إقامة علاقة جنسية معه . وكان الزوج قد طلب في شكواه إجبار زوجته على القيام بـ«واجبها الزوجي» وتعويضه عن رفضها المستمر . وفي قرار غير مسبوق في المغرب ، قضت المحكمة بأن موافقة الزوجة يجب أن تكون لها الأولوية على أي اعتبارات أخرى .

د) تطورات ملحوظة يجب ترسيخها في الممارسة :

تعتبر التطورات المسجلة في الإطار القانوني مهمة للغاية . ومع ذلك ، كما سنرى في الجزء الثاني من هذه الدراسة ، هناك فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي للإطار والآليات الحمائية ، التي لا تعمل بعد بالفعالية المطلوبة . هذه الفجوة تؤثر بشكل كبير على حقوق النساء ولوجهن إلى العدالة . يمكن تفسير هذا النقص في الفعالية بعاملين :

- أولاً ، الإطار القانوني ، رغم خضوعه لعدد من الإصلاحات والتعديلات لصالح المساواة ، إلا أنه لم يصل بعد إلى مطابقة كاملة مع الالتزامات الدولية ومع دستور 2011 الذي يرسخ المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بحقوقهم . فعلى سبيل المثال ، لا تزال مدونة الأسرة ، تتضمن عدداً من الأحكام الإشكالية التي ينبغي مراجعتها ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالوصاية وتعدد الزوجات وزواج القاصرات .

- ثانياً ، القوانين القائمة لا توفر دائماً إطاراً واضحاً لا لبس فيه ، مما يشكل مشكلة على مستوى تطبيقها . وهكذا ، فإن هامش التقدير الممنوح للقضاة قد يكون في بعض الحالات

28 السياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات :

2-https://social.gov.ma/strategie-nationale-de-lutte-contre-la-violence-a-legard-des-femmes

تنفيذها لتعزيز حماية النساء . و تستند هذه الاستراتيجية الوطنية ، ، التي جاءت استجابة لرصد أشكال جديدة من العنف ضد النساء ، على أربعة محاور رئيسية : الوقاية ، الحماية ، الرعاية والمتابعة القضائية .

في تصريح لها أمام لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب في 30 يوليوز 2022 ، صرحت وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بأن هذه الاستراتيجية تهدف أيضًا إلى «القضاء على الصور النمطية ، والممارسات العرفية والأدوار التقليدية للنساء والرجال» وذلك لتحقيق مبادئ المساواة بشكل فعال داخل المجتمع المغربي . وفيما يتعلق بالرعاية ومرافقة النساء ضحايا العنف ، تنص الاستراتيجية على تعزيز آليات التوعية والإبلاغ ، بالإضافة إلى دعم خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى الأمن الوطني ، الدرك الملكي ، قطاعات العدالة والصحة ، وخاصة المحاكم . كما ذكرت الوزيرة المبادئ المرجعية لهذه الاستراتيجية التي تشمل الدستور ، التزامات المغرب الدولية في مكافحة التمييز ضد النساء أهداف التنمية المستدامة ، أجندة الاتحاد الأفريقي 2030 وإعلان مراكش .

تم التوقيع على إعلان مراكش في 8 مارس 2020 و اعتماده من قبل مجلس الحكومة في يونيو 2021 . يعكس الإعلان إدراك السلطات العمومية لضرورة اعتماد نهج متعدد الأبعاد للتعامل مع مشكلة متعددة الأبعاد .

وهكذا يلزم إعلان مراكش سبع مؤسسات حكومية مختلفة ، وتعتبر جميعها مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن جزء من الاستجابة الشاملة المقدمة لمواجهة العنف ضد النساء وهي : وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ، باعتبارها أحد الموقعين الأوائل ، رئاسة النيابة العامة ، وزارة الصحة ، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ، و الوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي ، وزارة الثقافة والشباب والرياضة ، وأخيرًا الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري .

كل واحدة من هذه المؤسسات مسؤولة عن جزء من الإجراءات المطلوبة لتحسين الاستجابة الشاملة المقدمة للعنف ضد النساء . يمكننا هنا الحديث عن استجابة شاملة ، لأنها تشمل عناصر الاستجابة القضائية بطبيعة الحال ، ولكنها تشمل أيضًا الإجراءات المرتبطة بالوقاية ، وتدريب المهنيين والمهنيات المعنيين برعاية الضحايا ، والتنسيق بين الفاعلين ، والآثار الصحية لمعالجة الحالات ورعاية الضحايا ، والبحث الذي يسمح بفهم أفضل لظاهرة العنف وبالتالي الاستجابة لها ، والتواصل والإعلام حولها مما يسمح بإعلام الساكنة والوقاية من الظاهرة في نفس الوقت .

يوضح الجدول أدناه الالتزامات التي تعهدت بها كل من المؤسسات الموقعة :

<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز دور اللجان الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وجعلها آلية تنسيق فاعلة بين مختلف الجهات المعنية ؛ • ضمان جودة أداء خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف ؛ • التأكد من قيام خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف بالنيابة العامة بدورها بالكفاءة المطلوبة لحماية المرأة والاستجابة لاحتياجاتها العاجلة . • المساهمة بفعالية في الحد من زواج القاصرات . • تعبئة الشرطة القضائية (الشرطة والدرك الملكي) للتحرك الفوري في قضايا العنف ضد المرأة . 	<p>رئاسة النيابة العامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء 65 مركز استقبال وإيواء للنساء ضحايا العنف . • مضاعفة عدد خريجي المعهد الوطني للعمل الاجتماعي لتوفير الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين لرعاية النساء ضحايا العنف . • وضع بروتوكول لدعم النساء داخل مراكز الإيواء وتجهيثن للخروج وفتح آفاق لتمكينهن ، بالتنسيق مع المعنيين برعاية النساء ضحايا العنف . 	<p>وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التأكد من قيام خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف بالمستشفيات بدورها بالفعالية والسرعة المطلوبة ؛ • ضمان مجانية الشهادات الطبية والعلاج الطبي المجاني للنساء ضحايا العنف ، بالتنسيق مع رئاسة النيابة العامة ؛ • ضمان جدية وفعالية الخبرة الطبية المنجزة في حالة الزواج المبكر للقاصرات ؛ • ضمان التمثيلية على مستوى صنع القرار الجهوي والمحلي في لجان التنسيق الجهوية والمحلية لدعم النساء ضحايا العنف . 	<p>وزارة الصحة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تعميم خلايا الاستماع في المدارس للتعرف على حالات العنف ضد الفتيات والعنف داخل الأسرة ؛ • إنشاء بوابة إلكترونية وخط أخضر داخل المؤسسات التعليمية للإبلاغ عن حالات العنف . • ضمان التمثيلية على مستوى صنع القرار في لجان التنسيق الجهوية والمحلية لرعاية النساء ضحايا العنف ؛ • إيلاء اهتمام خاص للفتيات المنقطعات عن الدراسة لتقليص الهدر المدرسي والوقاية من الزواج المبكر، والتنسيق مع النيابة العامة لإنفاذ قانون التعليم الأساسي الإلزامي ؛ • الاستثمار في المناهج والبرامج والدلائل والآليات المختلفة لتسهيل الحياة المدرسية للتوعية بالحقوق في المساواة ونبذ العنف ضد النساء والفتيات . 	<p>وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي</p>

<p>• ضمان التمثيل على مستوى صنع القرار في لجان التنسيق الجهوية والمحلية لدعم النساء ضحايا العنف ؛</p> <p>• المساهمة في مكافحة الصور النمطية بين الجنسين في وسائل الإعلام ، وخاصة الصحافة الإلكترونية ، وفي الإنتاج الفكري والفني والإبداعي .</p> <p>• الاستثمار في مساحات الشباب والطفولة ودور النساء لتعزيز ثقافة المساواة ونبذ العنف .</p>	<p>وزارة الثقافة والشباب والرياضة</p>
<p>• إدراج قضية العنف ضد المرأة في الحملات التوعوية والتوجيهية في الجامعة .</p> <p>• مكافحة العنف ضد المرأة في المؤسسات الجامعية ؛</p> <p>• إنشاء بوابة إلكترونية وخط أخضر داخل الجامعة للإبلاغ عن حالات العنف وإدراج ذلك في النظام الداخلي للجامعة .</p> <p>• إنشاء مركز استماع لضحايا العنف في الجامعات .</p>	<p>الوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي</p>
<p>• إجراء دراسة تشخيصية حول العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام المرئي والمسموع .</p> <p>• تعبئة العاملين في وسائل الإعلام العامة والخاصة لمكافحة صور العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام ؛</p> <p>• تشجيع ونشر الصور الإيجابية للمرأة وتعزيز نماذج النجاح .</p>	<p>رئاسة النيابة العامة والهيئة العليا للاتصالات سمعي بصري</p>

المغربية²⁹، فإن هذه التدابير لا تعالج الأسباب العميقة للعنف ضد النساء ولا تعيد النظر بشكل جوهري في النظام البيئي الذي يُكرّس هيمنة الرجال على النساء ، ولا سيما في الفضاء الأسري .

قامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بتطوير السياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء في أفق عام 2030 ، التي تم اعتمادها في مجلس الحكومة في يونيو 2021 . وقد صممت هذه السياسة بهدف مواكبة الإصلاحات القانونية المختلفة التي تم تنفيذها لتعزيز حماية النساء . وفقاً للوزارة ، تم تطوير هذه السياسة استناداً إلى الركائز الأربعة التي حددتها اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ، المعروفة باسم «اتفاقية اسطنبول» ، وهي : الوقاية ، الحماية ، المتابعة القضائية ، والسياسات المنسقة .

علاوة على ذلك ، تعتبر مكافحة العنف ضد النساء ، بطبيعتها ، جزءاً من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تم اعتمادها سنة 2007 والسياسة الوطنية للهجرة واللجوء التي تم

(ب) مكافحة العنف ضد النساء ، رهان للعديد من السياسات العمومية :

تشكل مكافحة العنف ضد النساء موضوع سياسة وطنية محددة على النحو الذي تم تقديمها أعلاه . بالإضافة إلى ذلك ، فهي مدمجة أيضاً في سياسات عمومية أخرى ذات نطاق أوسع .

وهكذا ، تعتبر مكافحة العنف أحد الأولويات في خطة إكرام 2 ، التي تحدد السياسة العامة للمملكة في مجال المساواة بين الجنسين للفترة 2017-2022 . تركز الخطة على أربعة مواضيع : تعزيز قابلية توظيف النساء وتمكينهن اقتصادياً ؛ حقوق النساء ذات الصلة بالأسرة ؛ مشاركة النساء في اتخاذ القرار ؛ حماية النساء وتعزيز حقوقهن . تهدف جميع هذه المواضيع ، باستثناء مشاركة النساء في اتخاذ القرار ، إلى دعم الأنشطة التي تساهم مباشرة في مكافحة العنف ضد النساء . ومع ذلك ، وفقاً للتقرير الموازي الصادر عن المنظمات غير الحكومية حول التقريرين الدوريين الخامس والسادس للحكومة

29 تنفيذ اتفاقية السيداو - التقرير الموازي لتحالف المنظمات غير الحكومية حول التقارير الدورية الخامسة والسادسة للحكومة المغربية (سبتمبر 2020) . الرابط : https://20-report%20shadow%_learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/CEDAW%20coalition.pdf%20NGOs%Moroccan

2. المؤسسات المخصصة لمكافحة العنف ضد النساء :

لكي يتم تنفيذ رؤية مكافحة العنف ضد النساء التي رسمتها السياسات والاستراتيجيات المختلفة بفعالية ، من الضروري أن يرافق هذه السياسات والاستراتيجيات إنشاء مؤسسات ، مزودة بدورها بالموارد البشرية والمالية .

أ) ضمان جودة التكفل بالنساء ضحايا العنف :

يتمثل التحدي الأول ، من وجهة نظر المؤسسات ، ضمان جودة التكفل بضحايا العنف . وتتطلب الجودة الفعالة للتكفل بالضحايا ، من ناحية شبكة تغطية على الصعيد الوطني ، ومن ناحية أخرى التنسيق بين جميع الأطراف المعنية بالاستجابة لحالات العنف ضد النساء .

في هذا السياق ، ينص المرسوم التطبيقي للقانون رقم 103,13 ، بتاريخ 28 مارس 2019 ، على إنشاء نوعين من الهيئات لتحسين التكفل بالنساء ضحايا العنف : أولاً ، اللجان الوطنية والجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف ؛ ثانياً ، خلايا التكفل المركزية واللامركزية في المحاكم ، والإدارات المكلفة بالعدالة ، والصحة ، والشباب والنساء ، بالإضافة إلى المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي .

يلعب النوع الأول من الهيئات ، أي اللجان ، دوراً تنظيمياً .

تتمثل مهمة اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف بشكل خاص على تحسين طريقة عمل منظومة التكفل بالضحايا وتعزيز آليات التعاون بين الأطراف الفاعلة المختلفة . تتألف اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء من ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وزارة الداخلية ، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ، وزارة العدالة ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ، وزارة المالية ، وزارة التربية الوطنية ، وزارة التعليم العالي ، وزارة الصحة ، وزارة الشباب ، وزارة الثقافة ، وزارة العمل والإدماج المهني ، وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ، وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ، النيابة العامة ، المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي .

تجتمع اللجنة الوطنية مرة واحدة في السنة على الأقل بدعوة - تشمل خطة عمل - من رئيسها أو من أغلبية الأعضاء . ولديها كتابة مكلفة بالتحضير وتنظيم اجتماعات اللجنة الوطنية ، وإعداد المحاضر ، وأخيراً ، أرشفة البيانات والتقارير والوثائق الخاصة باللجنة الوطنية .

وينشأ القانون لجنا جهوية ومحلية تعمل وفقاً لنفس النظام ، على المستوى الترابي .

أما النوع الثاني من الهيئات الذي أنشأه القانون رقم 103,13 ، فهي خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف ، والتي تلعب دوراً مباشراً في عمل القرب واستقبال الناجيات من العنف .

على المستوى الوطني ، تم إنشاء 88 وحدة استقبال في المحاكم الابتدائية ، وتقديم خدمات الاستماع والدعم للضحايا . تم إنشاء 133 وحدة لا مركزية تابعة لمصالح الشرطة القضائية . بالإضافة إلى ذلك ، تم تعميم خدمات الرعاية الطبية والنفسية للنساء ضحايا العنف في المؤسسات الصحية . حتى الآن ، يوجد 99 مصلحة من هذا النوع في مختلف مستشفيات البلاد . وبالإضافة إلى هذه الخدمات التي تقدمها الدولة ، طورت الجمعيات أيضاً شبكة وطنية من مراكز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف على صعيد التراب الوطني . وفي الفترة بين عامي 2012 و2018 ، تلقت 264 مركزاً للجمعيات دعماً مالياً من الدولة .

ب) ضمان جمع البيانات وتبادل المعلومات حول حالات العنف ضد النساء :

في مجال السياسات العمومية ، فإن ما لا يُقاس لا وجود له : من الصعب جداً أن تُطرح مشكلة محتملة على أجندة السياسي إذا لم تكن موثقة بشكل جيد . بالإضافة إلى ذلك ، تسمح فقط المعلومات الموثوقة عن مشكلة معينة بالاستجابة لها بفعالية . لذا ، فإن جمع المعلومات والبيانات حول حالات العنف ضد النساء ضروري لمكافحة هذه الظاهرة بفعالية .

في هذا الإطار ، تم إنشاء نظام معلوماتي مؤسستي لجمع البيانات على المستويين الجهوي والوطني عن النساء والفتيات ضحايا العنف . وقد رافق ذلك سنة 2014 ، توقيع بروتوكول لتبادل البيانات بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ، وزارة العدالة ، وزارة الصحة ، والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي .

بالإضافة إلى ذلك ، تم إنشاء المرصد الوطني للعنف ضد النساء سنة 2014 . يجمع هذا المرصد بين الإدارات الوزارية ، ممثلين عن المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات الجامعية . وتتمثل مهمته الرئيسية في الرصد والمراقبة من خلال جمع البيانات والإحصائيات الجهوية والوطنية .

ت) ضمان المساءلة الحكومية عن الاستجابة المقدمة للعنف ضد النساء :

أخيراً ، تفرض العناية الواجبة على الدولة فيما يتعلق بالاستجابة للعنف ضد النساء تطوير المؤسسات التي تضمن

الملحة للقضاء على العنف ضد الفتيات والنساء³⁶. وقدم في إحالته الذاتية «القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء: استعجال وطني» توصيات تمت ترجمتها إلى ست توجهات استراتيجية و36 إجراء عملي. هذه التوجهات الاستراتيجية هي كما يلي:

1. جعل موضوع محاربة العنف ضد النساء والفتيات والنهوض بالمساواة قضية ذات أولوية على الصعيد الوطني؛
2. وضع إطار معياري ملائم مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها؛
3. تدارك النواقص والثغرات التي تم الوقوف عليها أثناء تطبيق القانون رقم 103,13؛
4. وضع سياسة وقائية شاملة ضد العنف المرتكب في حق الفتيات والنساء؛
5. تذليل مختلف الصعوبات التي تحول دون إعمال حق النساء في الولوج إلى العدالة، وإحداث آلية عملية مندمجة وذات بعد ترابي لحماية الفتيات والنساء ضحايا العنف؛
6. اعتماد تدابير ملائمة تتيح مراعاة الأوضاع الخاصة التي تعيشها الفئات الأكثر هشاشة، لا سيما الفتيات والنساء في وضعية إعاقة والمهاجرات في وضعية غير نظامية.

مسألة الدولة في هذا المجال. يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة ضمان المساواة ومكافحة التمييز. لتحقيق هذا الهدف، يعد تقارير سنوية ويصدر آراء حول القوانين أو بعض القضايا الخاصة. في هذا الصدد، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأياً حول مشروع قانون رقم 103,13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء، موصياً بالتحديد: بتعريف أوسع وأشمل لـ «العنف ضد النساء»³²؛ وتضمين الفتيات دون سن 18 عاماً في النص؛ وتجريم الاغتصاب الزوجي؛ ودمج مادة تنص على وضع خطة عمل متعددة القطاعات مقسمة حسب الأطراف المسؤولة؛ وإلغاء المادتين 488 (فظ البكارة كظرف مشدد في حالة الاغتصاب) و490 (تجريم العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج) من القانون الجنائي؛ وتضمين القانون الجنائي وإلزام المهنيين والمهنيات في مجال العدالة والشرطة بإبلاغ الضحايا بحقوقهم بوضوح؛ وإضافة المزيد من تدابير حماية الضحايا.

كما يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الإدلاء برأيه حول العنف ضد النساء بواسطة طلب إحالة أو بإحالة ذاتية. بعد نشر تقارير عامة عن المساواة بين الجنسين في المملكة المغربية بين عامي 2012³³ و2016³⁴، أصدر المجلس سنة 2019 رأياً حول استمرارية زواج القاصرات في المغرب³⁵، مؤكداً على ضرورة تحسين الإطار القانوني ووضع مجموعة من السياسات العمومية، و أدلى سنة 2020 برأياً حول الحاجة

32 مكافحة العنف ضد النساء: رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون رقم 103-13، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مايو 2016. متاح على الرابط: https://cndh.ma/sites/default/files/avis_violence_a_legard_des_femmes_francais.pdf

33 «تحقيق المساواة بين النساء والرجال، مسؤولية الجميع: مفاهيم وتوصيات معيارية ومؤسسية»

34 «الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين النساء والرجال: ملاحظات وتوصيات»

35 «ماذا نفع في مواجهة استمرار زواج الأطفال في المغرب؟»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، متاح على الرابط: <https://www.cese.ma/99enfants-au-Maroc.pdf%80%la-persistence-du-mariage-d%E2-A0%Que-faire-face-%C3/10/2020/media>

36 «القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء: ضرورة وطنية عاجلة»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الرابط: https://www.cese.ma/Avis-sur-l_elimination-de-la-violence-a_l_egard-des-femmes-VF.pdf/01/2021/media



الجزء الثاني :

ما هي الاستجابة العملية للعنف ضد النساء
من قبل العدالة المغربية؟

الجزء الثاني : ما هي الاستجابة العملية للعنف ضد النساء من قبل العدالة المغربية؟

العملية من قبل القضاء لحالات العنف ضد النساء نتيجة عدة عواقب (الجزء الثاني ، القسم الثاني) : المعايير الاجتماعية والثقافية و الصور النمطية التمييزية حول النوع الاجتماعي السائدة وسط المهنيين الذين يتهمون عليهم معالجة حالات العنف ؛ عدم كفاية القدرات المؤسسية في قطاع العدالة التي من شأنها أن تمكن من استجابة جماعية أكثر فعالية ؛ وأخيراً ، وجود العديد من من العوائق التي تحول دون ولوج النساء ضحايا العنف للعدالة . على طول السلسلة الجنائية .

القسم الأول : مؤشرات محدودة الاستجابة العملية التي تقدمها العدالة للعنف ضد النساء

تشير البيانات الإدارية والإحصائية المتعلقة بحالات العنف ضد النساء التي تم جمعها في إطار هذه الدراسة إلى أن الاستجابة العملية من قبل العدالة للعنف محدودة الفعالية . وفي حين يُفترض أن يضمن نظام العدالة المغربية من جهة محاسبة الجناة على الجرائم التي يرتكبونها ، ومن جهة أخرى الوقاية والحماية من حوادث العنف ضد النساء من خلال سياسات المتابعة القضائية والعقوبات الرادعة ، فإن البيانات كشفت عن ثلاثة مؤشرات على محدودية الفعالية ، التي تترجم في النهاية إلى تهوين العنف ضد النساء ، وشعور الجناة بالإفلات من العقاب ، وارتفاع مخاطر العود لارتكاب العنف . يتمثل أول هذه المؤشرات في النسبة المنخفضة لحالات العنف ضد النساء التي يتم التبليغ عنها وتؤدي إلى تقديم شكاية (عدم التبليغ عن الحالات) ؛ وثانيها هو النسبة المنخفضة من الشكايات التي تؤدي إلى إدانة (تبخر الشكايات) ؛ وثالثها هو عدم تناسب العقوبات المطبقة على المدانين التي لا تحقق أثراً رادعاً (العقوبات غير الرادعة) . لذلك ، تتكون هذه السلسلة ذات الفعالية المحدودة من ثلاثة حلقات حيث تستمر المعدلات المرتفعة من حالات العنف ضد النساء ، ويجري تهوين العنف ضد النساء ، ويسود الشعور بالإفلات من العقاب ، وارتفاع خطر العودة إلى ارتكاب الجرائم من قبل الجناة .

كما تم تحليله في الجزء الأول من هذه الدراسة ، يمكن قراءة أهداف السلطات العمومية المغربية في مجال الاستجابة للعنف ضد النساء من خلال المبادئ التوجيهية للتوصية العامة رقم 35 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، وهي : واجب العناية ، والوقاية من العنف ، وحماية الضحايا ، ومتابعة ومعاينة الجناة ، وإنشاء تدابير جبر الضرر والتنسيق بين الفاعلين . وتنعكس مقاصدها في القوانين والسياسات والمؤسسات التي تم إنشاؤها لمكافحة هذه العنف .

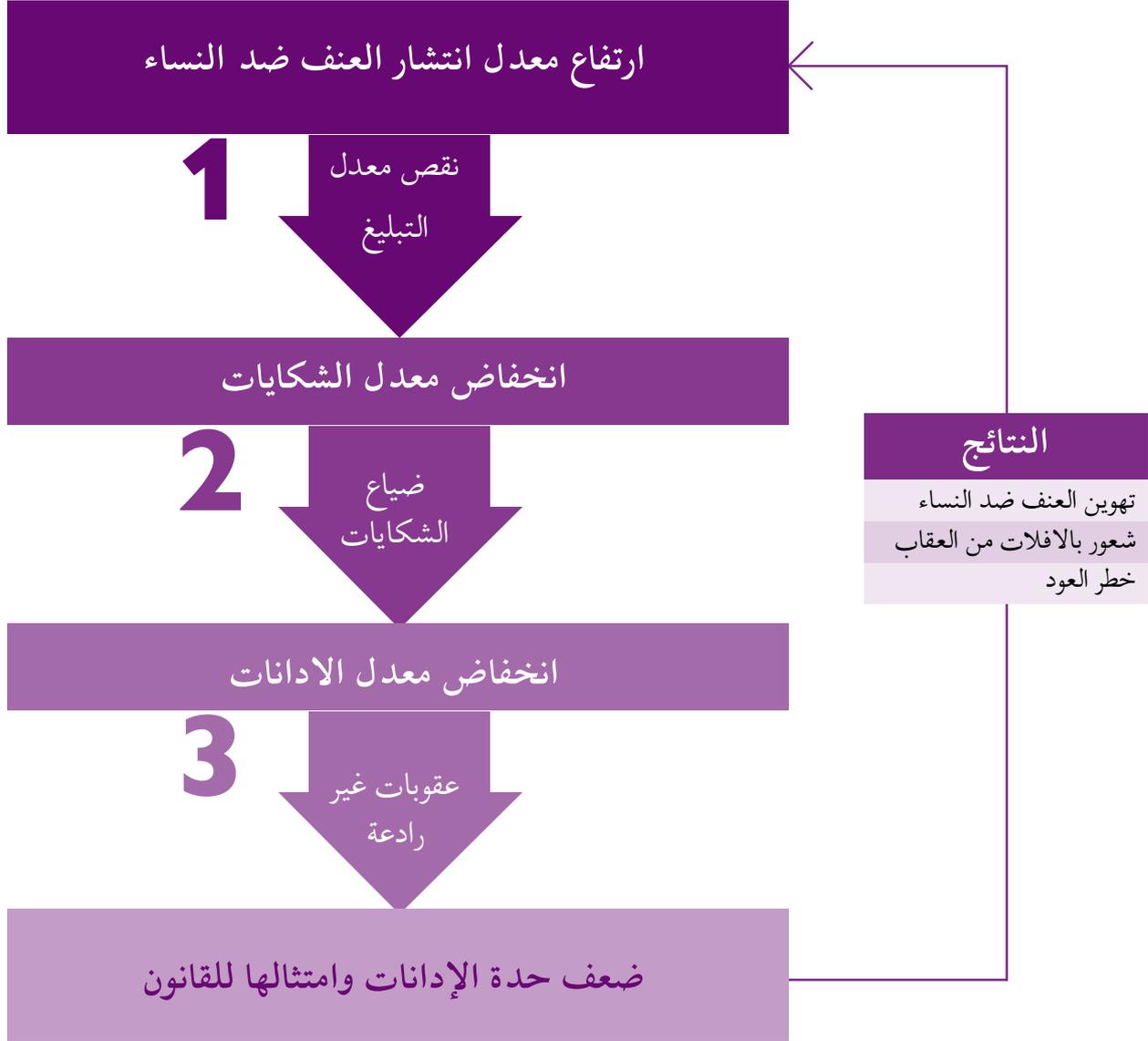
بعد توثيق وتحليل «الاستجابة النظرية» للمملكة المغربية لحالات العنف ضد النساء في الجزء الأول من هذا التقرير ، من الضروري فحص الاستجابة التي تم تقديمها فعلياً لهذه الحالات من قبل قطاع العدالة ، أي «الاستجابة العملية» . والهدف هو دراسة كيفية ترجمة أهداف ونوايا السلطات العمومية في المعالجة الفعلية لحالات العنف ضد النساء .

نظراً لعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات والبيانات حول معالجة حالات العنف ضد النساء من قبل الفاعلين الآخرين في السلسلة الجنائية ، تركز هذه الدراسة على تحليل الاستجابة العملية لهذه الحالات من قبل العدالة مع الأخذ بعين الاعتبار تصورات النساء ضحايا العنف لهذه الاستجابة على طول السلسلة الجنائية .

تقودنا المعلومات التي تم جمعها في إطار هذه الدراسة ، سواء كانت كمية أو كيفية ، إلى استنتاج أن الاستجابة الجماعية الفعلية لحالات العنف ضد النساء لا تلبى تماماً الأهداف المنتظرة والنوايا المتوقعة من السلطات . وبقدر ما يشير مفهوم الفعالية إلى القدرة على تحقيق الأهداف الموكلة إلى منظمة أو منظومة ما ، يمكن الاستنتاج أن الاستجابة الفعلية التي تقدمها العدالة للعنف ضد النساء تتسم بفعالية محدودة ، وهو ما سمحت هذه الدراسة بملاحظته (الجزء الثاني ، القسم الأول) من خلال ثلاثة مؤشرات : معدل عدم التبليغ عن الحالات ؛ معدل تبخر الشكايات ؛ ومعدل العقوبات غير الرادعة .

تشير هذه المؤشرات الثلاثة عن فعالية محدودة للاستجابة

مخطط - المؤشرات الثلاثة على محدودية فعالية الاستجابة العملية التي تقدمها العدالة المغربية للعنف ضد النساء



83,1% في المناطق الحضرية و81,6% في المناطق القروية). بلغ معدل الانتشار الإجمالي للعنف ضد النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 عامًا في المغرب إلى 57.1% سنة 2018 ، أي ما يعادل 7.6 مليون امرأة . يزداد هذا الانتشار بشكل خاص بين النساء والفتيات والشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عامًا (68,2%) وكذلك بين النساء العازبات (63.5%). وبمعدل انتشار يبلغ 46,1% ، يظل الوسط الزوجي³⁸ الأكثر تأثرًا بالعنف مقارنة بالأوساط الأسرية (17,9%) ، ومكان العمل (15,1%) ، والفضاء العام (12,6%). ووفقًا للمندوبية السامية للتخطيط ، توضح هذه النسب المرتفعة للانتشار الطابع الهيكلي للظاهرة على الرغم من انخفاض الانتشار خلال العشر سنوات الماضية من 63% في 2009 إلى 57% في 2019 .

1. نقص التبليغ عن حالات العنف ضد النساء

يتوافق معدل نقص التبليغ عن حالات العنف ضد النساء مع انخفاض نسبة الحالات التي تؤدي إلى إجراءات قانونية أو تقديم شكاية من قبل الضحايا .

1.1 ارتفاع معدل انتشار العنف ضد النساء في المجتمع المغربي :

تُظهر نتائج البحث الوطني حول العنف ضد النساء والفتيات الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط عام 2019³⁷ ارتفاع معدل انتشار هذه الحالات بين السكان في المغرب ، حيث تعرضت أكثر من 8 من كل 10 نساء لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف خلال حياتهن من بين 13,4 مليون امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 عامًا (82.6% إجمالاً ،

37 المندوبية السامية للتخطيط - البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال لعام 2019 : « تقرير حول العنف ضد النساء والفتيات » ، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة

38 تعريف العنف الزوجي حسب بحث المندوبية السامية للتخطيط لعام 2019 : « كل فعل عنف نفسي أو جسدي أو جنسي أو اقتصادي يرتكبه الزوج أو الزوج السابق ، الخطيب أو الشريك الحميم الحالي أو السابق » .

جدول - نسبة انتشار حالات العنف ضد النساء حسب نوع العنف

أنواع العنف ضد المرأة	معدل الانتشار في آخر 12 شهرًا (2019) ³⁹
العنف الجسدي	12,9٪ أي 1,727,000 امرأة وفتاة
العنف الجنسي	13,6٪ أي 1,821,000 امرأة وفتاة
العنف النفسي	47,5٪ أي 6,358,000 امرأة وفتاة
العنف الاقتصادي	14,3٪ أي 1,912,000 امرأة وفتاة
العنف الإلكتروني	13,8٪ أي 1,500,000 امرأة ⁴⁰ والفتيات

2011-2018 ، لم يتقدم بشكوى إلى أجهزة الأمن المختصة سوى 2٪ إلى 16٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و75 عامًا والذين يعلنون أنهم ضحايا لأعمال جنسية ، مع اختلاف هذه النسبة حسب نوع الأفعال .

2. تبخر الشكايات

يشير معدل تبخر الشكايات إلى عدد الشكايات المتعلقة بالعنف ضد النساء التي يتم حفظها ولا تؤدي إلى إدانة الجناة في نهاية المطاف في نظام العدالة الجنائية .

2.1 إنخفاض معدل الإدانة في حالات العنف ضد النساء

لا تتمكن منظومة العدالة الجنائية المغربية من إحتواء معظم حالات العنف ضد النساء ، حيث يتم تسجيل عدد صغير فقط منها من قبل الشرطة ومحاكم المملكة . وبمجرد إبلاغ السلطات المختصة (الشرطة ، الدرك الملكي ، السلطة القضائية ، السلطة المحلية) وتسجيل الشكايات ، يتم حفظ معظمها بعد تبرئة المتهمين ، أو سحب الضحايا لشكواهن ، أو المصالحة ، مما يؤدي إلى إنخفاض معدلات الإدانة .

بينما يشير البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط لعام 2019 إلى أن 10,4٪ من النساء والفتيات المغربيات اللاتي تعرضن للعنف قد قررن اتخاذ إجراء قانوني أو تقديم شكاية للسلطات المختصة (أي ما يعادل 790400 ضحية) ، لم

1.2 معدل منخفض للشكايات المقدمة من طرف الضحايا :

على الرغم من الانتشار الكبير لحالات العنف ضد النساء في المجتمع المغربي ، فإن البحث الوطني التي أجرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019 يظهر أن فقط 10,4٪⁴¹ من النساء ضحايا العنف (7,5٪ في الوسط الزوجي و11,3٪ خارج المجال الزوجي) يقررن اتخاذ إجراء قانوني أو تقديم شكاية للسلطات المختصة (الشرطة ، الدرك الملكي ، القضاء ، السلطة المحلية) . وبشكل أكثر تحديداً ، يبلغ معدل التبليغ 13٪ في حالات العنف الجسدي و3٪ فقط في حالات العنف الجنسي . وبغض النظر عن السياق ، نادراً ما تبلغ النساء السلطات المعنية عن أعمال العنف التي تتعرضن له ، باستثناء الاعتداءات الجسدية التي تحدث في الأماكن العامة والتي تبلغ عنها 30٪ من الضحايا . علاوة على ذلك ، فإن 0,9٪ فقط من النساء ضحايا العنف يلجأن إلى خدمات المجتمع المدني (0,9٪ في حالات العنف الجسدي و0,4٪ في حالات العنف الجنسي) . ونتيجة لذلك ، تعيش غالبية النساء ضحايا العنف في سرية وصمت لأسباب اجتماعية وثقافية سيتم شرحها لاحقاً في هذا التقرير (الجزء الثاني ، القسم الثاني) . إن ضعف التبليغ عن حالات العنف ضد النساء ليس مقتصرًا على المغرب . في فرنسا ، على سبيل المثال ، تشير تقديرات الدراسة السنوية «الإطار المعيشي والأمان» (2019)⁴² إلى أنه خلال الفترة

39 مسح المندوبية السامية للتخطيط 2019 .

40 السكان الأساسيون للعنف الإلكتروني هم جميع أشكال العنف الذين لديهم إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصال (10.571 ألف امرأة على المستوى الوطني ، أو 7.526 ألف في المناطق الحضرية و3,045 ألف في المناطق القروية) .

41 المندوبية السامية للتخطيط - البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال لعام 2019 : « تقرير حول العنف ضد النساء والفتيات » ، الصفحة 65

42 مسح الضحايا لعام 2019 « ظروف المعيشة والأمان » (INSEE-ONDRP-SSMSI) : <https://www.interieur.gouv.fr/Interstats/L-> 2019-enquete-Cadre-de-vie-et-securite-CVS/Rapport-d-enquete-Cadre-de-vie-et-securite

الشكاية إلى المحاكم يتم إصدار حكم تظل نسبة الإدانات محدودة . حيث ، في عينتنا المكونة من 1151 حكماً قضائياً يتعلق بالعنف ضد النساء أصدرته المحاكم الابتدائية والاستئنافية في البلاد بلغ عدد الإدانات 696 (بنسبة 60,5%) ، مع انخفاض نسبة الإدانات في المحاكم الابتدائية (54,8%) مقارنة مع محاكم الاستئناف (92,9%) .

تسجل المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2019 سوى 57255 حالة عنف ضد النساء تتعلق بـ 58142 ضحية (8% منهن قاصرات) ، وتم تقديم 19664 مشتبهاً بهم فقط إلى القضاء⁴³ . وبالمثل ، لم تسجل محاكم المملكة سنة 2019 سوى 19019 قضية عنف ضد النساء تتعلق بـ 19617 ضحية ، و تم متابعة 20355 شخصاً (82,56% منهم أزواج⁴⁴) . علاوة على ذلك ، في نهاية السلسلة الجنائية ، حتى عندما تصل

جدول - معدلات إدانة حالات العنف ضد النساء في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في عينتنا

أنواع العنف	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019 (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط)	عدد القضايا المتابعة قضائياً سنة 2019 (المصدر: رئاسة النيابة العامة)
العنف الجسدي		
العنف الجنسي		
العنف النفسي		
العنف الاقتصادي		
العنف الإلكتروني		
أخرى (الطرد من بيت الزوجية ، الزواج القسري ، الخ .)		
عنف غير محدد ومتعدد		
مجموع	790,400	19,019

أنواع العنف	المحاكم الابتدائية	
	عدد الإدانات الصادرة	معدل الإدانة
العنف الجسدي	68	66.7%
العنف الجنسي	6	66.7%
العنف النفسي	44	44.9%
العنف الاقتصادي	11	100%
العنف الإلكتروني	2	40%
آخر	32	58.2%
عنف غير محدد ومتعدد	375	53.5%
مجموع	538	54.8%

<https://www.leconomiste.com/flash-infos/dgsn-les-affaires-liees-la-violence-faite-aux-femmes-baissent-mais-43>

44 تقرير رئاسة النيابة العامة برسم سنة 2019 ، <https://www.pmp.ma/%d8%a5%d8%b5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa>

المحاكم الاستئنافية			أنواع العنف
معدل الإدانة	عدد الإدانات الصادرة	عدد الأحكام الاستئنافية التي تم جمعها في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 2019	
%100	19	19	العنف الجسدي
%76,9	10	13	العنف الجنسي
%100	6	6	العنف النفسي
%0	0	0	العنف الاقتصادي
%100	6	6	العنف الإلكتروني
%100	1	1	آخر
%92,8	116	125	عنف غير محدد ومتعدد
%92,9	158	170	مجموع

المحاكم الابتدائية والاستئنافية			أنواع العنف
معدل الإدانة	عدد الإدانات الصادرة	عدد الأحكام الابتدائية والاستئنافية التي تم جمعها في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 2019	
%71.9	87	121	العنف الجسدي
%72.7	16	22	العنف الجنسي
%48.1	50	104	العنف النفسي
%100	11	11	العنف الاقتصادي
%72.7	8	11	العنف الإلكتروني
%58.9	33	56	آخر
%59.4	491	826	عنف غير محدد ومتعدد
%60.5	696	1,151	مجموع

2.2) ظاهرة تبخر الشكايات كدليل على محدودية فعالية الاستجابة العملية للعنف ضد النساء :

يوضح الرسم البياني أدناه ظاهرة تبخر الشكايات كدليل على محدودية فعالية الاستجابة العملية التي تقدمها سلسلة العدالة الجنائية المغربية للعنف ضد النساء . من خلال استقراء جميع الأرقام التي تم جمعها في إطار دراستنا ، نجد أنه من بين 1000 حادثة عنف ضد النساء سنة 2019 ، تم تقديم 104 شكاية إلى السلطات المختصة في المملكة المغربية (الشرطة ، الدرك الملكي ، العدالة والسلطة المحلية) أدت إلى 19 متابعة قضائية ، ومن بينها يتم إصدار 11 إدانة في المتوسط من قبل المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في المملكة . وهذا ما ينتج عنه معدل عال لتبخر شكايات العنف ضد النساء بنسبة

من أجل فهم أدق لأسباب حفظ القضايا في المحاكم الابتدائية (45,2%) ، قمنا بتحليل محتوى 100 حكم قضائي صادر عن المحاكم الابتدائية تم اختيارها من عينتنا الأولية . غالبية هذه الأحكام تعلقت بالعنف الجسدي (الضرب والجرح) والنفسي (الشتيم و السب) في السياق المنزلي (الأسري والزوجي) أو العنف الجنسي في الأماكن العامة (التحرش) . تبين أن السبب الرئيسي للتبرئة كان عدم كفاية الأدلة المقدمة من الضحايا أمام الإنكار المستمر من قبل المتهمين (عدم وجود شهود ؛ أقوال الضحايا غير كافية خاصة تلك الصادرة عن الزوجات/ الحطيبات/ الزوجات السابقات ؛ تقديم شهادة طبية من قبل الضحايا التي اعتبرت غير كافية في بعض الحالات) ، يلي ذلك سحب الشكايات من قبل الضحايا .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ظاهرة التبخر هذه تعزى أيضاً إلى سحب الضحايا لشكواهن بأنفسهن ، مما يؤدي إلى تعليق الإجراءات القانونية تلقائياً .

89,4% . وهذا يعد مؤشراً على محدودية فعالية الاستجابة العملية لهذه الحالات من قبل العدالة المغربية ، حيث أن معدل الإدانات لا يتجاوز 10,6% ، وهو معدل غير كاف بالنظر إلى حجم الظاهرة ويعكس محدودية ولوج الضحايا إلى العدالة .

رسم بياني - ظاهرة تبخر الشكايات كدليل على محدودية فعالية الاستجابة العملية من قبل السلسلة الجنائية للعنف ضد النساء



« [...] بدأت معاناة والدتي بعد أن سمحت لوالدي بالزواج من امرأة ثانية لأنها لم تتمكن من إنجاب الذكور . في كل مرة كانت تتعرض فيها والدتي للعنف والضرب ، كانت تقدم شكايات إلى الشرطة . جميعها بقيت بدون متابعة حتى اليوم الذي قدمت فيه شكاية للنائب العام بتهمة العنف وطردها من بيت الزوجية . بعد ذلك ، استدعت الشرطة والدي الذي أعلن أن والدتي هي من أصرت على مغادرة المنزل بسبب الغيرة من زوجته الثانية ونفى بشكل قاطع العنف . ظلت الشكاية مرة أخرى بدون متابعة على الرغم من وجود علامات واضحة للضرب والجرح على جسد والدتي . القضية الوحيدة التي تم البت فيها هي طلب النفقة ، حيث تم الحكم على والدي بدفع 400 درهم شهرياً . »

مقتطف من مجموعة النقاش مع النساء اللاتي تعرضن للعنف ولجان إلى القضاء (ترجمة من الدارجة المغربية) .

في إطار مجموعة نقاش تم تنظيمها مع نساء ضحايا العنف اللاتي لجأن إلى القضاء ، بررت العديد منهن أسباب التنازل عن الشكايات ، وحفظ القضايا ، وتبرئة المتهمين عبر مراحل السلسلة الجنائية بالأسباب التالية : عدم الإرتياح الذي تشعره الضحايا من طريقة استقبالهن والتكفل بهن ، بطئ وعدم مجانية الإجراءات ، المحاضر غير الكاملة التي لا تعكس جميع الوقائع المصرح بها ، نقص الأدلة المقدمة (التشكيك في اقوال الضحايا ، عدم كفاية الأدلة المقدمة كالشهادات الطبية والاختبارات الوراثية/الجينية ، وغياب الشهود) ، وتعرض ضحايا العنف الجنسي للمتابعة القضائية بتهمة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج ، وصعوبة تحديد مكان المشتبه بهم وهويتهم واستدعائهم للاستجواب (الشرطة والدرك) والجلسات (الحكمة) ، بالإضافة إلى الضغوط الأسرية والاجتماعية والاقتصادية .

3.1 ضعف شدة الأحكام

يتعلق العنصر الأول لتحليل ممارسات إصدار الإدانة بمستوى شدة العقوبات ضد الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بارتكاب أعمال عنف ضد النساء . في إطار دراستنا ، قمنا بتحليل كمي لطبيعة العقوبات الصادرة في الأحكام المتعلقة بالعنف ضد النساء من قبل المحاكم الابتدائية والاستئنافية (نسبة السجن النافذ ، السجن مع وقف التنفيذ ، الغرامات ، والعقوبات الأخرى غير السالبة للحرية) .

تكشف البيانات التي تم جمعها من خلال تحليل عينة مكونة من 1151 حكماً قضائياً صدرت على الصعيد الوطني في المحاكم الابتدائية (981 حكماً) والمحاكم الاستئنافية (170 حكماً) سنة 2019 ، أن الجناة المدانين بارتكاب أعمال عنف ضد النساء قليلاً ما يتم الحكم عليهم بعقوبة السجن النافذ في المحاكم الابتدائية . إذ يميل القضاة المغاربة إلى إصدار عقوبات مالية (غرامات) أو مع وقف التنفيذ أو عقوبات أخرى لا تشمل الاحتجاز .

وكما يوضح الجدول أدناه ، فإن معدل الإدانة في قضايا العنف ضد النساء في المحكمة الابتدائية (54,8٪) يُعتبر منخفضاً نسبياً . ومن بين 538 إدانة في المحكمة الابتدائية ضمن العينة ، كانت غالبية العقوبات الصادرة عبارة عن غرامات (51,5 ٪) ، تليها أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ (34,5 ٪) أو عقوبات أخرى تستثنى الاحتجاز (7,1 ٪) ، في حين أن 6,9 ٪ من العقوبات كانت بالسجن النافذ .

إن ظاهرة تبخر شكايات العنف ضد النساء في السلسلة الجنائية ، ليست بالضرورة مميزة للمغرب وحده . فقد تم توثيقها بشكل خاص في دراسة حول جرائم الاغتصاب أجراها J. Lovett و L. Kelly في 11 دولة أوروبية⁴⁵ . تشير هذه الدراسة أنه مقابل كل مئة شكاية بتهمة الاغتصاب ، يتراوح عدد الأحكام المنطوقة في هذه الدول بين 4 إدانات كحد أدنى في بلجيكا و 34 كحد أقصى في هنغاريا . تحدد الدراسة الفاعلين الرئيسيين الذين يؤثرون في ظاهرة تبخر الشكايات (الضحايا ، الشرطة ، قضاة النيابة العامة والقضاة) ، والأسباب التي تؤدي إلى التخلي عن الإجراءات القضائية والشكايات المقدمة (عدم كفاية الأدلة في 39٪ من الحالات ، سحب الشكاية من طرف الضحية 20٪ ، عدم تحديد هوية المتهم أو تحديد موقعه 20٪ ، إلخ) حيث تختلف هذه الأخيرة من بلد إلى آخر حسب الإجراءات والثقافات المحلية .

3 . الممارسات العقابية غير الرادعة

لكي يكون النظام القضائي فعالاً ، يجب أن تصدر أحكاماً صارمة بما فيه الكفاية ، متوافقة مع القانون و أن تكون رادعة . فالعقوبات التي لا تتوافق مع القانون تتسبب في تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية للضحايا ، وتشجع على العود للجريمة وتساهم في استمرار ارتفاع معدلات العنف ضد النساء في المجتمع المغربي . وبالإضافة إلى امتثال العقوبات للقانون ، فإن طول الإجراءات وطبيعتها المرهقة يؤثران أيضاً على الطبيعة الرادعة للعقوبات . فالعقوبات الواجبة التطبيق الفوري أكثر ردعاً من الإجراءات التي تتطلب وقتاً أطول ، خاصة إذا كانت نتيجتها غير مؤكدة .

45 جولوفيت و ليز كيلبي ، أنظمة مختلفة ، نتائج مشابهة؟ تتبع التراجع في قضايا الاغتصاب المبلغ عنها عبر أوروبا (لندن : CWASU ، 2009) .

جدول - تحليل كمي لممارسات الإدانة في حوادث العنف ضد النساء في المحاكم الابتدائية .

أنواع العنف	حكم	براءة أو عدم الإدانة	إدانة	طبيعة العقوبات			امتثال الإدانات للقانون			
				سجن نافذ	سجن مع وقف التنفيذ	غرامة	أنواع أخرى من العقوبات	عقوبات أقل من الحد القانوني	العقوبات موافقة لما ينص عليه القانون	غير قابل للتطبيق
العنف المحدد										
العنف الجسدي	102	34	68	18	47	67	10	24	44	0
العنف الجنسي	9	3	6	1	3	5	2	2	4	0
العنف النفسي	98	54	44	4	18	42	6	36	8	0
العنف الاقتصادي	11	0	11	0	8	11	0	11	0	0
العنف الإلكتروني	5	3	2	0	1	2	0	1	1	0
أخرى (الطرد من بيت الزوجية ، الزواج القسري)	55	23	32	10	19	32	6	26	6	0
إجمالي أعمال العنف المحدد	280	117	163	33	96	159	24	100	63	0
العنف غير المحدد/ المتعدد										
العنف غير المحدد	395	196	199	15	139	193	22	0	0	199
العنف الجسدي غير المحدد	153	58	95	14	62	93	12	0	0	95
العنف المتعدد	153	72	81	8	53	77	14	0	0	81
إجمالي أعمال العنف غير المحددة/ المتعددة	701	326	375	37	254	363	48	0	0	375
المجموع الكلي (المحاكم الابتدائية)	981	443	538	70	350	522	72	100	63	375

بدراستها، تُشكل الغرامات النسبة الأكبر من العقوبات الصادرة (40,6٪)، تليها الأحكام بالسجن النافذ (34,4٪)، بينما تمثل الأحكام بالسجن مع وقف التنفيذ (20,3٪) والعقوبات الأخرى التي تستبعد الاحتجاز (4,7٪) ما يعادل ربع العقوبات فقط .

تختلف ممارسات الإدانة في محاكم الاستئناف عن تلك التي لوحظت في المحاكم الابتدائية ، خاصة من حيث معدل الإدانة (92,9٪) الذي يعتبر مرتفعاً جداً، وعدد الإدانات بالسجن النافذ الذي يفوق نظيره في الدرجة الأولى بخمس مرات . و من بين 170 إدانة عن محاكم الاستئناف في العينة التي قمنا

جدول - تحليل كمي لممارسات الإدانة في حوادث العنف ضد النساء في محاكم الاستئناف

أنواع العنف	حكم	براءة أو عدم الإدانة	إدانة	طبيعة العقوبات			امتثال الإدانات للقانون			غير قابل للتطبيق
				سجن نافذ	سجن مع وقف التنفيذ	غرامة	أنواع أخرى من العقوبات	عقوبات أقل من الحد القانوني	العقوبات موافقة لما ينص عليه القانون	
العنف المحدد										
العنف الجسدي	19	0	19	6	7	8	1	12	4	3
العنف الجنسي	13	3	10	2	0	0	1	0	0	10
العنف النفسي	6	0	6	2	0	3	0	1	0	5
العنف الاقتصادي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
العنف الإلكتروني	6	0	6	1	1	3	0	0	3	3
أخرى (الطرد من بيت الزوجية ، الزواج القسري)	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1
إجمالي أعمال العنف المحدد	45	3	42	11	8	14	2	13	7	22
العنف غير المحدد/ المتعدد										
العنف غير المحدد	37	2	35	2	2	2	0	0	0	35
العنف الجسدي غير المحدد	59	5	54	6	1	5	1	0	0	54
العنف المتعدد	29	2	27	3	2	5	0	0	0	27
إجمالي أعمال العنف غير المحددة/ المتعددة	125	9	116	11	5	12	1	0	0	116
المجموع الكلي (المحاكم الابتدائية)	170	12	158	22	13	26	3	13	7	138

3.2 ضعف امتثال الأحكام للقانون

يتعلق العنصر الثاني في تحليل ممارسات إصدار الأحكام بمستوى امتثال العقوبات المفروضة على الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم/ جنح العنف ضد النساء في المحاكم الابتدائية والاستئنافية مع القانون. لقد أجرينا تحليلاً كمياً لنسبة الأحكام التي كانت عقوباتها تتوافق مع الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون رقم 103,13 وفي القانون الجنائي لنوع الجريمة/ الجنحة المعنية. أظهرت البيانات التي تم جمعها في إطار هذه

الدراسة أن ما يقارب ثلثي الأحكام الصادرة من المحاكم (61,8٪)، سواء في الابتدائي أو الاستئنافية، غير مطابقة للقانون، أي أنها مقرونة بعقوبات أقل مما ينص عليه القانون.

من بين 1151 حكم قضائي صدر في المحاكم الابتدائية والاستئنافية من عينتنا، هناك 696 حكم بالإدانة. ولم يتم تحليل سوى جزء من هذه الأحكام فقط، نظراً لعدم كفاية المعلومات حول الأحكام المدرجة في قاعدة البيانات محاكم Mahakim. من بين 163 حكم إدانة في المحاكم الابتدائية

العقوبة المنصوص عليها في القانون، مستفيداً من ظروف التخفيف.

“نظراً لأن المتهم، خلافاً لما نفاه أمام المحكمة، ذكر في أقواله الأولية أنه دفع المشتكية بيده، وضرب السكين والعصا التي كانت تحملها بقضيب حديدي فأصابها بجروح، دون أن يدرك مكان الإصابة. وبالتالي تحتوي هذه التصريحات على العناصر المكونة للجريمة المتمثلة في الضرب والجرح باستخدام سلاح المنسوبة إليه. كما قدمت المشتكية شهادة طبية بعجز لمدة عشرين يوماً، تؤكد إصابتها نتيجة الفعل المذكور أعلاه. أما ادعاءات المدعى عليه بأنه كان ضحية عنف على يد الشاكية فلا تأثير لها على الأدلة أو ما نسب إليه، على افتراض أنها صحيحة.

[...] وبما أن العقوبة على الأفعال المنسوبة للمتهم هي السجن من سنة إلى أربع سنوات وغرامة تتراوح بين 400 و2000 درهم (المادتان 400 و404 من القانون الجنائي)، وأن المحكمة تعتبرها مشددة بالنظر إلى خطورة الجرم المرتكب، فقد تقرر منحه ظروف التخفيف طبقاً للمادة 146. كما أنه نظراً لعدم وجود سوابق جنائية سابقة، قررت المحكمة منحه عقوبة السجن مع وقف التنفيذ وفقاً للمادة 55 من القانون نفسه.”

مقتطف من قرار قضائي في المحكمة الابتدائية بشأن العنف الجسدي الذي تسبب في عجز لمدة عشرين يوماً ضد زوجة باستخدام سلاح أبيض.

التي تم تحليلها، تبين أن فقط 38.6٪ كانت متوافقة مع القانون، مما يظهر غالبية العقوبات غير الرادعة في المحاكم الابتدائية. أما بالنسبة للأحكام الصادرة في محاكم الاستئناف، فقد أمكن تحليل 20 حكماً استخلاص معدل توافق بلغ 35٪. وبالتالي، رغم غالبية العقوبات الصارمة في محاكم الاستئناف (السجن النافذ وارتفاع معدلات الإدانة)، إلا أنها تظل غير رادعة كما هو الحال في المحاكم الابتدائية بسبب ضعف امتثالها للقانون.

وللتحقق من غالبية العقوبات غير الرادعة، أجرينا تحليلاً كيفياً لممارسات إصدار الأحكام من خلال دراسة المحتوى الكامل لـ 100 حكم قضائي لحالات العنف ضد النساء صادر عن المحاكم الابتدائية. تتعلق الغالبية العظمى من الجرائم/الجرح التي تم رصدها في هذه العينة بالعنف الجسدي (الضرب والجروح) والعنف النفسي (الشتيم و السب) التي تحدث في السياق المنزلي (العائلي والزوجي). وعندما تتم إدانة الجناة، فإن غالبية العقوبات المفروضة تكون عقوبات خفيفة مثل السجن مع وقف التنفيذ (من شهر إلى ثلاثة أشهر) و/أو غرامة (من 500 إلى 3000 درهم). كما أنها في الغالب غير متوافقة، وبالتالي أقل من الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 103,13 والقانون الجنائي.

وفي القضية المعروضة أدناه، تمت إدانة المتهم بالعنف الجسدي ضد زوجته مع عجز مدته عشرين يوماً واستخدام سلاح أبيض (ظرف مشدد)، حيث أن العقوبة المنصوص عليها في المادتين 400 و404 (تضاعف العقوبة عندما تكون الضحية زوجة) من القانون رقم 103,13 تتراوح من سنة إلى أربع سنوات حسباً نافذاً وغرامة من 400 إلى 2000 درهم. غير أن القاضي اكتفى في قراره بالحكم على الجاني بعقوبة الحبس شهرين مع وقف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 1000 درهم، وهي أقل من

القسم الثاني : العوائق أمام الاستجابة العملية من قبل العدالة المغربية للعنف ضد النساء

تعاني الاستجابة العملية من قبل القضاء المغربي للعنف ضد النساء من فعالية محدودة كما يتضح من تقييم المؤشرات الثلاثة للفعالية - نقص الإبلاغ عن الحالات ، تبخر الشكايات والعقوبات غير الرادعة - التي تم اعتمادها في هذه الدراسة (الجزء الثاني ، القسم الأول) . يتمثل الأثر المشترك لهذه المؤشرات الثلاثة مجتمعة في تهوين حالات العنف ضد النساء - خاصة العنف الجسدي والنفسي في السياق المنزلي (العائلي والزوجي) والتحرش الجنسي - وتولد بدورها شعوراً سائداً لدى الجناة بالإفلات من العقاب . يساهم تهوين حالات العنف ضد النساء جنباً إلى جنب مع الشعور بالإفلات من العقاب في خلق بيئة اجتماعية مواتية لهذه الحالات ، مما يساهم ضمناً في ارتفاع خطر تكرار الجريمة من قبل الجناة ويثني النساء الضحايا عن تقديم الشكايات . ونتيجة لذلك ، من الضروري تحسين استجابة نظام العدالة لحالات العنف ضد النساء ، ليس فقط لضمان معاقبة مرتكبي هذه الأفعال وحماية الضحايا ، بل أيضاً لمكافحة انتشار هذه الحالات بشكل كبير في المجتمع المغربي .

يتطلب تحسين الاستجابة المقدمة للعنف ضد النساء النظر في العوائق التي تعترض الاستجابة العملية للعدالة لهذه الحالات . لا يبدو أن الإطار القانوني هو العامل الوحيد لتفسير الفعالية المحدودة للاستجابة العملية للعنف ضد النساء رغم طابعه القابل للتحسين (الجزء الأول ، القسم الأول) . لقد أظهر التحليل الذي أجري في إطار هذه الدراسة أن نوايا الإطار القانوني الوطني لا تنعكس بالكامل في الاستجابة العملية للعدالة (الجزء الثاني ، القسم الأول) . ويشهد على ذلك ارتفاع مستوى عدم امتثال الغالبية العظمى من الأحكام الصادرة ضد مرتكبي الجرائم/الجرح المتعلقة بالعنف ضد النساء بما ينص عليه القوانين .

في الواقع ، يعتبر البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط لعام 2019⁴⁶ أن بعض المعايير الاجتماعية التي تضيف

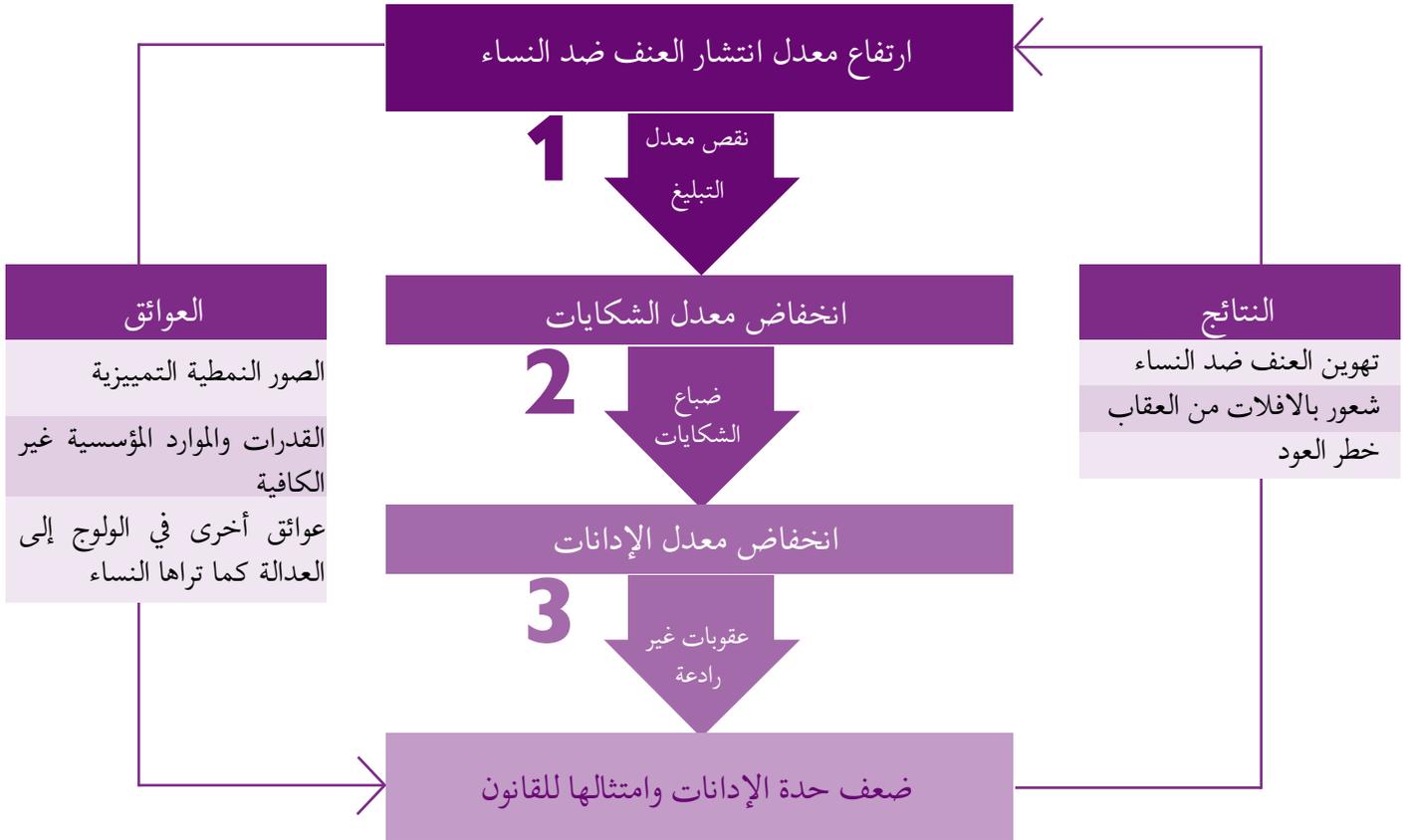
الشرعية على السلطة الذكورية والعنف ضد النساء - خاصة العنف الجنسي والذي يرتكب في السياق الأسري والزوجي - إلى جانب الثغرات في المستوى القانوني والمؤسساتي الموضوعة لحمايةهن من العنف ، فضلاً عن ضعف التمكين الاقتصادي للنساء ، تشكل عوامل خطر للعنف المجتمعي وهي الأصل في "صمت الضحايا" ، وانخفاض التبليغ عن العنف و المتابعة القضائية للجناة .

في هذا السياق ، سعينا لتحديد العوائق التي تعترض الاستجابة العملية للعنف ضد النساء ، بما يتجاوز نقص القانون الذي يُوَظِرُها . ونظراً لعدم الوصول إلى المعلومات المتوفرة لدى بعض فاعلي السلسلة الجنائية ، استندت دراسة العوائق إلى المعلومات المقدمة من : (1) المهنيين والمهنيات القانونيين من خلال تحليل الطريقة التي تتعامل بها المحاكم الابتدائية مع الحالات (محتوى الأحكام الصادرة في قضايا العنف ضد النساء ، والاستبيانات الموزعة على القضاة الذين يتعاملون مع هذه الحالات) و(2) النساء ضحايا العنف من خلال تحليل تصورهن للاستجابة العملية للسلسلة الجنائية بأكملها للحالات التي تعرضن لها (مقابلات شبه موجهة ومجموعة نقاش مع النساء ضحايا العنف اللواتي لجأن أو لم يلجأن إلى العدالة) .

إن العوائق التي تعترض الاستجابة العملية للعدالة للعنف ضد النساء ، والتي تم تحديدها في إطار هذه الدراسة ، متعددة وتعيق ولوج النساء الضحايا إلى العدالة الذي يمثل حقاً من حقوق الإنسان وجزء لا يتجزأ من تعزيز دولة القانون . تظهر هذه العوائق ، من بين أمور أخرى ، من خلال : الصور النمطية التمييزية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الاستجابة العملية للمهنيين العدالة ؛ ونقص القدرات والموارد المؤسسية لمعالجة الحالات التي يتم إحالتها عليهم ؛ وغيرها من العوائق التي تعترض ولوج النساء ضحايا العنف إلى العدالة في جميع مراحل السلسلة الجنائية .

46 المندوبية السامية للتخطيط - البحث الوطني حول العنف ضد النساء والفتيات 2019 .

رسم بياني - العوائق أمام الاستجابة العملية من قبل العدالة المغربية للعنف ضد النساء



وأن لهذه الصور تأثيراً على تعاملهم مع حوادث العنف ضد النساء. ففي جوهره، يتوقع أن يكون النظام القضائي بحكم طبيعته عادلاً ومحايداً. ومع ذلك، سيكون مثالياً افتراضاً بن المهنيين والمهنيات العاملين في مجال العدالة محايدون وموضوعيون بشكل فطري. فقبل أن يكونوا مهنيين ومهنيات متدخلين في معالجة حالات العنف ضد النساء، فهم رجال ونساء يعيشون في مجتمع توجد فيه بعض الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أنهم غالباً ما يكونون غير واعين بها (التحيز الضمني وفق المفهوم الإنجليزي)، إلا أن الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي تتجلى في مواقف وسلوكيات وممارسات وقرارات هؤلاء المهنيين الرجال والنساء على حد سواء⁴⁸. ومثل أي شخص آخر، قد يتبنى المهنيون هذه الصور النمطية، صراحةً أو ضمناً، وعلى مستويات مختلفة.

في نهاية الثمانينيات، أبرزت لين هيشت شافران Lynn Hecht-Schafraan ثلاثة أبعاد للصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تؤثر، في نهاية المطاف، على الممارسات

1. الصور النمطية التمييزية في الاستجابة العملية لمهنيي ومهنيات العدالة لحالات العنف ضد النساء

تشكل الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي معايير اجتماعية و تصورات متحيزة تضر بالنساء بسبب جنسهن. تعكس هذه الصور وضماً غير متساو بالنسبة للنساء عموماً، والعنف ضد النساء بشكل خاص في المجتمع⁴⁷.

وتشير البيانات المجمعة في إطار هذه الدراسة إلى أن هذه الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي قد تكون موجودة أيضاً بين المهنيين والمهنيات العاملين في مجال العدالة ولها تأثير على مواقفهم وممارساتهم المهنية والقرارات التي يتخذونها. كما تؤثر هذه الصور النمطية أيضاً على سلوك ومواقف النساء الضحايا، مما يدفعهن إلى عدم التبليغ عن حالات العنف وسحب الشكايات المقدمة (انظر العوائق الاجتماعية الثقافية التي تواجهها النساء ضحايا العنف).

قد يبدو من المتناقض اعتبار أن المهنيين والمهنيات العاملين في مجال العدالة يحملون صوراً نمطية متعلقة بالنوع الاجتماعي

47 المندوبية السامية للتخطيط - البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال لعام 2019: تقرير حول العنف ضد النساء والفتيات

48 م. كاسي وآخرون، "مساعدة المحاكم في معالجة التحيز الضمني: موارد للتعليم"، المركز الوطني لمحاكم الولايات، وويليامسبورغ، فيرجينيا، 2012.

واعتبار العنف المنزلي مسألة خاصة والأسرة أولوية ، وللقاء اللوم على الضحايا وعدم الوثوق بالضحايا .

اعتراف بعدم المساواة بين الرجال والنساء دون اعتباره أولوية بصفة عامة ، و كما أظهر ذلك البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط عام 2019⁵⁰ ، توجد أوجه عدم مساواة بين الجنسين في المغرب متجذرة في المعايير الاجتماعية الثقافية (الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي) . تحدد هذه المعايير تصورات نمطية للعلاقات بين الرجال والنساء ، وأدوارهما ، و حول العلاقات الجنسية وكذلك مفاهيم حول الرجولة والسلطة الذكورية . و تؤثر هذه المعايير بشكل خاص على تصورات العنف ضد النساء ، وخاصة العنف الجنسي والعنف المنزلي (الزوجي والأسري) .

ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من استمرار الصور النمطية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع المغربي ، فهي معترف بها ولكن لا يتم إعطاء الأولوية لها في كثير من الأحيان . هذه الرؤية يشترك فيها غالبية المهنيين والمهنيات العاملين في مجال العدالة الذين شملتهم هذه الدراسة ، والذين يعترفون ويدركون استمرار عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع المغربي (92٪ منهم يشهدون أن الرجال والنساء المغاربة لا يتمتعون بنفس الحقوق والفرص) ، إلا أن فقط نسبة ضئيلة من هؤلاء المهنيين والمهنيات (23٪) يعتبرون أن تعزيز المساواة بين الرجال والنساء يجب أن يُعتبر أولوية للبلاد .

تسامح مع العنف ضد النساء دون قبوله

يكشف البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط عام 2019⁵¹ أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين لا تحدد فقط مفاهيم السلطة الذكورية فحسب ، بل أيضاً التسامح الاجتماعي والثقافي مع العنف . ويوضح البحث أن بعض «الصور النمطية التقليدية» - توضح المكانة الاجتماعية للرجال ، والنظرة إلى النساء ككائنات خاضعة تحت وصاية الرجال ، والنظر إلى العنف الزوجي على أنه مسألة خاصة ، وأولوية الأسرة ، والتسامح مع العنف الزوجي لأي سبب اجتماعي وعائلي وخاصة في حالة وجود الأطفال ، وبعض التمثلات للعلاقات الجنسية التي تؤدي إلى شرعنة وزيادة التسامح تجاه العنف ضد النساء وصمت الضحايا .

ووفقاً للبحث نفسه : «[...] ، بحثت عدد من الدراسات التي أجريت في مجموعة متنوعة من البيئات العديد من المعايير والتصورات الاجتماعية والثقافية التي تصفي الشرعية على

والسلوكيات والقرارات في النظام القضائي : الصور النمطية المتعلقة بالأدوار «الطبيعية» التي يجب أن يلعبها الرجال والنساء في المجتمع⁴⁹ والتصور النسبي للقيمة المعطاة لما يقال أو تفعله النساء مقارنة بما يقال أو يفعله الرجال ؛ الأساطير والمفاهيم الخاطئة المتعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للرجال والنساء في المجتمع . وتقودنا البيانات التي تم جمعها إلى الاعتقاد بأن هذه الأبعاد المختلفة للصور النمطية موجودة في النظام القضائي المغربي .

نظراً لعدم توفر المعلومات بخصوص استجابة جميع المتدخلين في السلسلة الجنائية ، تركز هذه الدراسة على تحديد وتحليل أثر الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى الاستجابة العملية لحالات العنف ضد النساء من قبل المهنيين والمهنيات في مجال العدالة .

تظهر البيانات التي تم جمعها أنه لا يوجد حاجز لا يمكن التغلب عليه بين العدالة والمجتمع المغربي . على الرغم من أنها معترف بها بشكل عام دون أن يتم قبولها من قبل الجميع ، فإن الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمعايير الاجتماعية الثقافية التي تسود في المجتمع المغربي موجودة أيضاً داخل النظام القضائي . في الواقع ، تتأثر الاستجابة العملية لحالات العنف ضد النساء بالصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي يتم دمجها ونقلها ، بوعي أو دون وعي ، من قبل بعض المهنيين والمهنيات العاملين في النظام القضائي والتي تظهر في معالجتهم لحالات العنف ضد النساء من خلال المواقف التمييزية والممارسات القضائية المتحيزة ، مما يؤدي إلى قرارات غالباً ما لا تتوافق مع القانون وتعرض في النهاية ، حقوق الإنسان وحماية النساء ضحايا العنف للخطر .

1.2 تأثير الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مواقف مهنيي ومهنيات العدالة

تشير بيانات هذه الدراسة إلى أن المهنيين والمهنيات ، مثلهم مثل أي شخص آخر ، يحملون أحياناً صوراً نمطية متعلقة بالنوع الاجتماعي تمييزية ضد المساواة بين الرجال والنساء بوجه عام ، وبشكل أكثر تحديداً ، تجاه العنف ضد النساء . وترسخ هذه الصور النمطية في مواقف هؤلاء المهنيين ، بوعي أو دون وعي ، وتؤثر على تقييمهم للوقائع وموضوعية أحكامهم على حساب النساء ضحايا العنف . وتتمثل المواقف التمييزية للمهنيين الأكثر شيوعاً في عدم إعطاء الأولوية لقضايا المساواة بين الجنسين ، والتسامح والتقليل من خطورة العنف ضد النساء ،

49 لين هيثت-شفران ، «التحيز الجنسي في المحاكم : الوقت ليس العلاج» ، في مراجعة قانون كريتون 22 (1989): 413-428 .

50 المندوبية السامية للتخطيط - البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال لعام 2019 : تقرير حول العنف ضد النساء والفتيات

51 المندوبية السامية للتخطيط - البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال لعام 2019 : تقرير حول العنف ضد النساء والفتيات

العنف ضد النساء ، مثل حقيقة أن الرجل يتمتع بمكانة اجتماعية أكبر ، مما يعطيه الحق في فرض إرادته على المرأة وإنزال العقاب الجسدي بها لأي سبب كان ؛ وحقيقة أن المرأة يجب أن تتسامح مع العنف إذا أرادت الحفاظ على تماسك أسرته . لا تنفصل هذه المعايير أيضاً عن التجارب والتمثيلات الجنسية ، ولا سيما المعايير التي تنص على أن العلاقات الجنسية بين الزوجين هي حق للرجل ، وأن النشاط الجنسي هو علامة على الرجولة ، وأن الفتيات والنساء هن من يثيرن رغبات الرجال الجنسية .

تجدد الإشارة أيضاً إلى أن قبول هذا العنف هو نسبي في المجتمع المغربي . وقد أظهرت بحث المندوبية السامية للتخطيط أن قبول العنف من طرف النساء يعتمد بشكل كبير على استقلالهن الاقتصادي . وعلى الرغم من استمرار النموذج التقليدي للسلطة الذكورية بين النساء القرويات والمسلمات ، كشفت هذه الدراسة عن تغيرات في النظرة إلى العلاقات بين الجنسين ورفض اللامساواة ، خاصة بين الشباب ، وسكان المدن ، والنساء الحائزات على مستوى تعليمي متقدم ، والنساء المطلقات واللاتي تعرضن للعنف . هؤلاء هن النساء اللواتي تمكن من لعب أدوار اجتماعية أخرى ، ونتيجة لذلك ، تحدين المعايير الثقافية والاجتماعية والصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي . وتوضح هذه الدراسة بشكل خاص أنه في السياق الزوجي : «تساهم فرص تمكين النساء ، بما في ذلك الموارد الاقتصادية والاجتماعية ، والإمكانيات الثقافية والفكرية ، في عمليات تمكينهن ، مما يمنهن مجالاً أكبر للتفاوض مع المعايير السائدة وبالتالي ، حرية أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاقة الزوجية ومستقبلها» .

كما لوحظ هذال الميل إلى رفض قبول العنف أيضاً في عينة المهنيين والمهنيات في مجال العدالة الذين شملتهم الدراسة ، حيث يرى الغالبية منهم أنهم يلعبون دوراً هاماً في مكافحة العنف ضد النساء في إطار وظائفهم (82٪) . وعندما سئل بعضهم/ن عن ظروف التخفيف في حالة العنف ضد الزوجة أو الشريك ، أجابوا بأن «لا شيء يبرر العنف ضد النساء» .

التقليل من شأن خطورة العنف ضد النساء

تميل نسبة كبيرة من المهنيين والمهنيات العاملين في مجال العدالة الذين شملتهم هذه الدراسة إلى التقليل من ظاهرة العنف ضد النساء . عندما سُئلوا عن النسبة المثوية للنساء المغربيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 عاماً واللواتي

تعرضن للعنف الجسدي أو النفسي أو الاقتصادي أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتهن ، يعتقد 79٪ من المشاركين في الاستبيان أن هذه النسبة أقل من معدل انتشار العنف البالغ 82,6٪ الذي حدده البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط عام 2019⁵² .

بالإضافة إلى التقليل الكمي لانتشار العنف ضد النساء ، فقد حددت دراستنا اتجاهًا بين المهنيين والمهنيات العاملين في مجال العدالة للتقليل من خطورة العنف في الأحكام الصادرة ، مما يؤثر على حماية حقوق الضحايا وواجب العناية .

يُظهر فحص الحجج في الأحكام القضائية في المحاكم الابتدائية أنه غالبًا ما يقدر المهنيون عقوبات القانون الجنائي بشكل غير متناسب مع خطورة الوقائع (المادة 146 من القانون الجنائي) خاصة في سياق العنف الجسدي والنفسي وفي السياق الزوجي والعائلي . كما يأخذون بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجناة (رب أسرة ، ذو وظيفة مستقرة) بالإضافة إلى غياب السوابق الجنائية (المادة 55 من القانون الجنائي) لمنحهم ظروفًا مخففة . ويعتقد ما يقرب من ثلث المهنيين في مجال العدالة الذين تم استجوابهم في هذه الدراسة أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجناة - مثل شغل وظيفة مستقرة أو مدفوعة الأجر بشكل جيد ، والتعليم الجيد ، وكونه أبًا صالحًا - يمكن أن تُعتبر ظروفًا مخففة في حالات العنف ضد الزوجة أو الشريك ، وهو ما يتناقض مع الممارسات والمعايير الدولية⁵³ .

ومع ذلك ، فإن هذا الميل للتقليل من خطورة الوقائع يمكن أن يكون تعبيراً عن تسامح معين - غير عادل وتمييزي - تجاه العنف ضد النساء . في القضية التالية ، حُكم على المتهم بجنحة التحرش الجنسي أثناء ممارسة وظيفته ، والتي يعاقب عليها بموجب المادة 503-1-1 من القانون رقم 103,13 بالسجن من شهر إلى ستة أشهر و/أو غرامة من 1000 إلى 2000 درهم . ومع ذلك ، ذكر القاضي/ة صراحةً في قراره/ها ، أنه/ها لن يفرض سوى غرامة بالنظر إلى شدة العقوبة المنصوص عليها في القانون مقارنة بخطورة الأفعال المرتكبة (ظرف التخفيف المنصوص عليه في المادة 146 من القانون الجنائي) .

«اعترف المتهم بأنه لمس صدر المدعية بالفعل أثناء تدليكه لظهرها . [...] العقوبة المنصوص عليها في القانون شديدة بالنسبة لدرجة الجريمة التي ارتكبتها المتهم» .

مقتطف من قرار قضائي في محكمة ابتدائية حول التحرش الجنسي بامرأة من قبل طاقم طبي خلال استشارة طبية .

52 المندوبية السامية للتخطيط - البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال لعام 2019 : تقرير حول العنف ضد النساء والفتيات

53 اتفاقية إسطنبول - اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة العنف ضد النساء والعنف الأسري .

حيث أن السيدة/ وكيل الملك قد مضى قدمًا في متابعة المتهم بناءً على التهمة التي تحكّمها وثيقة المتابعة .
وحيث أن المدعية تنازلت عن شكواها .

نظرًا لأن المادة 372 من قانون المسطرة الجنائية تنص على أنه يمكن للمحكمة ، بناءً على طلب النيابة العامة وفي حال تنازل الطرف المتضرر عن شكواه ، تعليق إجراءات الدعوى العامة ما لم يكن قد صدر حكم نهائي .

وحيث قرر السيدة/ وكيل الملك تعليق إجراءات الدعوى العامة .

في هذه الحالة ، تعلن المحكمة علانية ، نهائيًا وحضورياً تعليق إجراءات الدعوى العامة .» .

مقتطف من حكم قضائي حول عنف الجسدي ضد زوجة في محكمة ابتدائية .

علاوة على ذلك ، تشير بعض الأبحاث التي أجراها مركز جنيف للحكومة في قطاع الأمن⁵⁴ DCAF إلى أن النساء اللواتي يتعرضن لأشد أنواع الإساءة في حالات العنف الأسري هن غالبًا الأكثر عرضة لسحب شكواهن و/أو العودة إلى العلاقة العنيفة . استنادًا إلى استنتاجات البحوث في العلوم الاجتماعية التي أجراها بيل ونوغل⁵⁵ وعلى روايات النساء ضحايا العنف المنزلي في البوسنة والهرسك التي جمعتها⁵⁶ DCAF ، تحدد هذه الأبحاث ثمانية عوامل تفسر الأسباب التي تجعل النساء يبقين في علاقات عنيفة :

- الالتزام بالعلاقة ، خاصة للضحايا اللواتي عشن في علاقة عنيفة لفترة طويلة ؛
- النساء اللواتي يعلنن أنهن أكثر التزاما لـ «إنقاذ» العلاقة أو اللواتي يعترفن بوجود تعلق عاطفي بالمعتدي هن أكثر عرضة للبقاء في علاقة عنيفة ؛
- الهشاشة الاقتصادية ، عدم وجود حل للسكن ، الافتقار إلى خدمات رعاية الأطفال ، محدودية شبكة العلاقات الاجتماعية ، البطالة أو ضعف المستوى التعليمي ، وعود المعتدي بالتغيير ، خوف الضحية من انتقام المعتدي ، والضغط الاجتماعي ؛

وعلاوة على ذلك ، نلاحظ تمييزًا في النظرة إلى خطورة العنف وفقًا لوضع النساء الضحايا . ففي عينة الأحكام القضائية ، لوحظ أن العقوبات الصادرة في قضايا العنف ضد الأصول (الأمهات) تكون صارمة ومتوافقة مع القانون ، مقارنة مع تلك التي تتعلق بفئات أخرى من النساء سواء في الفضاء الزوجي أو خارجه . هذه الملاحظة تعزز استنتاجنا بأن المهنيين والمهنيات يأخذون في الاعتبار في أحكامهم متطلبات الأخلاق العامة والمعايير الاجتماعية والثقافية (عدم التسامح مع العنف الأبوي / التقليل من شأن العنف الزوجي لأسباب اجتماعية وعائلية) في أحكامهم .

تصور العنف المنزلي كقضية خاصة وأولوية الأسرة

يكشف تحليل الأحكام القضائية عن ميل لإعطاء الأولوية للحفاظ على مصلحة الأسرة وتماسكها على حساب الحق الفردي للضحايا في الحماية من العنف الذي يتعرضن له ، واحتمال تعرضهن لعنف قد يتكرر و/أو تزداد حدته . يؤدي أي شكل من أشكال المصالحة إلى سحب الشكاية من قبل الضحية ، وبالتالي يؤدي بكل منهجي إلى حفظ الشكايات و تعليق الإجراءات القانونية تلقائيًا وتبرئة المتهم المفترض .

في الحالة التالية ، اعترفت المحكمة بالأفعال التي ارتكبتها المتهم الذي عرض زوجته للعنف الجسدي مما أدى إلى عجز مدته عشرين يومًا . وبعد أن سحبت الضحية الشكاية ، قررت المحكمة تعليق الإجراءات العامة وعدم متابعة المتهم على الأفعال المؤكدة والمثبتة بالشهادة الطبية .

« [...] استنادًا إلى الإجراءات الجارية من قبل السيدة/ وكيل الملك ضد المتهم بجرمة العنف المتعمد ضد الزوجة ، والتي تم استخراج عناصرها من محضر الشرطة القضائية رقم [...] . تعرضت المدعية للعنف من قبل زوجها ، الذي سكب الماء الساخن عليها وضربها بغلاية في محاولة لكسر يدها . قدمت المدعية شهادة طبية تثبت العجز لمدة عشرين يومًا . خلال الاستماع الأولي للمتهم ، صرح بأنه لا يعرف سبب ادعاءات زوجته ضده . وعندما تم استجوابه من قبل السيدة/ وكيل الملك ، أكد أنه دفعها . تم مناقشة القضية في جلسة عقدت بتاريخ [...] حيث صرحت المدعية بأنها تنازلت عن الشكاية .
[...] بعد التفكير ووفقًا للقانون :

54 ماجدة هاليوفيتش ، «الناجيات يتحدثن : تأملات في استجابات نظام العدالة الجنائية للعنف الأسري في البوسنة والهرسك» (سرايفو : المبادرة الأطلسية و DCAF ، 2015) .

55 كاثرين م . بيل وآمي إي . ناوجل ، «**» فهم قرارات البقاء/المغادرة في العلاقات العنيفة : نهج تحليلي سلوكي «**» ، *قضايا السلوك والمجتمع* 14 (2005) : 21-45 .

56 ماجدة هاليوفيتش ، «الناجيات يتحدثن : تأملات في استجابات نظام العدالة الجنائية للعنف الأسري في البوسنة والهرسك» (سرايفو : المبادرة الأطلسية و DCAF ، 2015) .

”لقد طلب مني السيد النائب العام إحضار شهود بحجة أنني كاذبة. لم يصدقني حتى وأن ابنتي كانت حاضرة معي وتبكي أمامه“.

مقتطف من مجموعة نقاش مع النساء الضحايا اللواتي لجأن إلى العدالة .

بالإضافة إلى ذلك، تظهر دراسة الأحكام القضائية أن التشكيك في كلام النساء الضحايا لا يذكر صراحةً في الأحكام، ولكنه يظهر بشكل غير مباشر من خلال عدم تعميق التحقيقات، والاعتماد حصرياً على اعترافات الأطراف أثناء جلسات المحكمة و/أو الواردة في التقارير الأولية للشرطة القضائية. وفي بعض الأحيان، عندما ينكر المتابع فيهم الوقائع، يبدو أن كلام الضحية لا يحظى بقيمة كبيرة، مما يثير الشكوك حول إمكانية التبليغ الكاذب، أو حتى تعليق المتابعات القضائية استناداً إلى اعترافات المتهمين. بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ أحياناً أن الضحايا تُلام من قبل المهنيين والمهنيات ويُحملونهن مسؤولية العنف الذي تعرضن له (على سبيل المثال في حالات العلاقات الجنسية غير المشروعة، ورفض العلاقات الجنسية، والسلوك العنيف أو المستفز). وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد 34٪ من المهنيين والمهنيات المستطلعة آراؤهم في هذه الدراسة أن اكتشاف الزوج لزوجه في حالة ممارسة الزنا يمكن اعتباره ظرفاً مخففاً في حالة العنف ضد الزوجة أو الشريكة. ويعتقد ربعهم تقريباً أنه يمكن في بعض الأحيان أن تكون ضحايا العنف الجنسي مسؤولة جزئياً عن الاعتداءات التي تعرضن لها. لولا يقتصر الميل إلى لوم النساء ضحايا العنف الجنسي على المغرب فقط، بل يمكن ملاحظته في جميع أنحاء العالم حيث غالباً ما تُتهم الضحايا بأنهن تسببن في الاعتداء الذي تعرضن له، على سبيل المثال من خلال ملابسهن أو سلوكهن⁵⁷.

في الحالة المعروضة أدناه، تعرضت امرأة لضرب مبرح من قبل المتهم، وهو ما أثبتته شهادة طبية تشير إلى عجز لمدة عشرة أيام. كما اتهمته الضحية بالتلامس الجنسي، وهي أفعال نفاها المتهم خلال تحقيق الشرطة القضائية وجلسات المحكمة. رغم ذلك، اكتفى القاضي باعترافات الطرفين دون أن يأمر بإجراء أي تحقيق إضافي في العنف الجنسي، ولم يؤيد القاضي تهمة العنف الجنسي بسبب عدم وجود أدلة كافية وإنكار المتهم المستمر.

«[...] خلال تحقيق الشرطة القضائية، اعترف المشتبه به بأنه ضرب المدعية بعد أن شتمت زوجته. أمسك بها ووجه لها عدة لكدمات أدت إلى سقوطها على الأرض. تدخل المارة لفصلهما. بدون قصد، سقط عليها ولكنه لم يرتكب التحرش الجنسي كما ورد في شكاية المدعية».

• الإنهاك العاطفي والروحي والعقلي للضحية، وفقدان الأمل في المستقبل؛

• إقناع الضحية من طرف المعتدي بأن العنف هو خطأها، وأنها تستحقه وتبحث عنه؛

• إقناع الضحية من طرف المعتدي بأنها لا تستطيع العثور على عمل ولا يمكنها العيش بدونها؛

• تهديد المعتدي للضحية بأن خدمات الرعاية الاجتماعية ستأخذ أطفالها وأنه سيحتفظ بهم لأنها لا تملك الموارد المالية الكافية؛

• تهديد المعتدي باللجوء إلى المزيد من العنف ويصور الضحية على أنها ضعيفة وغير مستقرة نفسياً.

علاوة على ذلك، عندما طُلب من المهنيين والمهنيات في مجال العدالة المشاركين في هذه الدراسة اقتراح مواضيع ومواد تدريبية إضافية لتحسين المعالجة العملية لحالات العنف الموجه ضد النساء، اقترح عدد منهم/ن تدريبات حول الطرق البديلة لحل النزاعات الأسرية، بما في ذلك «كيفية إيجاد حلول دون التسبب في الانفصال بين الزوجين»، أو «كيفية إجراء مصالحة مع ضمان حماية النساء والأطفال» أو «حل مرض لجميع الأطراف». وعند استجوابهم حول الصعوبات التي يواجهونها عند التعامل مع النساء ضحايا العنف، ذكر بعضهم/ن «صعوبة الحفاظ على تماسك الأسرة في حالة وقوع عنف».

من الأهمية الإشارة إلى أن التقرير الدوري الأخير الذي قدمته المملكة المغربية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، يبرز الجهود التي بذلتها الدولة لتعزيز الوساطة الأسرية. ففي عامي 2014 و2015، تم تخصيص ما يقرب من 18 مليون درهم لمشاريع الوساطة الأسرية. إن الوساطة الأسرية التي تعتبرها السلطات المغربية استجابة جيدة للعنف الموجه ضد النساء، تتعرض للتشكيك على المستوى الدولي، لأنها، من خلال افتراض المساواة بين الأطراف، لا تأخذ في الاعتبار ظروف عدم المساواة التي تعيشها النساء الضحايا، وبالتالي يمكن اعتبارها أداة لتأكيد الهيمنة الذكورية في الفضاء الأسري على حساب حقوق النساء وكعامل لتكرار العنف. هنا نجد تقييماً متناقضين لما يمكن أن يكون استجابة في السياق الأسري.

عدم الثقة، التشكيك في الأقوال، وإلقاء اللوم على الضحايا

قد تواجه الضحايا اللواتي تعرضن للعنف مستويات عالية من عدم الثقة والتشكيك في أقوالهن من قبل المهنيين والمهنيات العاملين في مجال العدالة. تم رصد هذا السلوك بشكل تلقائي خلال المقابلات ومجموعات النقاش مع النساء الضحايا اللاتي تم التشكيك في أقوالهن.

57 رينيه فانيك، جينيفر سيفيلت وجوزيف فانديلو، "انتشار الأساطير المتعلقة بالاغتصاب في العناوين وتأثيراتها على المواقف تجاه الاغتصاب"، الأدوار الجنسية 58، العدد 11-12 (2008): 790-801.

مقتطف من حكم قضائي في محكمة ابتدائية يتعلق بالعنف الجسدي والجنسي ضد امرأة في الفضاء العام .

1.3 تأثير الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي على ممارسات مهنيي ومهنيات العدالة

تؤثر المعايير الاجتماعية والثقافية والصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي سلباً على مواقف المهنيين والمهنيات تجاه المساواة بين الجنسين بشكل عام، وبشكل أكثر تحديداً، تجاه النساء ضحايا العنف. هذه المواقف التمييزية، بدورها، تؤثر على الاستجابة العملية للمهنيين وعلى قدرتهم على تطبيق المبادئ التوجيهية التي يجب أن ترشد عملهم، لاسيما الالتزامات المتعلقة بالعناية الواجبة، حماية الضحايا، ومتابعة الجناة بفعالية .

يكشف تحليل الحجج الكامنة وراء القرارات القضائية المتعلقة بقضايا العنف ضد النساء الصادرة عن مختلف المحاكم الابتدائية في المغرب أن بعض الممارسات قد تتضمن المعايير الاجتماعية والثقافية والصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتتبنى مواقف تمييزية تجاه النساء المعنفات .

النطق بعقوبات مخففة

تظهر العقوبات المخففة الصادرة في العينة التي قمنا بتحليلها وطبيعتها غير الرادعة كدلالات على التقليل من شأن العنف ضد النساء من قبل المهنيين والمهنيات. فمن بين 1151 حكماً تم تحليلهم في هذه الدراسة، كان 455 حكماً بالبراءة (39,5%) و696 حكماً بالإدانة (60,5%). كان معدل الإدانة لقضايا العنف ضد النساء أقل بكثير في المحاكم الابتدائية (55%) مقارنة بالمحاكم الاستئنافية (93%). كما كشفت دراستنا أن 63% من المتهمين المدانين بالعنف ضد النساء حصلوا على عقوبات أقل مما يقتضيه القانون مع وجود معدلات مماثلة في المحاكم الابتدائية والاستئنافية (39% فقط من الأحكام المنطوق بها في المحكمة الابتدائية تتوافق مع القانون و35% في محاكم الاستئناف)، على الرغم من تشدد العقوبات عادةً في مرحلة الاستئناف. في الواقع، من بين 100 حكم ابتدائي تم تحليله كميّاً، لم يصدر حكم بالسجن النافذ إلا في حكمين منها فقط، بينما كانت غالبية الأحكام تتضمن عقوبات غير سالبة للحرية تتمثل في السجن مع وقف التنفيذ (تعليق كامل لتنفيذ عقوبة سالبة للحرية) أو غرامة. كما كانت غالبية العقوبات الصادرة غير متوافقة وأقل مما هو مقرر بموجب القانون رقم 103,13 والقانون الجنائي .

على وجه الخصوص، تبرز عينتنا وجود مستوى عالٍ من

التسامح تجاه العنف الزوجي، خاصة الجسدي والنفسي، حيث يعتبر غياب إدانات بالسجن النافذ للمعتدين هو القاعدة، حتى في الحالات الأكثر خطورة (مثل حالات الضرب والجرح الذي يؤدي إلى عجز لمدة عشرين يوماً مثبتة المرفوقة بشهادة طبية أو ضد امرأة حامل). إن هذا النقص في شدة معاقبة الجناة مؤشر على الفعالية المحدودة للاستجابة العملية للعدالة تجاه العنف ضد النساء وتأثيرها بالصور النمطية .

الاستخدام غير المناسب للظروف المخففة والمشددة للعقوبة تظهر دراسة الأحكام القضائية أن معظم الأحكام تصدر في إطار السلطة التقديرية ما من شأنه إضفاء الطابع الفردي للعقوبة. وكثيراً ما يميل القضاة إلى التخفيف من مسؤولية الجناة والتقليل من خطورة جرائمهم/جنحهم. وباستثناء حكمين، فإن جميع الأحكام الصادرة في عينة الـ 100 حكم ابتدائي منحت للجناة الاستفادة من ظروف التخفيف وتعليق كامل للعقوبات السجنية النافذة من خلال الحكم بوقف التنفيذ. ويرجع ذلك إلى استخدام السلطة التقديرية للقضاة في تقييم الأحكام باعتبارها أكثر أهمية من خطورة الأفعال (ظروف التخفيف المنصوص عليها في المادة 146 من القانون الجنائي) و/أو منح الجناة بدون سوابق قضائية أحكاماً مع وقف التنفيذ (المادة 55 من القانون الجنائي) .

بالإضافة إلى الاستخدام المفرط لظروف التخفيف، فإنه غالباً ما يكون غير مناسب. في الواقع، يأخذ القضاة في الاعتبار بشكل منهجي الوضع الاجتماعي والعائلي للجناة (أب للأسرة، ووظيفة مستقرة، تعليم جيد، وجود روابط عائلية مع الضحية) بينما لا ينبغي أن يؤثر ذلك في أحكامهم حسب المعايير الدولية. ويرجع ذلك إلى أن المهنيين والمهنيات في مجال العدالة يميلون إلى اعتبار النزاعات العائلية والزوجية كأمر خاص تدرج في إطار الحياة الأسرية، ويجدون أنفسهم أحياناً مضطرين للعب دور الوسيط الاجتماعي الذين يفضل طريق المصالحة للحفاظ على تماسك الأسرة. بالإضافة إلى تخفيف العقوبات بسبب الحالة الاجتماعية، يقبلون أحياناً بسحب الشكايات بناءً على طلب الضحايا وأمرهم بتعليق متابعة الجناة. على الرغم من نبل النوايا، وبتشجيع من الضغط الاجتماعي والثقافي القوي، فإن هذا التطبيق لظروف التخفيف يتم على حساب النساء الضحايا، ويمنعهن من الحماية و ضمان حقوقهن ويعرضهن لخطر محتمل من عودة الجناة إلى ارتكاب أعمال العنف .

في الحالة المعروضة أدناه، تمت إدانة المتهم بالعنف الجسدي ضد امرأة تسبب في عجز مدته ستة أيام، وهي جريمة يعاقب عليها

القضائية منح الجناة ظروف التخفيف لعدة أسباب ، بما في ذلك مسؤولية الضحايا في حالات العلاقات الجنسية غير المشروعة ، أو رفض العلاقات الجنسية ، أو سلوك الضحايا الذي يعتبر عنيفاً أو استفزازياً (مثل الشكوك في العلاقات الجنسية بسبب تبادل الرسائل على الفيسبوك) . وبالتالي فإن تخفيف مسؤولية الجاني فعلياً بسبب افتراض المسؤولية المشتركة للضحية . من الجدير بالذكر أن 34٪ من المهنيين والمهنيات الذين تم استطلاعهم في هذه الدراسة يرون أن مفاجأة الزوجة أثناء ارتكاب فعل الزنا يمكن اعتباره ظرفاً مخففاً في حالة العنف على الزوجة أو الشريكة .

في الحالة المعروضة أدناه ، حكم على المتهم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 6000 درهم بتهمة العنف الجسدي ضد زوجته مع عجز لمدة عشرين يوماً ، وهو ما لا يتوافق مع العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 103,13 (المادتان 400 و404) . أثناء استجوابه ، نفى المتهم أن يكون العنف الجسدي متعمداً وشرح أنه كان تحت تأثير نوبة غضب بعد رفض زوجته إقامة علاقة جنسية معه وسلوكها غير اللائق (اتهام بالزنا) .

«...» في الحضر الذي أعدته الشرطة ، أصر المتهم على أن الشكاية لا أساس لها من الصحة ، وأنكر ما يُنسب إليه وشرح أن علاقته مع المدعية كانت سيئة لأنها ارتكبت أفعالاً غير أخلاقية في القرية . واتهمها بإقامة علاقات جنسية مع رجل آخر وأنه ضبطها في حالة تلبس عدة مرات .

«...» صرحت المدعية في شكاها بأنها زوجة المتهم وأن لديهم ثلاثة أطفال . وفي تاريخ [...] ، تشاجر زوجها معها لأنها رفضت إقامة علاقات جنسية "غير طبيعية" معه . على إثر ذلك عرضها المتهم للعنف الجسدي في جميع أنحاء جسدها . و قدمت شهادة طبية تفيد بعجزها لمدة عشرين يوماً .

تم فتح تحقيق في موضوع الشكاية ، وأثناء استجواب المتهم من قبل الشرطة ، أكد أنه دخل في نزاع مع زوجته بسبب رفضها إقامة علاقة جنسية معه . ونفى الاتهامات بالمشاجرة اللفظية ، والإمساك بالقوة من الكتف ، وتعريضها للعنف الجسدي بسبب حالة الغضب الذي انتابته .

مقتطف من حكم في محكمة ابتدائية يتعلق بالعنف الجسدي مع عجز لمدة 20 يوماً ضد زوجة .

على العكس من الاستخدام المفرط لظروف التخفيف ، يُظهر تحليل الأحكام القضائية في عينتنا أن هناك استخداماً شبه منعدم لظروف التشديد المنصوص عليها في القانون الجنائي

بموجب المادة 400 من القانون رقم 103,13 (شهر إلى سنة حبسا نافذا و/أو غرامة تتراوح بين 200 و500 درهم) ، وكذلك السبب والشتيم المعاقب عليه بموجب المادة 1-444 (غرامة تتراوح بين 12000 و60 000 درهم) من القانون نفسه . وقد حكم القاضي على المتهم بغرامة قدرها 1 000 درهم ومنحه ظروف التخفيف على أساس وضعه الاجتماعي .

«...» طلب المتهم الزواج من المدعية ، لكنها رفضت لأنها كانت ترغب في إنهاء دراستها ، وهو الأمر الذي لم يقبله . لذلك ، قام بتوجيه الشتم والإهانات لها ، وضربها أيضاً على مستوى الوجه . وقدمت شهادة طبية تثبت عجزها لمدة 6 أيام ، وتم فتح تحقيق في القضية .

أثناء التحقيق الأولي ، ذكر المتهم أنه دخل في نزاع مع المدعية ، ولم يتم توجيه الشتم والإهانات لها ، وأنه ضربها عن غير قصد على مستوى شفتها بيده .

[...] وبعد النظر في القضية ووفقاً للقانون :

حيث أن النيابة العامة قد تابعت المتهم بناءً على التهم الموجهة إليه .

وحيث أن المتهم اعترف في تصريحاته الأولية بأنه ضرب المدعية بيده على مستوى الشفة ، وأنه لم يمثل أمام المحكمة رغم استدعائه .

حيث أن محتويات المحاضر القضائية تثبت الجرائم والمخالفات حتى يثبت العكس بكل الوسائل المنصوص عليها في القانون وفقاً للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية .

حيث أن الضربات التي وجهها المتهم إلى المدعية تسببت في عجز بدني لمدة 6 أيام ، حسب ما تثبته الشهادة الطبية ، مما يشكل بلا شك عناصر تكوينية لجريمة العنف وفقاً للمادة 400 من القانون الجنائي .

بالنظر إلى ما سبق ، فقد تكونت قناعة المحكمة لإثبات الأفعال المنسوبة إلى المتهم ومعاقبته على ذلك .

وقررت المحكمة منح المتهم ظروف التخفيف نظراً لوضعه الاجتماعي ، على نفقته ، مع تحديد مدة العقوبة بأدنى حد .

[...] قررت المحكمة إدانة المتهم بغرامة قدرها 1000 درهم على نفقته .

مقتطف من حكم قضائي في محكمة ابتدائية يتعلق بالعنف الجسدي والنفسية مع عجز لمدة 6 أيام ضد امرأة .

يظهر الاستخدام غير المناسب لظروف التخفيف أيضاً في ميل بعض القضاة إلى تحميل النساء مسؤولية العنف الذي تعرضن له ، خاصة في حالات العنف الجنسي . يظهر تحليل الأحكام

«...» فيما يتعلق بالشهادة الطبية وتصريحات المدعية كوسائل إثبات ، قررت المحكمة بعد فحص وثائق القضية وظروفها ، أنها مقتنعة بأن هذه الوثائق لم تقدم لها أي وسيلة إثبات جنائية . مقتطف من حكم في محكمة ابتدائية يتعلق بالعنف الجسدي ضد امرأة .

في الحالة المعروضة أدناه ، يُلاحق المتهم بتهمة العنف الجسدي مع عجز مدته أقل من عشرين يوماً والعنف النفسي ضد طليقته بموجب المواد 400 و404 و1-444 من القانون رقم 103,13 . ورغم تقديم الضحية لشهادة طبية بعجز لمدة ثمانية عشر يوماً ، قرر القاضي/ة تبرئة المتهم بسبب إنكاره المستمر وغياب أدلة في الملف . في حكمه ، استند القاضي بشكل أساسي على الأدلة والتصريحات الواردة في محضر الشرطة القضائية وفقاً للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أن المحاضر والتقارير التي يحررها ضباط الشرطة القضائية في شأن التثبت من الجرح والمخالفات ، يوثق بمضمونها إلى أن يثبت العكس بأي وسيلة من وسائل الإثبات⁵⁸ .

«...» وفقاً للعناصر الواردة في محضر الشرطة القضائية رقم [...] ، تقدمت المدعية بشكاية تفيد بأنها تعرضت في [...] للعنف اللفظي والجسدي من قبل زوجها السابق وقدمت شهادة طبية تثبت عدم قدرتها على العمل لمدة ثمانية عشر يوماً . كما أنها ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها للعنف . خلال استجواب المتهم في الجلسة التمهيدية ، أنكر جميع التهم الموجهة إليه من قبل زوجته السابقة بالتفصيل . وقد أنكر مجدداً التهم الموجهة إليه عندما تم استجوابه من قبل السيد وكيل جلالة الملك . [...]

[...] بعد النظر في القضية ووفقاً للقانون :

حيث قام وكيل جلالة الملك بمتابعة المتهم بالتهم الموجهة إليه . وحيث دافع المتهم ببراءته من جميع التهم في جميع مراحل القضية .

وحيث أن الملف يفتقر إلى أي وسيلة إثبات يمكن الاعتماد عليها في ظل إنكاره .

وحيث أن الشك وقرينة البراءة تُنسب إلى المتهم .

وحيث أن محضر الشرطة القضائية لإثبات الجرح يكون معترفاً به إلى أن يثبت العكس وفقاً لأحكام المادة 290 من قانون المسطرة الجنائية .

[...] في هذه القضية ، قررت المحكمة إعلان براءة المتهم من الجريمة المنسوبة إليه .» .

مقتطف من حكم في محكمة ابتدائية يتعلق بالعنف الجسدي والنفسي ضد امرأة من قبل زوجها السابق .

(مثل العنف ضد امرأة حامل ، والعنف الجسدي الذي يؤدي إلى عجز لأكثر من 20 يوماً ، والعنف ضد الأصول/الأمهات ، والتهديد أو استخدام السلاح الأبيض ، حالة العود والسوابق القضائية ، إلخ) رغم تقديم و ثبوت الأدلة (مثل الشهادات الطبية) . وعلى الرغم من أن ارتكاب العنف ضد الزوجة أو الطليقة أو الخطيئة يُعتبر ظرفاً مشدداً بموجب القانون رقم 103.13 (المادة 404) ، يبدو أن القضاة يعتبرونه في الممارسة كظرف تخفيف خصوصاً في حالات العنف الزوجي (الوضع الاجتماعي والأسري للمتهم) . وبناءً على ذلك ، غالباً ما لا تُعتبر العناصر المنصوص عليها في القانون والمثبتة في قضايا العنف ضد النساء ظروفًا مشددة للعقوبة .

في القضية المعروضة أدناه ، اعترف المتهم بضرب زوجته الحامل في شهرها الثالث بإصابة واضحة في الرأس . وتنص المادة 404 من القانون رقم 103,13 على أن العنف ضد الزوجة والمرأة الحامل هما ظرفان مشددان . ومع ذلك ، لم يشر القاضي في قراره إلى ذلك ، بل ومنح المتهم ظرفاً مخففة بسبب وضعه الاجتماعي . ولذلك حكم عليه بالسجن لمدة شهر واحد مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 500 درهم .

«...» قدمت المدعية شكاية تتهم فيها زوجها بالتسبب في إصابات عميقة على مستوى الخد الأيسر باستخدام مفتاح المنزل وهي حامل في الشهر الثالث وقت الحادث .

[...] بتوفره على سلطة تحديد العقوبات وفقاً لأحكام المواد 146 إلى 154 من القانون الجنائي ، قررت المحكمة أخذ الظروف الاجتماعية للمتهم بعين الاعتبار .

ومع مراعاة أحكام المادة 55 من القانون الجنائي ، قررت المحكمة النطق بحكم مع وقف التنفيذ بحق المتهم» .

مقتطف من حكم في محكمة ابتدائية يتعلق بالعنف الجسدي ضد امرأة حامل .

تجاهل الأدلة المقدمة من طرف النساء ضحايا العنف

نلاحظ وجود اختلال في العلاقات بين الجنسين في بعض الأحكام القضائية . وكما سبق شرحه ، يعتبر بعض القضاة أنه ليس من الضروري الأمر بتعميق التحقيقات التي تقوم بها الشرطة القضائية أثناء المحاكمة ، حيث يقتصرون على الاعترافات الأولية للأطراف أمام الإنكار المستمر من قبل المتهمين . وأحياناً ، يتم اتخاذ قرار بتعليق الإجراءات و حفظ المتابعات بسبب نقص الأدلة رغم تقديم الضحايا لأدلة قاطعة (شهادة طبية ، شهود ، صور ، رسائل ، وغيرها) .

نلاحظ أيضاً وجود تمييز في معالجة قضايا العنف ضد النساء بناءً على حالة الشاكية كأم مقارنة بالنساء الأخريات . حيث ، يتم إصدار بعض الأحكام المتعلقة بالعنف ضد الأمهات استناداً فقط على أقوال الضحايا ، دون تقديم أدلة . وبالتالي ، تكون وسائل الإثبات للعنف ضد الأمهات أقل تطلباً ، حيث قد تكون أقوال الأمهات وحدها كافية لإثبات العنف الذي تعرضن له . كما أن جميع الأحكام التي تم دراستها في عينتنا والتي كانت المشتكية فيها أمًا كانت متوافقة مع القانون . وهذا يظهر أن بعض القضاة يتأثرون بمتطلبات الأخلاق العامة والمعايير الاجتماعية الثقافية (عدم التسامح مع العنف ضد الأصول) في قراراتهم على حساب الاعتبارات المستندة إلى حماية الحقوق الأساسية لكل النساء دون تمييز والالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال .

استخدام شبه منعدم للاجتهاد القضائي والقانون الدولي

يُظهر تحليل الأحكام القضائية في المحاكم الابتدائية ميلاً لاستخدام نماذج «معيارية» للأحكام مع تكييف طفيف وفقاً للوقائع والظروف الخاصة بكل قضية . علاوة على ذلك ، لم يتم الإشارة إلى الاجتهاد القضائي الوطني و الأحكام الصادرة عن محكمة النقض في عينتنا . بالفعل ، 26٪ فقط من السيدات والسادة القضاة/يات المشاركين المشاركات في هذه الدراسة أفادوا بالرجوع إلى قضايا الاجتهاد القضائي والأحكام الصادرة عن محكمتهم أو غيرها عند معالجة حالات العنف ضد النساء . صرح أحد المشاركين / المشاركات في الاستطلاع بعدم الرجوع إلى الاجتهاد القضائي لأن «الأحكام غالباً ما تكون براءة» . مع ذلك ، فإن الاجتهاد القضائي هو عملية مهمة تمكن القضاة من دعم مبرراتهم القانونية ، والخروج من نمط تكرار الأحكام المعيارية ، وضمان حماية قضائية أفضل للنساء ضحايا العنف .

تنطبق نفس الملاحظة بناءً على الأحكام في عينتنا على الإشارات إلى القانون الدولي ، التي تكاد تكون معدومة . يمكن تفسير ذلك على أنه شكل من أشكال تفضيل القضاة للقانون الوطني على القانون الدولي ، أو نتيجة لاعتقادهم أن التزامات المغرب الدولية قد تم دمجها بالفعل في النصوص القانونية الوطنية ، أو ربما بسبب حداثة مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في 2022 .

2 . عدم كفاية القدرات المؤسسية في قطاع العدالة

يظهر الفصل السابق أن من بين أسباب الفعالية المحدودة للاستجابة العملية للعدالة تجاه العنف ضد النساء هي المواقف والممارسات لدى المهنيين والمهنيات في مجال العدالة . هذه

المواقف والممارسات تعيق تقديم خدمات محايدة وموضوعية ، مما يسمح للمعايير الاجتماعية والثقافية والصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي السائدة في المجتمع المغربي بالتأثير على الاستجابة لاحتياجات الأمن وحماية الضحايا . وتتأثر هذه الفعالية أيضاً بنواقص على المستوى المؤسسي التي تحد من قدرة هؤلاء المهنيين والمهنيات على تقديم خدمات متسقة ومنسقة بشكل فعال ومركزة على الضحايا .

تتعلق أشكال القصور المؤسسي في العدالة المغربية التي تم تحديدها في هذه الدراسة بنقص القدرات الفنية للمهنيين ، وعدم ملاءمة آليات التنسيق ، بالإضافة إلى نقص الموارد البشرية الكافية لمعالجة قضايا العنف ضد النساء بشكل فعال من قبل النظام القضائي .

2.1 نقص المهارات الفنية وعدم كفاية التدريب

يكشف تحليل القرارات القضائية عن نقص القدرات الفنية في الاستجابة العملية للعنف ضد النساء من طرف مهنيي العدالة . على سبيل المثال ، صرح 47٪ من القضاة المشاركين في هذه الدراسة بعدم معرفتهم بخصائص العنف الرقمي . إلا أن السبب الرئيسي لهذا القصور يرجع إلى تأثير الصور النمطية لأدوار النساء والرجال على مواقف وممارسات مهنيي العدالة . وكما سبق شرحه ، غالباً ما يقلل القضاة من خطورة الجرائم/الجرح ، ويعتبرون العنف شأناً خاصاً ، ويفضلون سبل المصالحة على حساب معاقبة الجناة . مما يعكس فهماً متحيزاً لمتطلبات القانون رقم 103,13 والدور المتوقع من القضاة في مكافحة العنف ضد النساء ، الذي يتمثل ، أولاً وقبل كل شيء ، في رعاية وحماية الضحايا ومعاقبة الجناة .

في هذه القضية ، قام المتهم بضرب امرأة في مكان عام ، مما أدى إلى عجزها لمدة عشرة أيام وفقاً لشهادة طبية . ورغم ذلك ، قرر القاضي عدم توجيه تهمة العنف ضد المرأة ، واكتفى بتوجيه تهمة العنف الجسدي فقط ، مبرراً ذلك بأن العنف وقع بسبب إهانة الضحية لزوجته ، وليس بسبب جنسها .

«[...] أثناء تحقيق الشرطة القضائية ، اعترف المتهم بضرب المدعية رداً على أنها شتمت زوجته . وبعد أن أمسك بها ، وجه لها عدة لكمات مما أدى إلى سقوطها على الأرض . [...] لم تعتبر المحكمة أن أسباب العنف تتعلق بكون المدعية امرأة . أدانت المحكمة المتهم بجريمة العنف وفقاً للمادة ٤٠٠ من قانون العقوبات بعد إعادة تكييف الوقائع»

. مقتطف من حكم في محكمة ابتدائية يتعلق بالعنف الجسدي ضد امرأة في الأماكن العامة .

الاجتماعية، الإيواء، السكن الطارئ، الدعم النفسي، الخدمات الطبية، والمساعدة القانونية، إلخ).

في المقام الأول، يعد التنسيق المؤسسي أمرًا أساسيًا لضمان توفير رعاية وحماية فعالة للنساء ضحايا العنف بمجرد تقديم الشكاوي إلى المحاكم. ومع ذلك، أفاد 47٪ من القضاة المشاركين في الاستبيان بعدم تنسيقهم مع الجهات الحكومية الأخرى المعنية بتقديم الدعم والتكفل بالنساء ضحايا العنف. بالإضافة إلى ذلك، يرى 58٪ منهم أنهم ليسوا على دراية كافية بالمؤسسات المختلفة (سواء كانت حكومية أو غير حكومية) الموجودة في دوائرهم أو منطقتهم والتي يمكن توجيه النساء ضحايا إليها. أما بالنسبة لمؤسسات الرعاية التي يتم التنسيق معها، فقد كانت الأكثر ذكرًا هي خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف في المحاكم والشرطة والمستشفيات، فضلًا عن مراكز الحماية الاجتماعية والطفولة والسلطات المحلية ومراكز الاستقبال والإيواء للضحايا وقطاع التربية الوطنية وجمعيات المجتمع المدني.

في المقام الثاني، يشكل التنسيق عنصرًا أساسيًا في التحقيقات القضائية وجمع الأدلة. بالفعل، يكشف تحليل الأحكام القضائية أن معظم الملفات المرسل إلى المحاكم تفتقر إلى الأدلة ولا تسمح دائمًا بالفصل في القضايا بشكل مناسب، حيث «تظل معظم الشكاوي المقدمة دون متابعة لعدم وجود أدلة أو تنتهي بتبرئة المتهم»، وفقًا لأحد القضاة المشاركين في استبيان الدراسة.

وبحسب طبيعة القضية، يأمر القضاة بفتح تحقيقات إضافية إما من خلال استجواب الأطراف أو بطلب شهادات طبية أو أبحاث يمكن تفويضها للشرطة القضائية. ومع ذلك، يكشف تحليل القرارات القضائية عن قصور في الممارسة في إصدار أوامر بجمع الأدلة وتنسيق التحقيقات الإضافية. عمومًا، يقتصر القضاة على الأدلة والاعترافات الأولية للأطراف الواردة في محاضر الشرطة القضائية، عوض إصدار أوامر بتقديم أدلة إضافية أثناء المرافعات. يمكن تفسير ذلك بعبء العمل الكبير على مهنيي العدالة ونقص الموارد البشرية في المحاكم. في الواقع، يشعر 55٪ من القضاة المشاركين في هذه الدراسة بأنهم لا يملكون وقتًا كافيًا لمعالجة الملفات بشكل صحيح. وعندما سئلوا عن الصعوبات التي يواجهونها، ذكر معظمهم «صعوبات التنسيق»، و«كثرة الملفات القضائية التي يتعين معالجتها»، و«نقص وسائل العمل والموارد البشرية»، و«صعوبة إثبات العنف»، و«ضعف القدرة على معالجة الحالات»، و«غياب دليل عملي للتكفل بالنساء ضحايا العنف وقائمة اتصال بالمؤسسات المعنية».

يعود هذا النقص في القدرات الفنية لدى مهنيي العدالة أيضًا إلى قصور العرض التدريبي المتاح لهم، وهو غير كاف وغير ملائم في كثير من الأحيان. حيث أشار العديد من المهنيين إلى نقص التدريبات التي تلقوها في هذا الموضوع وطلبوا تدريبات موجهة نحو التطبيق العملي للإطار القانوني الوطني والدولي المتعلق بالعنف ضد النساء (القانون رقم 103,13 والاتفاقيات الدولية)، والذي من شأنه أن يدعم استجابتهم لهذه الحالات. صرح القضاة المشاركون في هذه الدراسة بأنهم لم يتلقوا أي تدريب متخصص لمعالجة العنف ضد النساء، سواء في إطار تدريبهم الأولي (82٪) أو في تدريبهم المستمر (66٪). وبالنسبة لأولئك الذين أتيحت لهم الفرصة للاستفادة من هذه التدريبات، يعتبر بعض القضاة (21٪) أن هذه التدريبات لا تمكنهم اليوم من معالجة حالات العنف ضد النساء بشكل أكثر فعالية. كما مكن الاستطلاع من تحديد المهارات الفنية التي يرغب مهنيو/ات العدالة اكتسابها. بالفعل، يشعر غالبية القضاة المستجوبين (94٪) بالحاجة إلى متابعة تدريب تكميلي لتحسين التعامل العملي ومعالجة مع هذه الحالات. وعندما يُطلب منهم اقتراح مواضيع تدريبية، أعربوا عن رغبتهم أن تكون موجهة نحو التطبيق العملي وتطوير توجيهات لتحسين التعامل مع هذه الحالات (تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين، وتدابير حماية الضحايا المنصوص عليها في القانون رقم 103,13، وتصنيف العنف ضد النساء على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 103,13، والقانون الدولي، والتجارب المقارنة في هذا الشأن، وآليات التكفل بالنساء ضحايا والمقاربات الشاملة، والدعم النفسي وتقنيات الاستماع، ووسائل إثبات العنف، وولوج الضحايا إلى العدالة، والعنف الرقمي، والأدوار والتنسيق بين المؤسسات).

وهكذا، تشير هذه البيانات إلى وجود قصور في سياسة تدريب مهنيي العدالة على معالجة حالات العنف ضد النساء. فغالبية التدريبات حول هذا الموضوع مستمرة وليست معممة، وتقدم في إطار مشاريع خاصة ومركزية، ويستفيد منها أساسًا الأطراف العليا، وهي غير مدمجة بشكل كافٍ في برامج تدريب المؤسسات المعنية بالتدريب الأولي لمهنيي قطاع العدالة.

2.2 آليات تنسيق غير ملائمة وموارد بشرية غير كافية

تتطلب الاستجابة الفعالة لحالات العنف ضد النساء تنسيقًا بين العديد من الفاعلين داخل وخارج النظام القضائي (الشرطة، الدرك، قضاة النيابة العامة، القضاة، السلطات المحلية، الخدمات الاجتماعية، المستشفيات، المنظمات غير الحكومية، إلخ)، سواء لأغراض التحقيقات القضائية أو لضمان توفير رعاية شاملة للنساء ضحايا العنف (المساعدة

لذلك ، يؤثر نقص الموارد البشرية وعبء العمل الكبير سلبًا على قدرة مهنيي العدالة على معالجة القضايا بالعناية المطلوبة . وهذا له أيضًا تأثير سلبي على التنسيق بين المحاكم والجهات الأخرى في السلسلة الجنائية ، سواء لأسباب تتعلق بالتحقيق أو التكفل وحماية النساء ضحايا العنف .

في هذا السياق ، يُمكن الاستنتاج أن التنسيق بين الجهات المعنية ، الذي يُعتبر ضروريًا لضمان استجابة عملية تُلبّي متطلبات الرعاية وحماية الضحايا ، لا يزال غير كافٍ لتحقيق الأهداف المنشودة .

3. العوائق الأخرى للوصول إلى العدالة التي تتصورها النساء ضحايا العنف

يشعر فقط 53٪ من القضاة والقاضيات الذين تم استجوابهم في هذه الدراسة بأن النساء الضحايا لديهن ولوج سهل إلى العدالة . أستكملت هذه الدراسة المعلومات التي قدمها مهنيو العدالة بتحليل تصورات النساء ضحايا العنف حول تجاربهن . تفسر الضحايا المؤشرات الثلاثة لمحدودية فعالية الاستجابة العملية للعدالة (قلة التبليغ عن الحالات ، وظاهرة تبخر الشكايات ، والممارسات العقابية غير الرادعة) بأسباب موضوعية (القانون ، الإجراءات ، معالجة الشكايات من قبل العاملين في سلسلة العدالة الجنائية ، إلخ .) أو ذاتية (الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعوامل النفسية ، إلخ .) . سمحت المقابلات شبه الموجهة ومجموعات النقاش مع النساء ضحايا العنف برصد عدة عوائق تعترض ولوجهن إلى العدالة عبر سلسلة العدالة الجنائية والتي تشكل في حد ذاتها عوامل خطر تساهم في استمرار انتشار العنف .

3.1 المعايير الاجتماعية والثقافية

يظهر من تحليل تصورات النساء ضحايا العنف أن المعايير الاجتماعية والثقافية تشكل عوائق حقيقية للولوج إلى العدالة . حيث ، تمثل هذه المعايير مصادر محفزة تشيخ عن تقديم شكايات ورفع دعاوى عندما يتعرضن للعنف و سحب الشكايات المقدمة .

وأفادت العديد من النساء الضحايا أنهن تعرضن لضغوط اجتماعية وعائلية لعدم التنديد بالعنف الذي تعرضن له أو سحب الشكاوى أو تفضيل مسارات المصالحة . هذه الضغوط تتجلى بشكل أكبر في حالات العنف في الفضاء الأسري والزوجي ، وحالات الضعف الاقتصادي للنساء و عند وجود الأطفال . ولذلك ، يقع جزء كبير من المسؤولية على العائلة في قبول العنف والتطبيع معه ، واعتباره مشكلة خاصة يجب حلها داخل الأسرة بدلًا من اللجوء إلى العدالة .

« تزوجنا مؤخرًا ونعيش مع أهل زوجي . اكتشفت مؤخرًا أنه مطلق وأن زوجته السابقة قد رفعت عليه قضية عنف حُكم فيها بالسجن لمدة شهر . بعد ثلاثة أشهر من الزواج ، بدأ يشتمني ويضربني ويهينني . كانت لديه صور لنساء أخريات على هاتفه وكان يقول لي إنهن أفضل مني وأن علي طلب الطلاق مثل زوجته السابقة إذا لم أكن راضية . [...] عندما تعرضت للعنف ، شعرت بالذل والظلم والعزلة . لم أفعل شيئًا لأنني كنت أخشى من معرفة الناس بأنني أتشاجر مع زوجي بعد فترة قصيرة من الزواج . كنت متوترة وخائفة من المستقبل . اخترت عدم تقديم شكاية لأنني كنت أخشى من الفضيحة مع الأسرة . طلب مني والداي عدم تقديم شكاية وانتظار أن يأتي ليعتذر . ندمت على عدم تقديم شكاية لكنني أمل أن يعتذر ، لأنني لا أريد الطلاق بعد تسعة أشهر فقط من الزواج . اليوم ، ما زلت أعاني من العنف النفسي لأنني أعيش مع والدي لا متزوجة ولا مطلقة» .

مقتطف من مقابلة مع امرأة شابة تبلغ من العمر 22 عامًا ، بدون مهنة ، تقيم في بن جريب (منطقة قروية) ، ضحية للعنف الجسدي والنفسي من زوجها (النص مترجم من الداريجة المغربية) .

تشير النساء ضحايا العنف إلى أن الميل لاعتبار العنف مشكلة خاصة - خاصة في السياق الزوجي والأسري - يظهر أيضًا في معالجة قضاياهن من قبل العاملين في قطاع الأمن والعدالة (الشرطة ، الدرك ، المحاكم) . وهكذا ، تفيد بعض النساء اللاتي قدمن شكايات بأنهن شعرن بالإهانة/الذل («الحكرة») ، والوصم والتخويف وأحيانًا حتى اللوم على رغبتهن في تدمير أسرهن . وغالبًا ما يتم إرسالهن إلى منازلهن دون نتائج أو يتم تشجيعهن على الصلح للحفاظ على مصلحة الأسرة أو سمعتهن الشخصية⁵⁹ .

«قبل زواجنا ، اعترض طريقي أثناء ذهابي إلى المتجر ، هددني بسكين واقتادني بالقوة إلى منزله . كانت والدته موجودة في المنزل وطلبت مني مرافقته إلى غرفة حيث اغتصبني . بعد ذلك ، أجبرني تحت التهديد عدة مرات على ممارسة الجنس معه حتى أصبحت حاملًا . كانت والدته وهو يثنيانني عن إخبار والديّ بأنني حامل وإلا فإنهما سيطردانني من المنزل . وقالوا لي أيضًا إنه في أسوأ الأحوال ، سيذهب إلى السجن وسيخرج بسرعة ، ولن يحدث له شيء لأنه رجل ، وأنني سأجد نفسي في الشارع . قالوا لي إنهما سيأتيان لطلب يدي للزواج . لم أقل شيئًا لوالديّ لأن والدي صعب وخفت من ردة فعله . بعد ذلك ، جاء لطلب يدي وتزوجنا . لقد اغتصبني مرتين . كانت الضربات والتهديدات مستمرة منذ زواجنا .

59 تعريف «الحشومة»: مصطلح من اللهجة المغربية الدارجة يعني «العار» ، «الحياء» ، و«المودونة الأخلاقية التي يجب احترامها» . الرابط : https://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Le-mot-Hchouma-!-_NP 588580-26-04-2011-

الإبلاغ عن العنف الذي تعرضن له ، سواء لأفراد أسرهن أو للجهات المختصة (الشرطة ، الدرك ، المحاكم) . أعربت الغالبية منهن عن شعورهن بالإهانة -الذل (والذي يمكن أن يشمل مصطلح «الحكرة») ، و/أو الوصم -العار-الحشمة (والذي يمكن أن يشمل مصطلح «الحشومة»⁶⁰) و/أو الخوف-الرعب . هذه المشاعر لها تأثير سلبي على صحتهن النفسية (شعور بعدم الأمان ، انخفاض الثقة بالنفس وتقدير الذات ، القلق والاكتئاب) وعلى ردود أفعالهن (شعور بالاحتقار ، الإهمال ، العزلة ، الذنب ، السلبية والصمت ، العجز ، الغضب والغضب) . تلعب هذه المشاعر دورًا هامًا في التقليل من التبليغ عن العنف وفي انخفاض معدل الشكايات المقدمة/المسحوبة وانخفاض الثقة في العدالة .

تشعر النساء بالوصم -العار-الحشمة / الخجل بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي . وفقًا للبحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في 2019 ، تساهم هذه المشاعر ، بسبب ارتباطها بمسألة الشرف ، في «استمرار العنف خاصة في سياق العلاقات بين الشركاء الحميمين حيث يتم قبول بعض الانتهاكات الجنسية أو حتى تبسيطها» . يشير نفس البحث إلى أنه من بين 100 امرأة ، 37 منهن يقللن من شأن العنف الجنسي الذي يتعرضن له في السياق الزوجي .

أما بالنسبة للإهانة -الذل / الحكرة ، أوضحت النساء الضحايا إلى أنهن شعرن بها عند تعرضهن للعنف ، وكذلك بسبب نقص الدعم والمساعدة من محيطهن الأسري وأحيانًا من السلطات (الشرطة ، الدرك ، المحاكم) ، بمجرد أن أبلغن عن العنف الذي تعرضن له . وفي مواجهة هذا النقص في الدعم ، يشعرن بالوحدة ، العزلة ، والإهمال والتخلي عنهن .

تشعر النساء ضحايا العنف بالخوف بشكل خاص من رد فعل الوالدين والخوف من سوء المعاملة و/أو الوصم والرفض من الأسرة والمجتمع . كما يخشين من خطر الانتقام من المعتدين واللوم/عدم التصديق/المتابعة من السلطات خاصة في حالة العنف الجنسي خارج إطار الزواج .

«قابلته لتناول القهوة في مكان عام . استيقظت عارية ، وحيدة وبدون مال في الغابة دون أن أتذكر أي شيء مما حدث منذ لقائنا في المقهى . اكتشفت لاحقًا أنني حامل . لم أقدم شكاية لأنني لم أكن أملك أي معلومات عنه ، لا اسمه الحقيقي ، ولا عنوانه ، ولا مكان عمله . كنت أخشى الشرطة وألا يصدقوا أن العلاقة الجنسية لم تكن برضاي . كما كنت أخشى أن يعلم والدي بما حدث . حاولت الانتحار عدة مرات ، لم أعد أرغب

شعرت بالإذلال لأنني لم أتمكن من قول الحقيقة لوالدي . التزمت الصمت لأنني كنت خائفة . أثر العنف الذي تعرضت له على كثيرًا وكنت خائفة من كل شيء . انتهى بي الأمر بالهروب من المنزل الزوجي والتبليغ عن العنف أولاً لوالدي التي دعمتني . لقد تعرضت للكثير من العنف الجسدي لدرجة أنني لم أعد أستطيع إخفاءه .

دعموني في البداية ، لكن بعد ذلك طردني والدي من المنزل . أعيش الآن مع جدي لكنني تركت طفلي عند والدي لأنني لا أملك المال الكافي لرعايته .

[...]

في البداية ، لجأت إلى محامية أثنتني عن تقديم شكاية بالاغتصاب واكتفت بطلب الطلاق . بعد ذلك ، ذهبت إلى الجمعية حيث استقبلتني المسؤولة واستمعت إلي . بعد ذلك ، استمعت لي محامية الجمعية التي شرحت لي حقوقي وكيفية مقاضاته . تابعت الجمعية ملفي حتى قدمت الشكاية في محكمة الاستئناف بتهمة الاغتصاب ، الضرب والتهديد وتم الاستماع لي من قبل الشرطة .

عندما ذهبت إلى الشرطة للإدلاء بأقوالي لأول مرة ، أسأوا معاملتي وصاحوا في وجهي . قالوا لي إنني أكذب بشأن تهمة الاغتصاب ، وأنه كان صديقي وأنا مارسنا الجنس خارج إطار الزواج برضاي . لم يصدقوني إلا عندما رأوا الفيديوهات والصور التي تثبت العكس .

استغرقت إجراءات المحكمة وقتًا طويلاً . قدمنا الشكاية في فبراير ، وتم استدعاؤنا من قبل الشرطة بعد شهرين (في أبريل) . لم يكن التأخير في مصلحتي لأنه كان يهددني ويشتم والدي وأخي عبر الرسائل الإلكترونية ، مما تسبب لي في مشاكل كبيرة في المنزل لأن أخي طلب من والدي طردي . حتى اليوم ، لم تصدر المحكمة الحكم بعد . قدمت لي الجمعية دعمًا كبيرًا ، حيث رافقوني إلى المحكمة . لولا مساعدة الأخصائية الاجتماعية في الجمعية ، لكانت مشكلتي قد تفاقمت بشكل أكبر .» .

مقتطف من مقابلة مع امرأة شابة تبلغ 18 عامًا ، بدون مهنة ، تقييم في الرباط (منطقة حضرية) ، ضحية للعنف الجنسي ، الجسدي والنفسي من زوجها (النص مترجم من الداريجة المغربية) .

3.2) مشاعر الذل والعار والخوف لدى النساء ضحايا العنف

تحدثت غالبية النساء ضحايا العنف اللواتي شملتهن هذه الدراسة في كثير من الأحيان عن شعورهن بمشاعر سلبية عند

60 تعريف «الحشومة» : مصطلح من اللهجة المغربية الدارجة يعني «العار» ، «الحياء» ، و«المدونة الأخلاقية التي يجب احترامها» . الرابط : <https://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Le-mot-Hchouma-!-NP> 588580-26-04-2011-

شعرت بالذل والظلم . صبرت من أجل مصلحة أطفالي لكنني عانيت من القلق والاكتئاب والاضطرابات النفسية . اليوم ، أتناول أدوية مهدئة . حاولت الانتحار عندما علمت أنه تزوج بامرأة ثانية سرًا . كما أصبت بمرض شديد ويعتني بي أطفالي ويغطون تكاليفي .

صار ابني يتعاطى المخدرات للهروب من المشاكل . هدد بقتل زوجة أبيه ووالده إذا استمرا في ضربتي أمامه . طلب من والده أن يعتبر ابنه ميتًا .

لجأت أولاً إلى جمعية استمعت لي وقدمت لي النصائح القانونية ، التوجيه ، التوضيحات والإجابات على أسئلتني . ثم قدمت شكاية في المحكمة بدعوى التعرض للعنف وطلب الطلاق .

رافقتني المسؤولة والحامية من الجمعية إلى المحكمة لتقديم طلب الطلاق وشكاية العنف ، وقد استُقبلت بشكل جيد . لكن الصعوبة الرئيسية التي واجهتها في الإجراءات كانت تغطية تكاليف العدالة» .

مقتطف من مقابلة مع امرأة تبلغ من العمر 49 عامًا ، أم لطفلين وبدون مهنة ، تقيم في تمارة ، ضحية للعنف الجسدي والنفسي والاقتصادي من زوجها (النص مترجم من الداريجة المغربية) .

3.4) الثغرات القانونية

تشير النساء ضحايا العنف إلى وجود العديد من الثغرات في التشريعات التي تشيطن عن تقديم الشكاوى أو تدفعهن إلى سحبها . وتبرز بشكل خاص عبء الإثبات الواقع عليهن وصعوبة إثبات العنف الذي تعرضن له ، وخاصة العنف الزوجي والنفسي والجنسي .

في حالات العنف الجنسي ، تشير العديد من النساء إلى أن عدم الإبلاغ عنه يعود إلى الخوف من عدم القدرة على إثباته . وغالبًا ما يواجهن صعوبات في تحديد هوية المعتدين أو مكان إقامتهم ، حيث يستخدم المعتدون أحيانًا هويات مزيفة . كما تخشى النساء أن يتم تحميلهن مسؤولية العنف بسبب تجريم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج بموجب المادتين 490 و491 من القانون الجنائي . وفي غياب الشهود ، يصبح إثبات العنف الجنسي أو النفسي (مثل السب والشتيم) أمرًا صعبًا أو مستحيلًا في بعض الأحيان .

ولإثبات أشكال العنف الجسدي الخطيرة ، يتعين عليهن تقديم شهادة طبية تفيد عدم القدرة على تسجيل شكوى الضحايا

في رؤية أحد ، كنت أبكي فقط . لم أعد أرغب في الذهاب إلى العمل ، توقفت حياتي . استقبلتني إحدى زميلاتي في العمل في منزلها ، ونصحتني بتقديم شكاية لكنني لم أرغب في ذلك . ثم نصحتني بالذهاب إلى جمعية استقبلتني ، وأوتني ، وأطعمتني ، وقدمت لي متابعة طبية . اليوم ، أنا نادمة على عدم تقديم شكاية لأنه كان سيتلقى العقاب» .

مقتطف من مقابلة مع شابة عذباء تبلغ من العمر 23 عامًا ، تعمل في مطعم وتعيش في منطقة قلعة السراغنة (منطقة قروية) ، ضحية للعنف الجنسي (اغتصاب) من قبل شريكها بعد علاقة دامت ثمانية أشهر والذي أعطاها هوية مزيفة (النص مترجم من الداريجة المغربية) .

3.3) الهشاشة الاقتصادية للنساء الضحايا

يظهر البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط في 2019 أن التبعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ، من حيث عدم امتلاك وإدارة الأصول المربحة ، يمثل عامل خطر هام للتعرض للعنف ، خاصة في السياقات الزوجية والأسرية . حيث ، كلما كانت درجة تمكن النساء عالية و تملكن دخلاً خاصًا بهن وتتحكمن فيه بحرية ، كلما قل خطر تعرضهن للعنف .

تشير دراستنا إلى وجود نقص في الإبلاغ عن العنف ، خاصة العنف الزوجي والجنسي ، ويظهر هذا النقص بشكل أكبر بين النساء الأصغر سنًا ، والأمهات ، والنساء الفقيرات ، والقاطنات في المناطق القروية ، واللواتي يعتمدن اقتصاديًا على أسرهن أو أزواجهن ، إضافة إلى النساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض إلى المتوسط . تبرر العديد من النساء عدم التبليغ عن العنف الذي يتعرضن له إلى السلطات المختصة أو سحب شكاويهن بعدم توفر المساعدات المالية والاجتماعية (خصوصًا في حال وجود أطفال) ، بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة الناجمة عن التنقل والإجراءات القضائية (مثل رسوم الملفات وأنواع المحامي) . وتواجه النساء القرويات وذوات الإعاقة صعوبات خاصة ، حيث تؤثر التحديات اللوجستية والمالية على قدرتهن على الوصول إلى المحاكم أو المستشفيات ، بسبب اضطراهن إلى التنقل لمسافات طويلة إلى المدن .

«تعرضت للعنف (الضرب ، الجروح ، الشتائم) لمدة 30 عامًا من الزواج حيث كان زوجي حتى بعد مرضي . تزوج بامرأة ثانية سرًا (الجارة) وأنجب منها طفلًا . ومنذ ذلك الحين ، غادر المنزل الزوجي ، وهجرنا ، ولم يعد يتحمل تكاليف المنزل وطفلينا . ترك أطفالي المدرسة ليتمكنوا من العمل ومساعدتي ماليًا .

بخصوص قضيتي فأجبتة بالنفي .

بعد 15 يوماً، تم اعتقاله من قبل الدرك الملكي وتم استدعائي لسماع إفادتي . تعامل معي الدرك بطريقة غير طبيعية وبقسوة . ومارسوا عليّ الضغط أثناء أخذ أقوالي وشعرت بالخوف . عند المواجهة ، استمع الدرك إلى تسجيل صوتي كان يهددني فيه . بعد مغادرتي لمركز الدرك ، وحتى الآن ، لم أحصل على أي أخبار عن القضية» .

مقتطف من مجموعة مناقشة مع النساء ضحايا العنف اللواتي لجأن إلى العدالة (النص مترجم من الداريجة المغربية) .

3.5) عدم كفاية الإجراءات وتعقدها

تشير العديد من النساء ضحايا العنف إلى عدم رضاهن عن الاستقبال ، الاستماع ، والتعامل من قبل خدمات الأمن (الشرطة ، الدرك) عندما لجأن إليها للإبلاغ عن العنف الذي تعرضن له . وبينما تم ثني بعضهن عن تقديم الشكايات وتشجيعهن على تفضيل الصلح ، تم رفض شكايات البعض الآخر بسبب نواقص في التحقيقات (عدم الأخذ بأقوال الضحية ، عدم كفاية الأدلة المقدمة ، صعوبة تحديد مكان الجناة وعدم حضورهم للاستجواب) . يتفاهم هذا الوضع بسبب أن معظمهن لا يعرفن الإجراءات القضائية والمساعدات المتاحة (خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف والجمعيات ومراكز الإيواء) ، وأنهن لا يملكن ما يكفي من الموارد المالية لتوظيف محام أو تغطية تكاليف الإجراءات القضائية . تعاني الأكثر ضعفاً (الفقيرات ، المناطق القروية) من عدم توفرهن على الموارد المالية الكافية لدفع تكاليف التنقل إلى جمعية لمساعدة النساء أو إلى أقرب محكمة للحصول على المعلومات أو يضطرن إلى اقتراض المال من الأقارب للقيام بذلك .

«سألت المؤطرة المشاركات عن المرحلة الأكثر صعوبة في الإجراءات حسب رأيهن؟ أجابت إحداهن أنها كانت في المحكمة ، وهو ما أيدته معظمهن لاحقاً . قالت أخرى : «واجهت صعوبات مع الدرك الملكي ، كان الأمر صعباً جداً ، لأنهم عاملوني كما لو أنني المتهمه وليس الضحية . كانت المحكمة صعبة أيضاً لأن الإجراءات طويلة جداً ولم تؤد إلى أي نتيجة . علاوة على ذلك ، مرت سنتان على الإجراءات في المحكمة ولم يتم تسريعها إلا بتدخل الجمعية .

أعربت مشاركة أخرى عن رؤيتها للخدمات التي يقدمها الدرك الملكي ، مشككة في المحسوبة وافتقارها إلى المصداقية ، علماً أن المتهم قد اغتصب فتاة أخرى في الماضي . يتغير سلوكهم

لمدة 21 يوماً على الأقل . في بعض الأحيان ، يصعب عليهن الحصول على الشهادات الطبية ، التي تُترك لتقدير الأطباء ، بسبب عواقبها الخطيرة (المسؤولية المدنية للطبيب ، والملاحقة الجنائية للمشتبه بهم) . والواقع أن غالبية الشهادات الطبية المذكورة في القرارات القضائية التي تم تحليلها في هذه الدراسة لا تتجاوز الحد الأقصى للعجز وهو 20 يوماً .

سلط العاملون في مجال العدالة الضوء أيضاً على هذه الصعوبة في إثبات العنف ضد المرأة عندما طلب منهم ذكر العوائق الرئيسية التي يواجهونها عند معالجة قضايا العنف ضد المرأة . كما سلطت النساء الضحايا الضوء على بعض أحكام القانون رقم 103,13 و الممارسات التي تشجع ممارسات الصلح على حساب محاكمة الجناة . ويتعلق هذا على وجه الخصوص بسحب الشكاوى ، مما يعني بشكل منهجي التخلي عن المتابعات القضائية وفقاً للقانون .

«أول شيء فعلته هو تقديم شكاية لدى الشرطة ، لكنهم قالوا لي أنني قد أواجه متابعة بتهمة الدعارة مما دفعني إلى سحبها . بعد ذلك ، توجهت إلى جمعية في مدينة تازة حيث نصحوني بعدم تقديم شكاية ضده لأنني قد أتعرض للمتابعة بتهمة الفساد وأشياء أخرى . ورغم أنني أكدت لهم أنه هو والد طفلي بنسبة 100٪ ، وأنتي مستعدة لإجراء اختبار جيني ، نصحوني بعدم اتخاذ إجراءات قانونية وأشاروا عليّ بالتوجه إلى وكيل الملك لتقديم طلب الدخول إلى مركز للإيواء .

في المحكمة ، توجهت إلى خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف حيث سألوني لماذا أرغب في الدخول إلى مركز للإيواء . رويت لهم قصتي وسألوني إذا كنت أعرف هوية والد الطفل . بعد تأكيدي لهم أنني أعرفه ، قدمت تصريحاتي في شكاية وحصلت على إذن بالدخول إلى مركز الإيواء .

لاحقاً ، جاءت الجمعية لرؤيتي لكنهم لاموني على تقديم الشكاية وقالوا إن ذلك ليس في مصلحتي . بقيت في مركز الإيواء تقريباً 15 يوماً في انتظار الرد على شكواي . يوماً ما جاء رئيس قسم الشرطة لرؤيتي وقال إنهم أجروا بحثاً عن العنوان الذي قدمته لكنه غير موجود . إثر ذلك ، قدمت لهم عنواناً آخر وبقيت في مركز الإيواء لمدة 40 يوماً تقريباً . ولما لم أحصل على أي رد من الشرطة ، غادرت مركز الإيواء . بالنسبة للشكاية ، تم إرسالها من قبل خلية التكفل إلى وكيل الملك وهو الذي حولها إلى الشرطة .

اضطرت للعودة إلى وكيل الملك لطلب إذن لمغادرة مركز الإيواء . في ذلك الوقت ، سألني عما إذا كان هناك أي جديد

ويطلبون إحضار الشهود قبل التصرف . بخصوص المحكمة ، وجدت أن تصريحاتي لم تكن مثل تلك التي دونت في المحضر وأن عمل المحكمة لم يكن بالمستوى المطلوب . لذلك لم أكن راضية لأن وكيل الملك طلب مني إحضار شهود بحجة أنني أكذب وأن المتهم بريء مما نسب إليه في شكواي . لم يصدقني ، حتى عندما كانت ابنتي معي تبكي أمامه . لست مقتنعة ، لا بعمل الدرك ولا بعمل المحكمة . لم يقوموا بما كان ينبغي عليهم فعله .

مقتطف من مجموعة مناقشة مع النساء ضحايا العنف اللواتي لجأن إلى العدالة (النص مترجم من الداريجة المغربية) .

وحتى عندما تصل شكاياتهن إلى المحاكم ، فإن العديد منهن يلفتن الانتباه إلى استمرار الصعوبات الإجرائية التي يواجهنها . إن الاستخدام الحصري للغة العربية الفصحى في اللغة القانونية لا يشكل مشكلة فقط للضحايا اللواتي لا يتقن هذه اللغة (النساء الأمازيغيات ، القرويات ، الأميات أو من ذوي التعليم المنخفض ، المهاجرات) ، ولكن حتى لأولئك اللواتي يتحدثنها بسبب تعقد المصطلحات و صعوبة الفهم . ولذلك فإن العديد من النساء لا يعرفن حقوقهن لأن المعلومات غير متاحة بلغتهن أو غير مفهومة من قبل الجميع .

علاوة على ذلك ، أشارت العديد من النساء إلى طول و بطء الإجراءات القضائية . وقد أكد هذه الملاحظة القضاة الذين تم استجوابهم في هذه الدراسة ، حيث إنهم على الرغم من أن متوسط مدة معالجة قضايا العنف ضد النساء لا يتجاوز سنة ، فإن 63% منهم يرون أن المدة التي يستغرقونها في معالجة هذه القضايا ليست معقولة ، و 55% يشعرون أنه ليس لديهم الوقت الكافي لمعالجة هذه الملفات بشكل صحيح . وبالتالي ، يعتبر فقط 16% منهم أن جودة الخدمات القضائية المقدمة للنساء ضحايا العنف جيدة .

«واجهت صعوبات كثيرة عند تقديم الشكاية في المحكمة . لم أكن أعرف إلى من أتوجه أو ماذا أفعل . كان الاستقبال سيئاً ولم يتم توجيهي . كان أحد موظفي المحكمة عدوانياً لفظياً . استمعت لي المساعدة الاجتماعية لكنها لم تفهم احتياجاتي . شرحت لها خوفي من البقاء بدون نفقة ومع طفل وأب غائب . لم أشعر بالمساعدة من جانبهم . سلمتني المحضر دون أن تخبرني إلى من يجب أن أقدمه . كان والدي يرافقتني في الإجراءات لكنه لم يكن يعرف شيئاً . شعر بالذل والعجز ، ثم تعاقد لي مع محامٍ . أصبت بمرض نفسي ، كنت أغضب لكنني تغلبت

على ذلك بفضل دعم والدي . كانت الإجراءات طويلة ومكلفة وزادت من العنف . كنت لا أزال أعيش مع والدي بدون نفقة أو دخل . كنت أحضر الجلسات شخصياً ، كان عليّ دفع تكاليف التنقل وترك طفلي وحيداً . كان عليّ أيضا دفع مصاريف المفوض القضائي لإبلاغ زوجي بدعوى الحضور . كما كان من المستحيل تلقي النفقة لأنه يعيش في إيطاليا . يمكن أن تلعب الجمعيات دوراً مهماً في توجيه النساء ، لأن العديد منهن غير متعلّقات والتكاليف مرتفعة جداً . يجب أن يُظهروا لهن أين يتوجهن وكيف» .

مقتطف من مقابلة مع امرأة تبلغ من العمر 40 عاماً ، موظفة ، تقيم في بن جريبر (منطقة قروية) ، ضحية للعنف النفسي والاقتصادي من قبل زوجها السابق (النص مترجم من الداريجة المغربية) .

علاوة على ذلك ، أفادت العديد من النساء ضحايا العنف بأنهن فقدن الثقة في فعالية السلطات على امتداد السلسلة الجنائية ، وذلك بسبب التحديات التي يواجهنها أثناء متابعة قضاياهن ، إضافة إلى شعورهن بعدم الرضا عن النتائج المترتبة عليها ، مثل عدم متابعة الشكاوى ، ضعف العقوبات المفروضة ، وإفلات الجناة من العقاب .

تنضم هذه الملاحظات إلى استنتاجات البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط في 2019 الذي يبرز ضعف معرفة الضحايا بالقانون (58% من النساء لا يعرفن بوجود القانون رقم 103,13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء ؛ 41% يعرفن بوجود خلايا التكفل التابعة للمؤسسات العمومية) فضلاً عن ثقتهن المحدودة في استجابة خدمات الشرطة والعدالة . ويتوقعن إجراءات طويلة ومؤلمة قد تكرر في النهاية إفلات الجناة من العقاب⁶¹ .

«لقد قابلت جاري في الشارع في طريقي إلى المدرسة . تعطلت دراجتي ، فعرض عليّ أن يوصلني إلى المدرسة الثانوية بالسيارة . أخذ رقمي ليأتي ليأخذني في نهاية اليوم . استمر في مراسلتي من وقت لآخر . في يوم الحادث ، قابلته في الشارع وطلب مني أن أرافقه بالقرب من منزله لأنه نسي سترته . بمجرد وصولنا ، أجبرني على دخول المنزل ، وضربني واغتصبني . سمعت والدته بكائي وصراخي ، لكنه أغلق فمي وأخبرها أن الصوت مصدره التلفاز . لم أبلغ عنه . بعد اكتشافني أنني حامل ، طلب مني عدم إخبار والدي وأنه سيتزوجني . في يوم الوضع ، أخذني إلى المستشفى ليلاً وهرب . أخبرت المستشفى بما حدث واتصلوا بالشرطة .

61 من هذا المنظور ، أظهرت أول دراسة وطنية حول انتشار العنف ضد النساء ، التي نُشرت في عام 2012 من قبل المندوبية السامية للتخطيط ، أن 4.6% فقط من الشكاوى المقدمة بسبب العنف الجنسي تؤدي إلى اتهام المشتبه به : <https://www.hcp.ma/downloads/Violence-a-a-> html.egard-des-femmes_t13077 (الجدول 51 ، الصفحة 60) .

الدعم الذي تلقينه من جمعيات المجتمع المدني ومراكز الاستماع. حيث أشدن بالخدمات المقدمة، مثل الفهم والاستماع، المشورة القانونية، الإحالة إلى دور الاستقبال، الدعم المالي المؤقت، والرعاية الصحية. وقد أبدین امتنانهن بشكل خاص لهذه الخدمات عندما أتاحت لهن الفرصة للتعرف عليها والاستفادة منها.

«لقد تعرضت للإهانات والشتائم لمدة 40 عاماً من الزواج. كان زوجي يدفعني لطلب الطلاق ويهدد بقتلي. اعتقدت أنه سيتغير مع ولادة الأطفال، لكنني كنت مخطئة. كان يجبرني على ممارسة الجنس معه تحت الإكراه. في يوم من الأيام، أردت أن أقدم له طعاماً وبدأ في إهانتني وضربي. لجأت إلى الحمام لكنه كسر الباب واستمر في ضربي، مما أدى إلى كدمة في عيني. اتهمني زوراً بالخيانة وترك المنزل الزوجي.

ذهبت أولاً إلى كاتب عدل لكتابة الشكاية وأرفقتها بشهادة طبية تثبت العجز لمدة 20 يوماً. ثم ذهبت إلى المحكمة حيث تم استقبالي والاستماع إلي من قبل خاية التكفل بالنساء ضحايا العنف وتمكنت من تقديم الشكاية. أعدوا محضراً كان علي تسليمه بنفسي إلى الشرطة. بعد ذلك، أعدت الشرطة محضراً جديداً بعد الاستماع إلي مرة أخرى. كما تحققوا من الشهادة الطبية وأثار العنف التي كانت على جسدي. قالت لي الشرطة إنهم سيرسلون له استدعاءً للمواجهة معي.

بعد استدعائه مرتين، لم يحضر أبداً عند الشرطة وتم نقل الملف إلى محكمة في منطقة أخرى بعدما قدمت لهم العنوان الذي هرب إليه. لكن منذ ذلك الحين لم أسمع شيئاً جديداً والملف لا يزال معلقاً في المحكمة الأخرى.

بعد ذلك، لجأت إلى جمعية استقبلتني وقدمت لي المشورة. ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الجمعية بشكل كبير في حل مشكلتي. بفضلهم، تمكنت من تقديم طلب النفقة فيما يتعلق بإجراءات الطلاق التي بادر بها هو نفسه.

لتحسين التكفل بالنساء ضحايا العنف الزوجي، يجب خصم النفقة مباشرة من الراتب دون وسطاء لضمان تحويل الأموال. يجب أيضاً إنشاء مراكز استقبال/إيواء للنساء اللواتي لا يملكن دخلاً حتى يتم تنفيذ قرارات النفقة».

مقتطف من مقابلة مع امرأة تبلغ من العمر 64 عاماً، بدون عمل، تقيم في تمارة (منطقة حضرية)، ضحية للعنف الجسدي والنفسي من قبل زوجها (النص مترجم من الداريجة المغربية).

في المستشفى، قامت المساعدة الاجتماعية بتسجيل حالتي، بأنني تعرضت للاغتصاب وأصبحت حاملاً. قام الشرطي بكتابة محضر واستدعى والدتي التي لم تكن على علم بما حدث ولا بحملي. استدعوا المتهم الذي أنكر التهم وتواجهنا أمام وكيل الملك. واجهت الكثير من الصعوبات أثناء الإجراءات. كانوا يستدعونني عدة مرات لاستجوابي بينما لم يستدعوه.

في المحكمة، سألت لماذا لم يحضر الجلسات ولم يجيبوني، ربما لأنني فقيرة وليس لدي أحد لدعمي سوى والدتي. أمام هذه الصعوبات، قمت بثلاث محاولات انتحار لكنني كنت أتماسك من أجل والدتي وابني. كان الحكم في الابتدائي غير عادل وغير كاف (البراءة)، مما دفعني للانتحار. بعد ذلك لجأت إلى الجمعية التي قدمت لي النصيحة والدعم النفسي وقدموا الملف للاستئناف. بعد أسبوعين، تم احتجاز المتهم وأجروا خبرة طبية أثبتت أنه والد ابني بنسبة 99,99%. حكم عليه بسنة واحدة من السجن النافذ وهي مدة قصيرة.

كانت الإجراءات طويلة جداً. لا يساعدون النساء ولا يتفهمون معاناتهن والظلم الذي يتعرضن له. لا يبذلون أي جهد للاستماع إليهن وتقديرهن. اليوم، ما زلت أذهب إلى المحكمة لأنه قدم طعن في الحكم الاستئنافي وأحتاج إلى نسخة من الحكم لتسجيل ابني في الحالة المدنية. أستدين المال لدفع تكاليف التنقل إلى المحكمة وأنا بدون عمل وليس لدي حتى ما يغطي نفقات طفلي»

مقتطف من مقابلة مع شابة تبلغ من العمر 20 عاماً، بدون مهنة، تقيم في بن جريير (منطقة قروية)، ضحية اغتصاب نتج عنه حمل وعنف اقتصادي من جارها (النص مترجم من العربية الداريجة المغربية)

3.6 ضعف خدمات الدعم والتكفل بالنساء ضحايا العنف

أشارت النساء ضحايا العنف اللواتي تم استجوابهن إلى غياب أو ضعف أنظمة الدعم المؤسساتية في مناطقهن، مثل وحدات التكفل بضححايا العنف، وكذلك ضعف الدعم الاجتماعي، كدور الاستقبال والخدمات الصحية، والتي قد لا يكنّ على علم بوجودها في بعض الأحيان. وعلى الرغم من أن معظم المشاركات أكدن التأثير السلبي للعنف الذي تعرضن له على صحتهن العقلية، فإن غياب الدعم النفسي يظل القاعدة السائدة بدلاً من الاستثناء.

ومع ذلك، أعربت جميع النساء عن تقديرهن ورضاهن عن



الخاتمة :

- استكمال الإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء
- نهج شامل في التعامل مع النساء ضحايا العنف يركز على احتياجاتهن
- تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية

الخاتمة

• استكمال الإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء
• نهج شامل في التعامل مع النساء ضحايا العنف يركز على احتياجاتهن

• تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية

بلغت معدلات العنف ضد النساء في المغرب مستويات مقلقة . وفقاً للبحث الوطني الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط لعام 2019 ، تعرضت 82.6% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 عاماً لنوع واحد على الأقل من العنف بمختلف أشكاله خلال حياتهن .

تتعدد عواقب هذا العنف على النساء الضحايا ، حيث لا يمثل فقط انتهاكاً لحقوقهن الأساسية ، بل يمتد أثره إلى صحتهم الجسدية والجنسية والنفسية . كما يؤثر على قدرتهن على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ويخلف تبعات على أسرهن ومجتمعاتهن . إلى جانب ذلك ، فإن العنف ضد النساء يحمل تكلفة اقتصادية مرتفعة تشمل نفقات الرعاية الصحية ، الرسوم القانونية ، تكاليف التنقل ، والنفقات المعيشية الإضافية .

يجدر الإشارة إلى أن حق النساء في العيش بأمان من العنف مكفول بموجب الإطار القانوني الوطني ، ولا سيما القانون رقم 103,13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء ، الذي دخل حيز التنفيذ في 12 شتنبر 2018 . كما تعزز هذا الإطار أحكام الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والتوصيتين رقم 12 و19 ، والبروتوكول الاختياري الملحق بها . بالإضافة إلى ذلك ، يحدد الإطار السياسي من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الأهداف والرؤية لمكافحة العنف ضد النساء ، مع تحميل المؤسسات الوطنية ، بما في ذلك الأطراف الفاعلة في السلسلة الجنائية ، مسؤولية التنفيذ .

ومع ذلك ، يكشف التحليل المنجز في إطار هذه الدراسة عن محدودية فعالية الاستجابة العملية ، رغم وجود إطار قانوني وسياسي ومؤسسي شامل . هذه الاستجابة لا تضمن حماية كافية لجميع النساء المغربيات ولا تساهم بشكل فعال في الحد من المعدلات المرتفعة للعنف ضد النساء في البلاد .

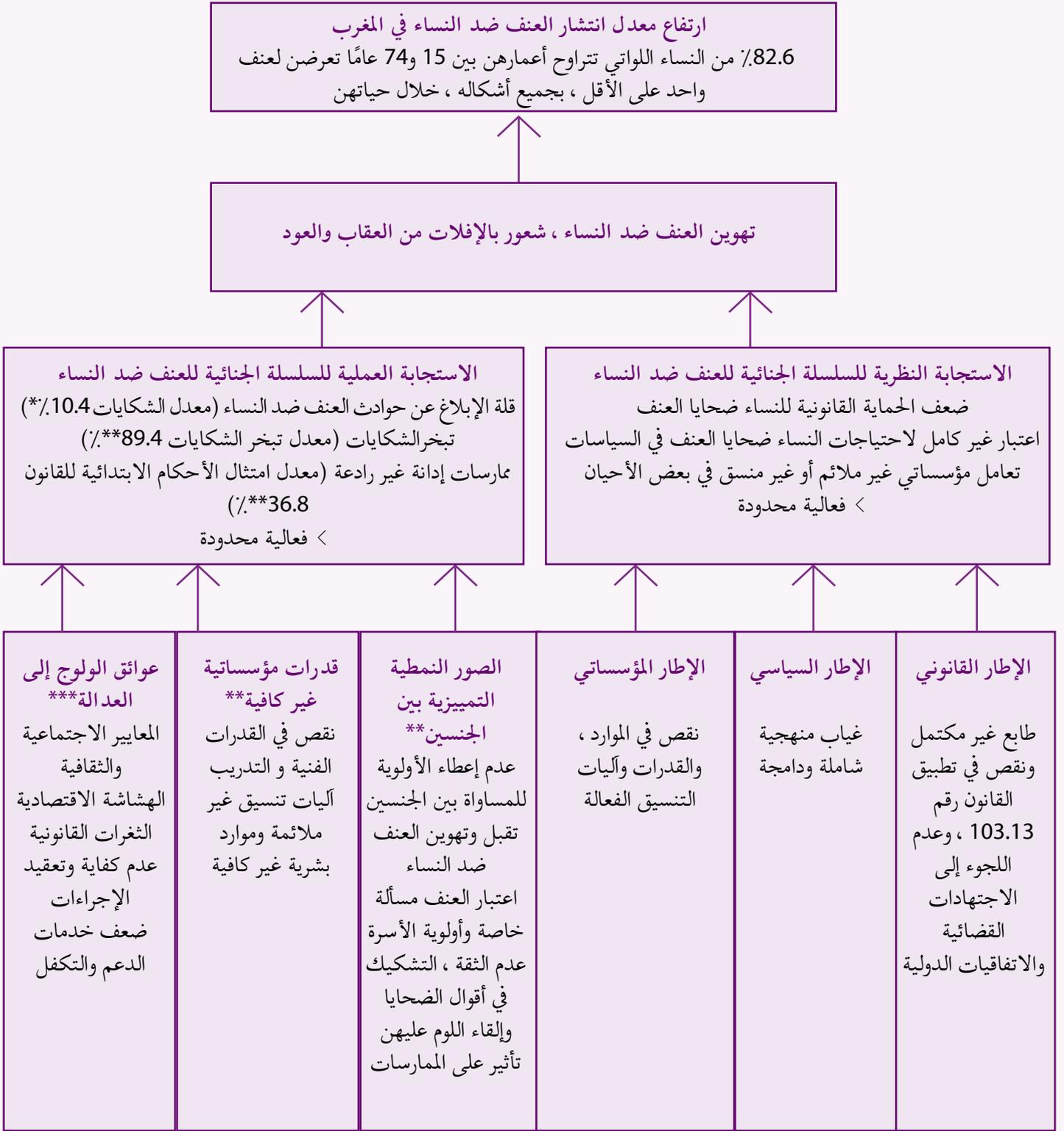
إن القانون رقم 103,13 ، على الرغم من أنه يمثل حجر الأساس في تعزيز حقوق النساء ، لا يقدم استجابة شاملة ولا يحمي النساء من جميع أشكال العنف والتمييز . كما تفتقر السياسات والاستراتيجيات الحكومية إلى هذه الرؤية والنهج الشامل اللذين يضعان احتياجات النساء الضحايا في صميم الاهتمام . يتضح ذلك من الصعوبات التي واجهتها النساء خلال جائحة كوفيد-19 ، لا سيما النساء القرويات والأمازيغيات واللواتي ينحدرن من بيئات فقيرة ، في تقديم الشكايات أو اللجوء إلى العدالة .

علاوة على ذلك ، فإن بعض المؤسسات المنصوص عليها في القانون لمكافحة هذا العنف غير فعالة في الواقع ، أو تفتقر إلى الموارد والقدرات ، بالإضافة إلى آليات التنسيق عندما يتم تفعيلها . من بينها هيئة المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز ، المنصوص عليها في الدستور ، التي لم يتم إنشاؤها بعد . كما أن خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف المذكورة في القانون رقم 103,13 ليست دائماً فعالة كما ظهر خلال جائحة كوفيد-19 ، أو لم يتم تعميمها على جميع محاكم المملكة .

تتسم الاستجابة العملية للعدالة المغربية لحالات العنف ضد النساء بالإبلاغ المنخفض للشكايات ، وتبخر الشكايات ، وممارسات عقابية غير رادعة . ويؤدي تأثير هذه العوامل الثلاثة مجتمعة إلى التقليل من أهمية حالات العنف ضد النساء والشعور بالإفلات من العقاب لدى الجناة . وهذا يخلق بيئة اجتماعية مواتية لهذه الحالات ، مما يسهم ضمناً في ارتفاع خطر تكرار الجرائم من طرف الجناة و يثني النساء الضحايا عن تقديم الشكايات .

تظهر العوائق التي تعترض الاستجابة العملية للعدالة المغربية تجاه حالات العنف ضد النساء ، والتي تم تحديدها في هذه الدراسة ، على أنها متعددة وتعرقل ولوج النساء الضحايا إلى العدالة . تشمل هذه العوائق ، من بين أمور أخرى ، الصور النمطية التمييزية بين الجنسين في تعامل المهنيين في مجال العدالة مع الحالات ، ونقص القدرات المؤسسية والموارد اللازمة للتعامل مع هذه الحالات . إضافة إلى ذلك ، تواجه النساء ضحايا العنف العديد من العوائق الأخرى التي تحول دون ولوجهن إلى العدالة على طول السلسلة الجنائية .

مخطط - ملخص الاستنتاجات ونتائج الدراسة



*البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط لعام 2019 | **تحليل الاستجابة العملية للعدالة | *** تصور النساء ضحايا العنف على مستوى السلسلة الجنائية بأكملها

بناءً على ما تم ذكره ، توصي هذه الدراسة بتبني نهج شامل ، متكامل بين القطاعات ، ومنسق لحماية النساء من جميع أشكال العنف والتمييز . ويتطلب ذلك مواءمة القوانين والسياسات العامة مع الالتزامات الوطنية والدولية للمغرب ، واعتماد نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء ضحايا العنف ، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية لضمان الاستجابة الفعّالة .

استكمال الإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء

يشمل ذلك صياغة قانون شامل لمكافحة التمييز ، بما يتماشى مع المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وإدراج نصوص قانونية واضحة تجرم التمييز ضد النساء بشكل منهجي . كما يتطلب الأمر مراجعة قانون هيئة المناصفة والمساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز لإنشائها وتعزيز دورها ، وتزويدها بالاختصاصات الضرورية لتعزيز وحماية الحقوق ، بما ينسجم مع مهمتها في توجيه ومتابعة وتقييم القوانين والسياسات العمومية وفقاً لمقتضيات الدستور .

علاوة على ذلك ، تستدعي أحكام القانون رقم 103,13 إعادة النظر لضمان تبسيط الإجراءات الجنائية وتوفير المساعدة القانونية ، بالإضافة إلى تحسين آليات الإثبات وتسريع عملية إصدار الأحكام . يجب إلزام السلطات المختصة بالتحقيق في الجرائم ومعاينة الجناة وتعويض الضحايا بما يتماشى مع القانون . كما ينبغي السماح للجمعيات بالانتصاب كطرف مدني دون قيود ، مع التطبيق المنهجي لظروف التشديد والحد من استخدام ظروف التخفيف ، بما يعزز العدالة ويحمي حقوق النساء بشكل فعال .

ومن الضروري أيضاً العمل على إصلاح شامل لمدونة الأسرة بهدف إلغاء الأحكام التمييزية ضد النساء ، ولا سيما تلك المتعلقة بتعدد الزوجات ، والطلاق ، والولاية ، وتقسيم الممتلكات ، ونظام الإرث . وينبغي أن يترافق ذلك مع إصلاح أحكام القانون الجنائي والمسطرة الجنائية ، وذلك من خلال إلغاء جميع النصوص التي تتعارض مع مقتضيات الدستور والالتزامات الدولية التي صادق عليها المغرب .

نهج شامل في التعامل مع النساء ضحايا العنف يركز على احتياجاتهن

يفترض أن توجه المقاربة المتمحورة حول الضحايا استجابة مهنيي العدالة وكافة الجهات الفاعلة في سلسلة العدالة الجنائية تجاه حوادث العنف ضد النساء . ينبغي أن تتفوق هذه المقاربة على الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة و الصور النمطية

المبنية على النوع الاجتماعي في المجتمع المغربي . كما يجب أن تتسم مواقف الجهات المعنية بالحياذ والموضوعية ، مع التركيز على تلبية احتياجات الضحايا في مجالي الأمن والحماية كأولوية قصوى عند التعامل مع هذه القضايا .

يتيح لنا مفهوم الأمن الإنساني فهماً أعمق لأهمية إنشاء خدمات دعم ورعاية متكاملة للنساء ضحايا العنف . تم تقديم هذا المفهوم لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حيث يعرض الأمن بشكل أوسع من التعريف التقليدي ، ليشمل الأفراد إلى جانب الدول ، ويشمل بذلك جميع جوانب الحياة الإنسانية . يتكون الأمن الإنساني من سبع أبعاد رئيسية : الأمن الاقتصادي ، الأمن الغذائي ، الأمن الصحي ، الأمن البيئي ، الأمن الشخصي ، أمن المجتمع ، والأمن السياسي . ورغم أن العنف ضد النساء يؤثر بشكل مباشر على أمنهن الشخصي ، فإنه يضر أيضاً بجوانب أخرى من أمنهن ، مثل الأمن الاقتصادي ، الغذائي ، الصحي ، وقد يشمل أيضاً الأمن المجتمعي .

إن الطبيعة المتعددة الأبعاد لتأثير العنف على أمن النساء الضحايا ترتبط التالي باحتياجات متعددة في مجال الدعم والرعاية : الإيواء الاستعجالي ، وإعادة الإسكان ، والمشورة القانونية ، والمتابعة الطبية والنفسية ، والمساعدة المالية ، والمساعدة في التنقل ، ورعاية الأطفال ، وإعادة الإدماج الاقتصادي ، والدعم في التدريب أو التوظيف . . إلخ . تتطلب الرعاية الفعالة التي تمكن الضحايا من كسر دائرة العنف بشكل دائم مراعاة جميع هذه الاحتياجات ، وهذا ما يُعرف بـ «الرعاية الشاملة» . وقد أبرزت المقابلات الشبه موجهة ومجموعات النقاش التي أجريناها مع النساء ضحايا العنف الصعوبة التي تواجهها الأطراف المعنية في تلبية هذه الاحتياجات المتنوعة بشكل فعال . وقد أشار مهنيو قطاع العدالة الذين أجابوا على استبياننا إلى هذه التحديات أيضاً ، حيث كانت أكثر المشاكل المذكورة هي النقص في القدرة على توفير الإيواء وعدد الأخصائيين الاجتماعيين غير الكافي . أما بالنسبة للخدمات المتاحة لدعم النساء ضحايا العنف ، فإنها تقتصر غالباً على الخدمات الصحية فقط .

كما تجدر الإشارة إلى ضعف الميزانية المخصصة لمكافحة العنف ، أو بالأحرى ، عدم تناسبها مع حجم الظاهرة . ففي التقرير الذي يمثل التقريرين الدوريين الخامس والسادس الذي قدمه المغرب إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فبراير 2020 ، تم الإشارة إلى تخصيص ميزانية قدرها 80 مليون درهم لإنشاء و تطوير 264 مركزاً للاستماع بين

عامي 2012 و2016 . ورغم أن هذا يعد جهداً كبيراً ، إلا أنه في سياق تعلن فيه 82.6% من النساء المغربيات أنهن تعرضن مرة واحدة على الأقل للعنف الجسدي أو النفسي أو الاقتصادي أو الجنسي ، فهذا يعني أن حوالي 11 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و75 عاماً قد يلجأن إلى هذه المراكز . وبالتالي ، كانت الميزانية المخصصة على مدار خمس سنوات هي سبعة (07) دراهم لكل ضحية ، مما يعني أن المجهود المالي المبذول لا يلبي الاحتياجات الفعلية للضحايا .

تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية

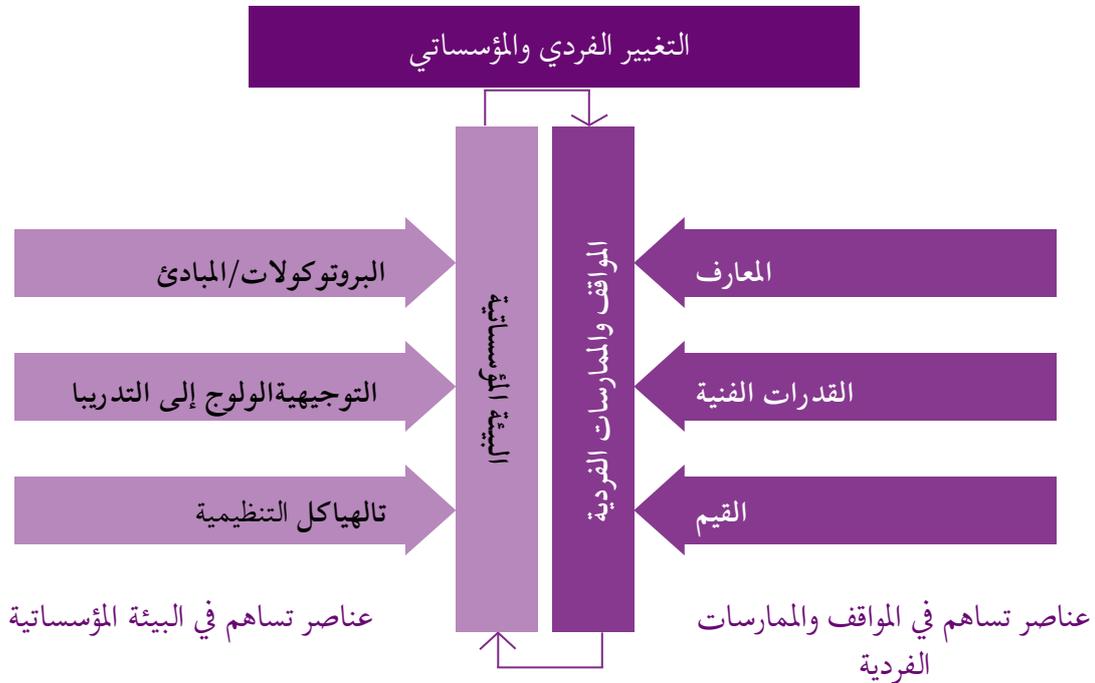
بالإضافة إلى تأثير الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي على مواقف وممارسات مهنيي ومهنيات العدالة ، فإن الفعالية المحدودة للاستجابة العملية للعدالة لحالات العنف ضد النساء تعود بشكل كبير إلى نقص الوسائل الفنية والبشرية والعملية المتاحة للمؤسسات القضائية لمعالجة القضايا ورعاية الضحايا .

لذلك يبدو من الضروري وضع سياسة تدريب حقيقية - سواءً التدريب الأولي أو المستمر- للمهنيين في مجال العدالة لمعالجة الحالات بطريقة فعالة (محايدة ، متسقة ، ومركزة على الضحايا) وتحسين التكفل بهن . يتعلق الأمر بسياسة تدريب شاملة ومتاحة للجميع ، وتتمحور على المدى الطويل وفقاً لنهج

تحويلي يهدف إلى تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية . تتضمن هذه المقاربة الجمع بين التدريب (النظري والعملي) وتطوير بروتوكولات و/أو المبادئ التوجيهية لتوفير إطار للاستجابة العملية للمهنيين في مجال العدالة لحالات العنف ضد النساء أثناء أداء مهامهم .من شأن سياسة التدريب هذه أن تساعد في تعزيز قدراتهم الفردية من خلال تعميق معارفهم الحالية (تطبيق القانون رقم 13،103 ، الاجتهادات القانونية ، الاتفاقيات الدولية) ، وتطوير مهاراتهم الفنية (التكفل بالنساء الضحايا ، الاستماع ووسائل الإثبات) ، ومواجهة مواقفهم وممارساتهم المبنية على الصور النمطية للنوع الاجتماعي لضمان معالجة حالات العنف ضد النساء بشكل محايد ، متسق ومركّز على احتياجات الضحايا .

بموازاة ذلك ، يجب أن تعزز التدريبات القدرات المؤسسية لدعم المهنيين والمهنيات في أداء وظائفهم من خلال تطوير بروتوكولات والمبادئ التوجيهية (إجراءات ، وثائق ودلائل توجيهية) ، وتحديد مستويات المتطلبات وإمكانية الولوج إلى التدريبات (شروط الأهلية ، تطوير وحدات تدريب معيارية) ، وتحديد الهياكل التنظيمية اللازمة لضمان رعاية أفضل للضحايا (الطاقم البشري ، البنية التحتية ، آليات التنسيق ، إلخ) .

رسم بياني - المقاربة التغييرية لسياسات التدريب





الملحقات :

- الملحق 1 : إحصائيات حالات العنف ضد النساء المعالجة من قبل خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف في المحاكم
- الملحق 2 : إحصائيات حالات العنف ضد النساء المعالجة من قبل الخلايا القانونية للتكفل بالنساء ضحايا العنف
- الملحق 3 : إجابات المهنيين في قطاع العدالة الاستبيانات
- الملحق 4 : أجوبة النساء ضحايا العنف بواسطة المقابلات الشبه موجهة
- الملحق 5 : تقرير مجموعة النقاش مع النساء ضحايا العنف اللواتي لجأن إلى القضاء

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (2019) (المدى السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإداة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإداة				عدد الإدانات الصادرة في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد أحكام التي تم جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجرح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	العقوبات	أنواع أخرى من العقوبات	الغرامة	سجن مع وقف التنفيذ								
														402	الضرب والجرح المؤذي إلى عجز دائم
														403	الضرب والجرح المؤذي إلى الوفاة دون نية إحداثه
	95	0		12	93	62	14	95	58	153					عنف جسدي غير محدد
														392	القتل العمد

63 بلغ معدل الانتشار العام (جميع أعمال العنف مجتمعة) ضد النساء والفتيات في المملكة المغربية (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 74 سنة) سنة 2019، 1، 57٪، أي 7.6 مليون امرأة .

64 إذا وقع الاعتداء والضرب على امرأة بسبب جنسها ، أو على امرأة حامل ، أو كان حملها ظاهراً أو معروفاً لدى الجاني ، أو في حالة إعاقة أو معروفاً بضعف قواها العقلية لأحد الأصول . لكافل ، أو للزوج ، أو للمخطوبة ، أو للولي ، أو لمن له سلطة عليه أو تحت ولايته ، أو للمطلق أو بحضور أحد الأولاد أو أحد الوالدين ، يتم زيادة العقوبة .

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (البيانات السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإذانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإذانة				عدد الإدانات الصادرة في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد جمعها بين 30-1 نوفمبر 19 التي تم إصدارها	عدد المناوبات القضائية في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجرح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	العقوبات	أنواع أخرى من العقوبات	الغرامة	لنقل مع وقف التنفيذ								
													الضحية قاصراً ، أو معاقاً ، أو شخصاً معروفاً بضعف قدراته العقلية ، أو امرأة حامل ، تكون العقوبة من 10 إلى 20 سنة من السجن .		هناك العرض بالعنف ضد أشخاص من كلا الجنسين
													الضحية قاصراً ، أو معاقاً ، أو شخصاً معروفاً بضعف قدراته العقلية ، أو امرأة حامل ، تكون العقوبة من 10 إلى 20 سنة من السجن .	485	

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (2019) (المدى السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدارة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدارة				عدد الإدانات من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد جمعيات التي تم جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجلبج
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المترافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المترافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	مقتضيات القانون الجنائي	أنواع أخرى من العقوبات	العزامة	لسجن مع وقف التنفيذ								
				1	1	1		1	1	1			السجن من سنة إلى 3 سنوات و50000 درهم	503-1	التحرش الجنسي في مكان العمل
	4	1	1	1	4	3	1	5	3				السجن من شهر إلى 6 أشهر و/أو من 2000 إلى 10000 درهم	503-1-1	التحرش الجنسي العامة
47.5% أي 6,358,000 امرأة				17	3	16	10	17	33	50			السجن من سنة إلى 3 سنوات وغرامة من 200 إلى 500 درهم . وتصاعف العقوبة إذا كان مرتكب الجريمة زوجاً أو مطلقاً أو خطيباً أو أصلاً أو فرعاً أو أختاً أو كافلاً أو ولياً أو ذا سلطة الضحية أو من يعيله وكذلك في حالة تكرار الجريمة أو إذا كان الضحية قاصراً أو معاقاً أو شخصاً معروفاً بضعف	429-1	التهديد ضد المرأة

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (المدى السنوية السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإذانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإذانة				عدد الإدانات من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجرح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	أنواع أخرى من العقوبات	العزلة	السجن مع وقف التنفيذ	السجن النافذ								
14.3% أي 1,912,000 امرأة	7	11	17	6	3	18	15	33				444-1	إهانة المرأة بسبب جنسها	
	1	8	9	2		9	6	15				444-2	التشهير بالمرأة بسبب جنسها	
العنف الاقتصادي														
13.8% أو 1,500,000 امرأة		11	11	8		11		11				526-1	تبيد أو تصرف في ممتلكات أحد الزوجين	
العنف الإلكتروني														
		1	1			1	3	4				447-1-2-3	اعتراض أو تسجيل أو نشر أو توزيع الأقوال أو الصور أو تركيبها دون موافقة	

65 الفئة الأساسية للعنف الإلكتروني هي جميع أشكال العنف التي لديها إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصال (10,571 ألف امرأة على المستوى الوطني ، أي 10,571 ألف امرأة على المستوى الوطني). 7526 ميلاً في المناطق الحضرية و 3045 ميلاً في المناطق القروية)

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (المدلوئية السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدانة				عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد المتابعات القضائية في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجنح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	أنواع أخرى من العقوبات	العزامة	سجن مع وقف التنفيذ	السجن النافذ						
		1		1	1	1						503-1-1	- التحرش بواسطة الرسائل المكتوبة والإلكترونية درهم 10000 إلى 2000 أو من أشهر 6 / السجن من شهر 503-1-1

آخر

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (2019) (المدى السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإذانة مع مقتضيات القانون الجنائي				طبيعة الإذانة				عدد الإدانات الصادر في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجنح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	العقوبات	أنواع أخرى من العقوبات	الغرامة	السجن مع وقف التنفيذ	السجن النافذ								
	6	25	5	31	10	19	31	23	54					السجن من شهر إلى 3 أشهر وغرامة من 2000 إلى 5000 درهم	480-1	الطرد من بيت الزوجية أو رفض إعادة الزوجة المطرودة إلى بيت الزوجية
														السجن من 6 أشهر إلى سنتين و/أو من 2000 إلى 20000 درهم	323-1	انتهاك إجراء عدم الاتصال بالضحية
														السجن من شهر إلى 3 أشهر و/أو غرامة قدرها 5000 إلى 20000 درهم	323-2	انتهاك تدابير الحماية
3.9/ الزواج المبكر : 31.5% (نسبة الانتشار بين المتزوجات والطلاق والأرامل)		1	1	1										السجن من 6 أشهر إلى سنة و/أو غرامة تتراوح بين 10,000 إلى	503-2-1	زواج بالإكراه

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (الندوبية السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدارة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدارة				عدد الإدانات صادرة في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد أحكام التي تم جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجنح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	أنواع أخرى من العقوبات	الغرامة	السجن مع وقف التنفيذ	السجن النافذ								
	199			22	193	139	15	199	196	395			30,000 درهم . وعندما يتم الزواج بالإكراه على امرأة بسبب جنسها أو على امرأة قاصر أو ذات إعاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية ، تضاعف العقوبة .		عنف غير محدد
	81	0		14	77	53	8	81	72	153					العنف المتعدد
	375	63	100	72	522	350	70	538	443	981	19019 ⁶⁵	790400			

65 الفئة الأساسية للعنف الإلكتروني هي جميع أشكال العنف التي لديها إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصال (10,571 ألف امرأة على المستوى الوطني ، أي 10,571 ألف امرأة على المستوى الوطني ، أي 10,4٪ من النساء والفتيات المغربيات اللاتي تعرضن للعنف خلال الـ 12 شهرا السابقة للتحقيق في 3045 و 790,400 ميلا في المناطق القروية)

66 الندوبية السامية للتخطيط ، البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال 2019 ، "تقرير حول العنف ضد النساء والفتيات": 10,4٪ من النساء والفتيات المغربيات اللاتي تعرضن للعنف خلال الـ 12 شهرا السابقة للتحقيق (أي 790,400 ضحية) قررن اتخاذ الإجراءات القانونية أو تقديم شكاية إلى السلطات المختصة (الدرك ، الشرطة ، القضاء ، السلطة المحلية)

الملحق 2 : إحصائيات حالات العنف ضد النساء المعالجة من قبل الخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف في محاكم الاستئناف الإطاري الجغرافي : وطني / 21 محكمة استئناف الإطاري الزممي : القضايا التي صدر فيها حكم خلال الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 2019 الإطاري الزممي : القضايا التي صدر فيها حكم خلال الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 2019

البيانات المتعلقة بحالات العنف ضد النساء المعالجة من قبل خلايا المحاكم مستمدة على موقع محاكم Mahakim.ma

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (2019) (المدىوية السامية للتخطيط)	معدل الإيداع مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدانة			عدد الإدانات من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/ الجرح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	العقوبات من أنواع أخرى من العقوبات	الغرامة	السجن مع وقف التنفيذ								
12.9% أي 1,727,000 امرأة	3	4	4	1	1	2	4	4	4	4	4	4	400	الضرب والجرح المؤدي إلى العجز لمدة تقل عن 20 يوماً
	3	12	12	1	6	4	25	25	25	25	25	25	401	الضرب والجرح المؤدي إلى العجز لمدة تزيد عن 20 يوماً

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (المدوية السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدارة مع مقتضيات القانون الجنائي				طبيعة الإدارة				عدد الإدانات الصادر في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد جمعيات التي تم تأسيسها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجنح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	مقتضيات القانون الجنائي	العقوبات	أنواع أخرى من العقوبات	العزلة	سجن مع وقف التنفيذ								
															402	الضرب والجرح المؤذي إلى عجز دائم
															403	الضرب والجرح المؤذي إلى الوفاة دون نية إحداثه

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (الندوبية السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدانة				عدد الإدانات الصادرة في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد المتابعات القضائية في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجنح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	أنواع العقوبات	الغرامة	سجن مع وقف التنفيذ	السجن النافذ								
	54	0	0	1	5	1	6	54	5	59					عنف جسدي غير محدد
														392	القتل العمد
															السجن المؤبد إذا سبقت جريمة القتل جريمة أخرى أو صاجبتها أو أعتبتها، أو كان الغرض منها إما الإعدام لجريمة أو جنحة أخرى أو تسهيلها أو تنفيذها، أو تسهيل هروب مرتكبي هذه الجريمة أو الجنحة أو شركائهم أو ضمان إفلاتهم من العقاب، أو في حالة سبق الإصرار والترصد تكون العقوبة الإعدام .

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (المدى الزمني السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدانة				عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد الأحكام التي تم جمعها بين 1-30 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجنح	
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	العقوبات	الغرامة	السجن مع وقف التنفيذ	السجن النافذ								
													436	الاختطاف والاحتجاز	
													5 إلى 10 سنوات إذا ارتكب الاختطاف أو الإحتجاز من قبل الزوج أو الطليق أو الخطيب أو الأصول أو الفروع أو الأخ أو الكفيل أو الوصي أو من له سلطة على الضحية أو مسؤول عنها ، أو إذا تعرضت الضحية لأي عنف آخر من أي نوع كان ، فإن العقوبة تكون السجن من 10 سنوات إلى 30 سنة .		

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (المدى الزمني السامي للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإذانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإذانة				عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	الجنائي القانوني عليها في المنصوص العقوبة الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرم/الجرح
	غير قابل للتطبيق	عدد الإذانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإذانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	أنواع أخرى من العقوبات	الغرامة	السجن مع وقف التنفيذ	النافذ السجن						
	5		0	1				5				486	اغتناب
	4		0					5				485	هناك الغرض بالعنف ضد أشخاص من كلا الجنسين

العنف الجنسي

	5		7	2				7				486	اغتناب
	5		5	2				5				485	هناك الغرض بالعنف ضد أشخاص من كلا الجنسين

السجن من 5 إلى 10 سنوات .
إذا كانت الضحية قاصرا ، أو معاقة ، أو شخصاً معروفاً بضعف قدراته العقلية ، أو امرأة حامل ، تكون العقوبة من 10 إلى 20 سنة من السجن .

السجن من 5 إلى 10 سنوات .
يُعاقب على الاعتداء غير العنيف على العررض بالسجن لمدة تتراوح بين 5 سنتين و 5 سنوات إذا

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (2019) (المدىوية السامية للتنخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدانة				عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد أحكام التي تم جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجرح	
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المترافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المترافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	أنواع أخرى من العقوبات	العزامة	لسجن مع وقف التنفيذ	السجن النافذ								
													كانت الضحية قاصراً أو معاقة ، أو شخصاً معروفاً بضعف قدراته العقلية	503-1	التحرش الجنسي في مكان العمل
	1								1				السجن من سنة إلى 3 سنوات و 50000 إلى 50000 درهم	503-1-1	التحرش الجنسي في الأماكن العامة
47.5% أي 6,358,000 امرأة	العنف النفسي														
	2				2				2				السجن من سنة إلى 3 سنوات وغرامة من 200 إلى 500 درهم . وتضاعف العقوبة إذا كان	429-1	التهديد ضد المرأة

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (البيانات السامية للخطيطة)	مدى توافق طبيعة الإدانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدانة				عدد الإشارات الصادرة في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد الأحكام التي تم جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجحج
	غير قابل للتطبيق	عدد الإشارات المترافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإشارات غير المترافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	أنواع أخرى من العقوبات	العزامة	السجن مع وقف التنفيذ	السجن النافذ								
13.8% أو أقل 1,500,000 امرأة	3	3	3	3	1	1	6	6	6	6	عدد السجن من سنة أشهر إلى 3 سنوات وغرامة من 2000 إلى 20000 درهم .	447-1 2-3	اعتراض أو تسجيل أو نشر أو توزيع الأقوال أو الصور أو تركيبها دون موافقة		
											أما إذا كانت الجريمة مكررة أو إذا ارتكبتها الزوج أو الطليق أو الخطيب أو أحد الأصول أو الفرع أو الكفيل أو الوصي أو من له سلطة على الضحية أو ضد امرأة بسبب جنسها أو ضد قاصر ، فتكون العقوبة بالحبس من سنة إلى ٥ سنوات وغرامة من 5000 إلى 50000 درهم				

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (المدوية السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدانة مع مقتضيات القانون الجنائي			طبيعة الإدانة				عدد الإدانات من 1 إلى 30 نوفمبر 19	عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد جمعيات التي تم جمعها بين 30-1 نوفمبر 19	عدد القضايا المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/ الجحج
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المتوافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	أنواع أخرى من العقوبات	الغرامة	السجن مع وقف التنفيذ	النافذ								
														503-1-1	التحرش بواسطة الرسائل المكتوبة والإلكترونية
	1							1		1			الحبس من شهر إلى 3 أشهر وغرامة من 2000 إلى 5000 درهم	480-1	الطرد من بيت الزوجية أو رفض إعادة الزوج المطرود إلى بيت الزوجية
													6 أشهر إلى سنتين و/أو من 2000 إلى 20000 درهم	323-1	انتهاك إجراء عدم الاتصال بالصحية
													السجن من شهر إلى 3 أشهر و/أو غرامة قدرها 5000 إلى 20000 درهم	323-2	انتهاك تدابير الحماية
													6 أشهر إلى سنة	503-2-1	الزواج بالإكراه

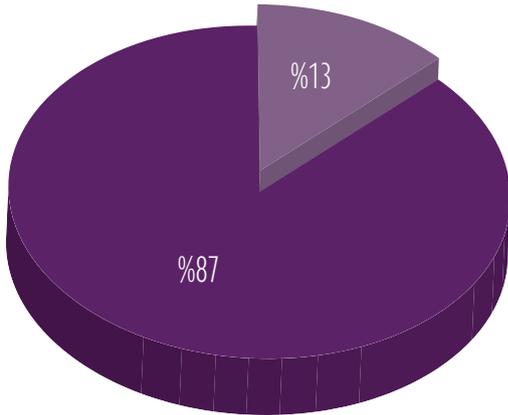
آخر

معدل الانتشار في آخر 12 شهراً (المدوية السامية للتخطيط)	مدى توافق طبيعة الإدانة مع مقتضيات القانون الجنائي				طبيعة الإدانة				عدد أحكام البراءة التي صدرت في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 19	عدد القضاة المتابعات في عام 2019	عدد الشكايات المقدمة سنة 2019	العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي	المادة ذات الصلة في القانون الجنائي	أنواع الجرائم/الجنح	
	غير قابل للتطبيق	عدد الإدانات المترافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	عدد الإدانات غير المترافقة مع مقتضيات القانون الجنائي	مقتضيات القانون الجنائي	العقوبات	أنواع أخرى من العقوبات	الغرامة	السجن مع وقف التنفيذ							النافذ
3.9٪ الزواج المبكر : 31.5٪ (نسبة الانتشار بين المتزوجات والمطلقات والأرامل)													و/أو غرامة تتراوح بين 10,000 إلى 30,000 درهم . وعندما يتم الزواج بالإكراه على امرأة بسبب جنسها أو على امرأة قاصر أو ذات إعاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية ، تضاعف العقوبة .		
	35					2	2	2	2	35					عنف غير محدد
	27	0	0			5	2	3	2	27					العنف المتعدد
	138	7	13		3	26	13	22	12	158					مجموع

الملحق 3 : إجابات المهنيين في قطاع العدالة الاستبيانات

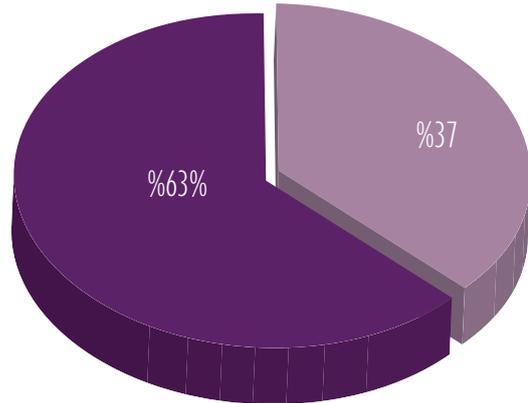
عدد الإجابات	الإطار الزمني	موزعة من طرف	موزعة على
38 إجابة	يوليوز 2022	جمعية عدالة ونادي القضاة (منظمات المجتمع المدني)	القضاة والمحامون

السؤال 3 : ما هي الدائرة التي تعمل فيها؟



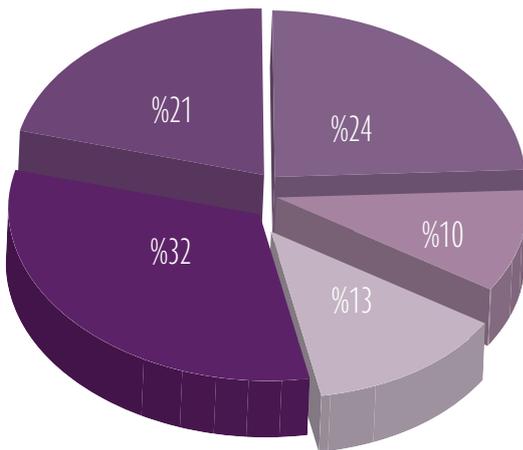
■ حضرية أو شبه حضرية
■ قروية أو شبه قروية

السؤال 1 : ما هو جنسك؟



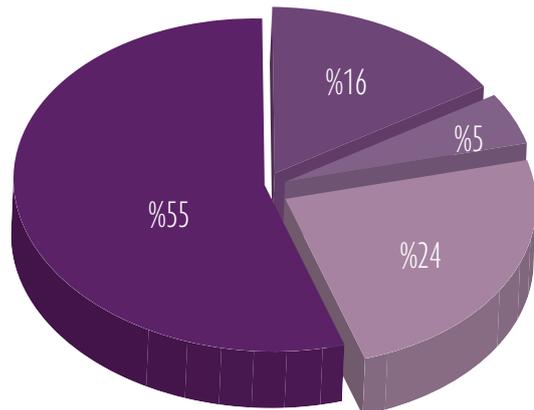
■ ذكر ■ أنثى

السؤال 4 : كم مرة تعالج حالات العنف ضد النساء؟



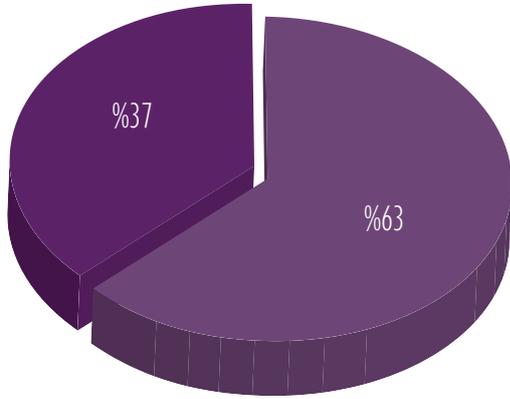
■ بانتظام ، عدة مرات في الشهر
■ نادرا ، عدة مرات في السنة
■ أبدا
■ يوميا ، على الأقل مرة واحدة يوميا
■ في كثير من الأحيان ، عدة مرات في الأسبوع

السؤال 2 : كم عمرك؟



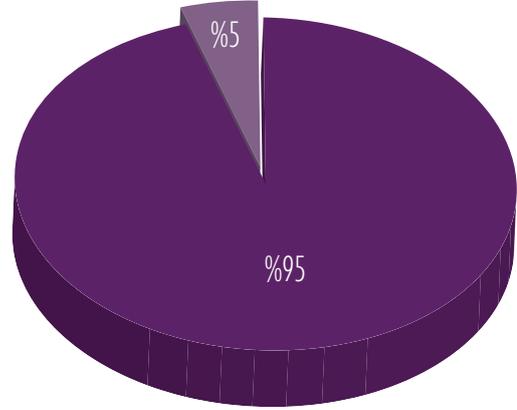
■ بين 30 و 40 سنة
■ بين 40 و 50 سنة
■ اكثر من 50 سنة
■ اقل من 30 سنة

السؤال 6.1 : هل تعتقد ، كمهني ، أن المدة التي تستغرقها لمعالجة الحالات معقولة؟



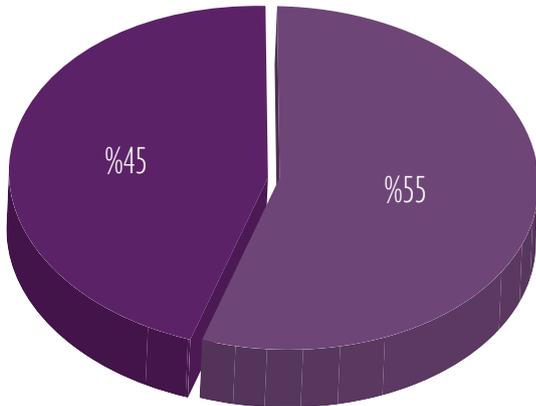
■ نعم ■ لا

السؤال 5 : ما هي الفئة العمرية للنساء ضحايا العنف الأكثر تمثيلاً في رأيك؟



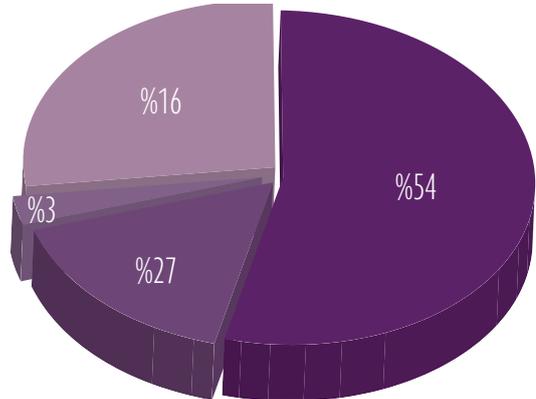
■ أكثر من 40 سنة
■ أقل من 40

السؤال 6.2 : هل تشعر بأن لديك وقتاً كافياً لمعالجة الملفات بشكل صحيح؟



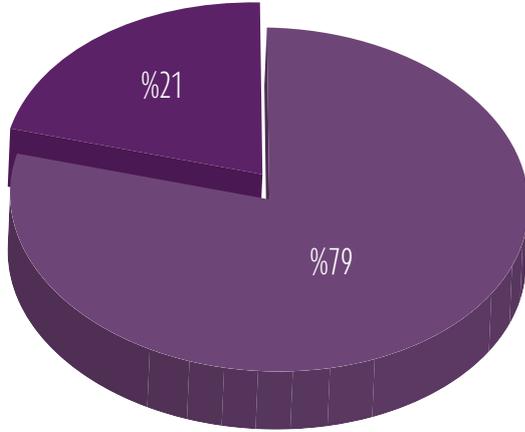
■ نعم ■ لا

السؤال 6 : ما هي مدة معالجة حالات العنف ضد النساء؟



■ شهرين
■ 6 أشهر
■ سنة واحدة

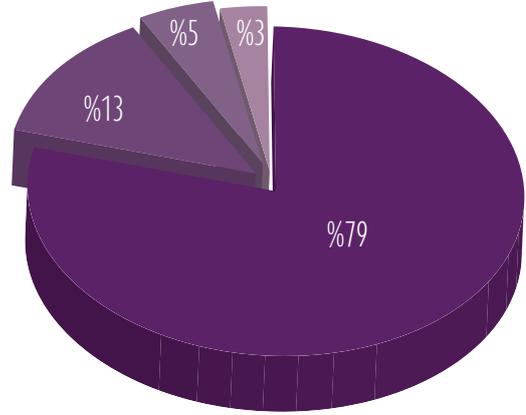
السؤال 9 : في رأيك ، هل يجب اعتبار العنف النفسي نوعاً كاملاً من العنف؟



■ Plutôt oui ■ Tout à fait

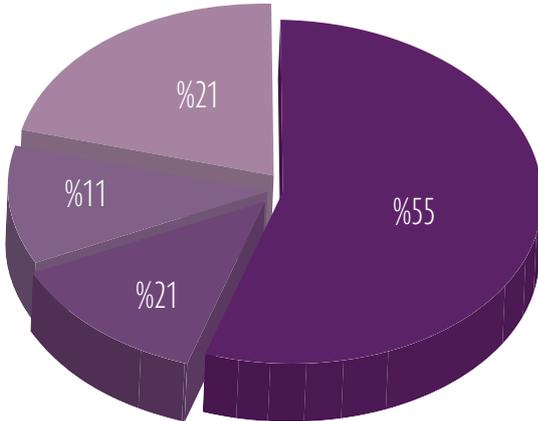
نعم بالأحرى
نعم تماماً

السؤال 7 : في رأيك ، هل يتمتع الرجال والنساء في المملكة المغربية بنفس الحقوق والفرص؟



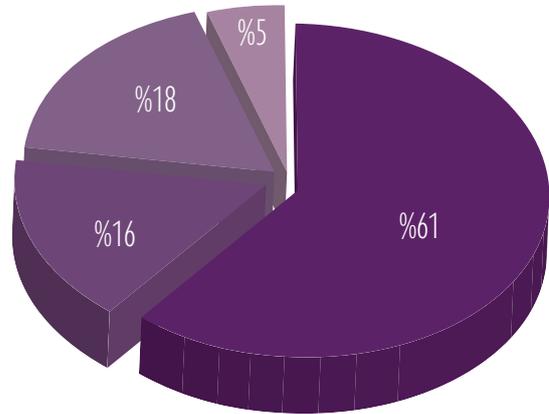
■ لا مطلقاً ■ نعم
■ لا بالأحرى ■ تماماً

السؤال 10 : في رأيك ، هل يمكن أن تكون ضحايا العنف الجنسي مسؤولة جزئياً عن الاعتداءات التي يتعرضن لها؟



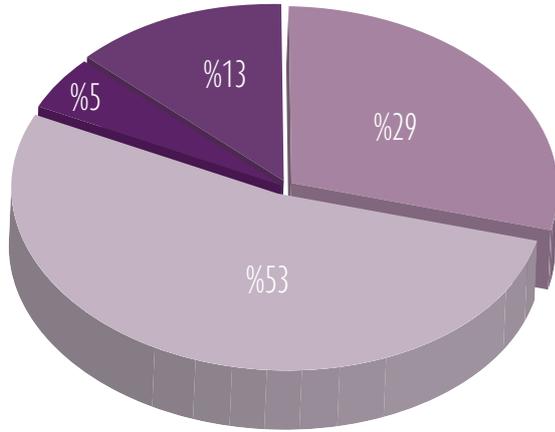
■ لا مطلقاً ■ نعم
■ لا بالأحرى ■ تماماً

السؤال 8 : في رأيك ، هل يجب أن يكون تعزيز المساواة بين الرجال والنساء أولوية للدولة؟



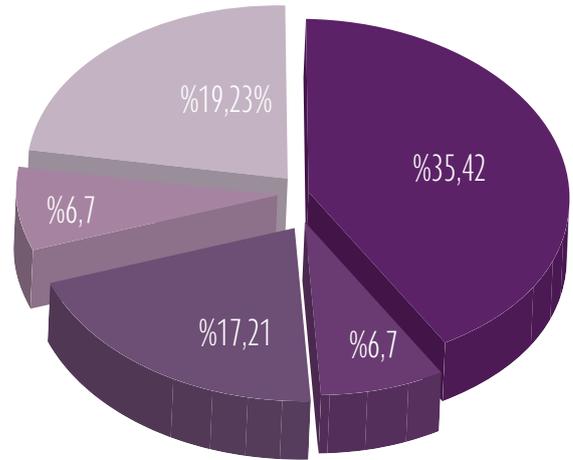
■ لا مطلقاً ■ نعم
■ لا بالأحرى ■ تماماً

السؤال 13 : هل تشعر أن لديك ، من خلال وظيفتك ، دوراً مهماً في مكافحة العنف ضد النساء؟



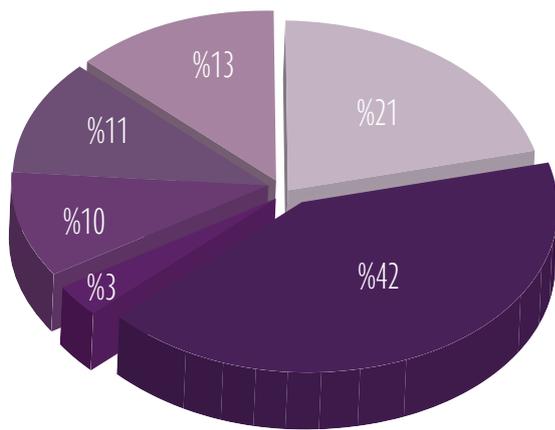
لا مطلقاً
نعم
لا بالأحرى
تماماً

السؤال 11 : حسب تجربتك ، ما هو شكل العنف الأكثر شيوعاً في دائرتك؟



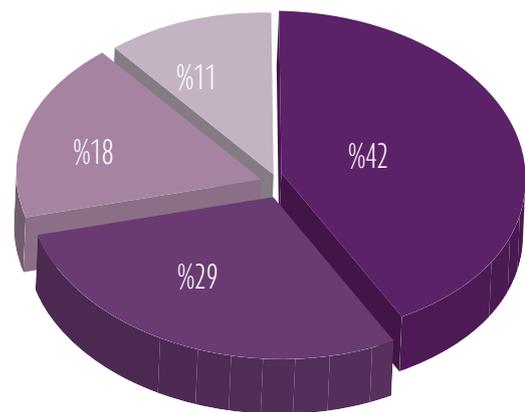
العنف الجسدي
العنف الجنسي
العنف الإلكتروني
العنف الاقتصادي

السؤال 14 : في رأيك ، ما هي نسبة النساء المغربيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 عاماً اللاتي تعرضن للعنف الجسدي ، النفسي ، الاقتصادي أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتهن؟



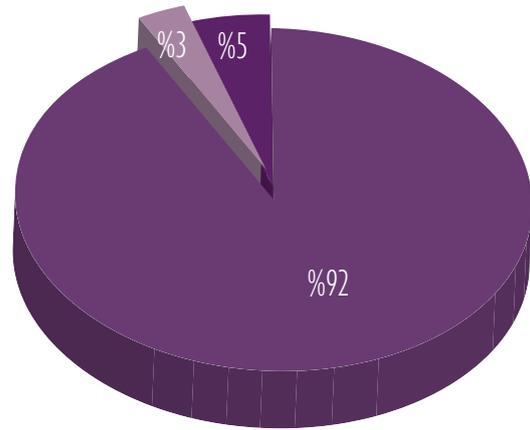
3%
23%
43%
63%
83%
لا أعرف

السؤال 12 : في رأيك ، هل العنف الزوجي الذي ترتكبه النساء ضد أزواجهن أو شركائهن هو بنفس عدد العنف الزوجي الذي يرتكبه الرجال ضد زوجاتهم؟



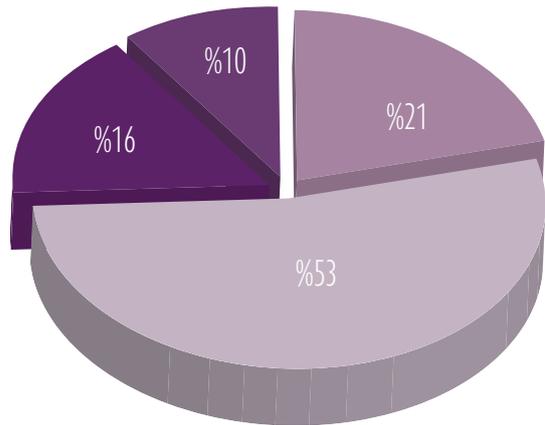
لا مطلقاً
نعم
لا بالأحرى
تماماً

السؤال 15 : ما هو القانون الذي ينظم الاستجابة للعنف ضد النساء في المغرب؟



■ لا أعرف ■ القانون 103.13 ■ القانون 27.14

السؤال 16 : هل تشعر بأنك تفهم ما المقصود بالعنف الرقمي؟



■ لا مطلقا ■ نعم
■ لا بالأحرى ■ تماما

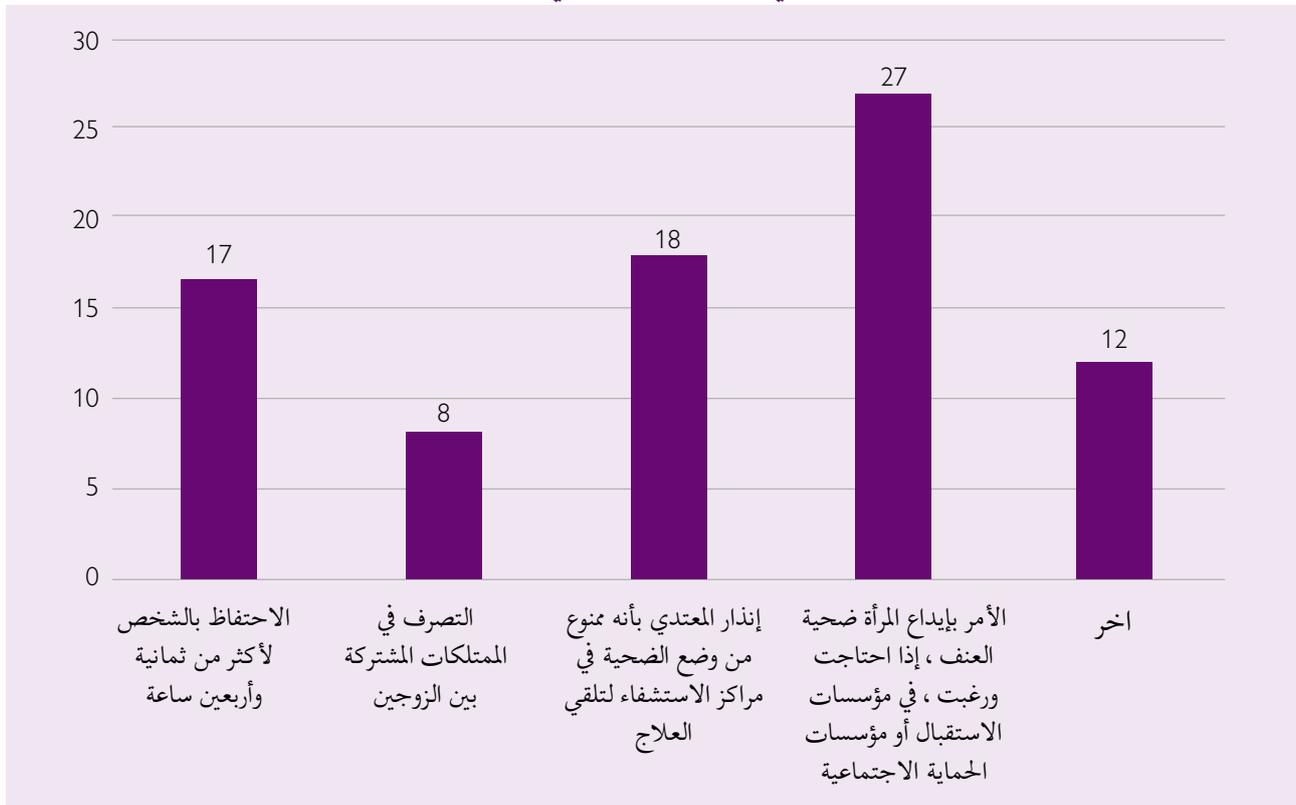
السؤال 1.16 : أذكر أمثلة على العنف الرقمي .

- التحرش الجنسي عبر الهاتف والرسائل الإلكترونية .
- نشر الصور دون موافقة صاحبها بهدف التشهير والإساءة إلى الخصوصية .
- الابتزاز عبر الوسائط الإلكترونية/التحرش الجنسي في الفضاء الرقمي .
- التحرش عبر الإنترنت .
- التمييز ضد النساء في قطاع ما .
- التلميحات والإهانات ذات الطابع الجنسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

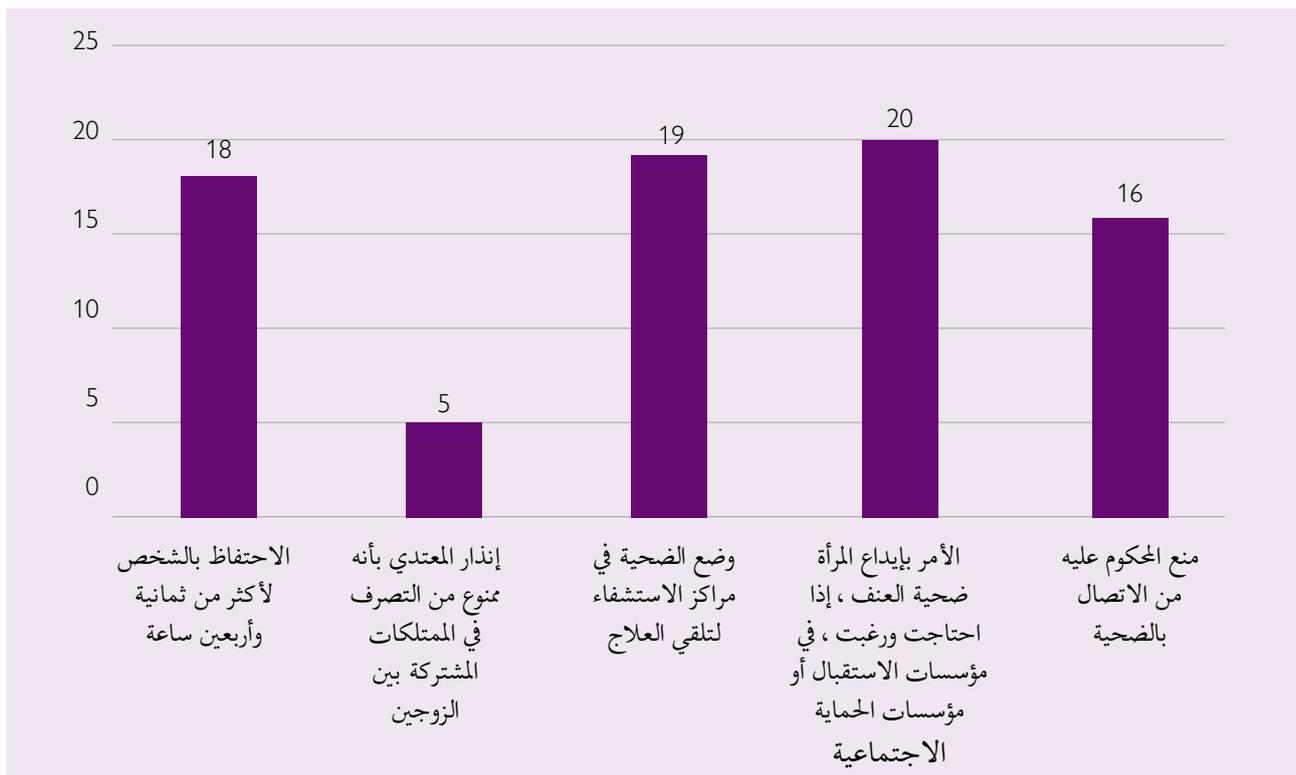
- استغلال البيانات الشخصية للنساء .
- الجرائم الإلكترونية ، التشهير .
- الابتزاز بنشر المحادثات أو الصور .
- الابتزاز بنشر مقاطع فيديو أو صور حقيقية أو ملفقة ، اختراق الحسابات وانتهاك الخصوصية .
- الابتزاز باستخدام الوسائل الرقمية .
- التحرش عبر الوسائط الإلكترونية .
- لا شيء .
- إرسال مقاطع فيديو إباحية قصد الابتزاز أو التحرش .
- التهديد بنشر الصور أو المحادثات الخاصة .
- نشر الصور الفاضحة والتهديدات .
- نشر الزوج لصور زوجته عارية .
- نشر الصور دون إذن صاحبها .
- التشهير ، الإهانات والشتم عبر الوسائل الإلكترونية .
- «الاحتياك عبر الإنترنت - الابتزاز بنشر الصور أو الفيديوهات التي تنتهك خصوصية النساء ، إلخ .»
- الإساءة اللفظية والعنصرية في المنشورات الرقمية ، والتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل الخاصة - التنمر الإلكتروني على أساس المظهر الجسدي ، الابتزاز النفسي والتهديدات التي يتم بثها عبر الوسائط الإلكترونية .
- لا شيء .
- الابتزاز بنشر صور الضحية على وسائل التواصل الاجتماعي/ انتهاك خصوصية الأشخاص .
- الابتزاز والتحرش .
- الابتزاز بنشر الصور غير اللائقة على سبيل المثال .
- التهديدات والابتزاز عبر الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي .
- التحرش الجنسي .
- انتهاك الحياة الخاصة والتهديد بنشر أمور مخزية عبر الإنترنت .
- الابتزاز والتشهير عبر الإنترنت .
- التحرش عبر الإنترنت ، التهديد بنشر الصور الخاصة ، الابتزاز الجنسي .
- التنمر على أساس المظهر الجسدي عبر وسائل التواصل الاجتماعي .
- التحرش الجنسي عبر الإنترنت .
- التحرش الجنسي عبر الإنترنت - نشر الصور في فضاء خاص دون إذن .
- نشر صورة شخص دون موافقته . نشر وتوزيع الكلمات أو

- المحادثات الخاصة . انتهاك خصوصية الأشخاص . التحرش الجنسي .
- النشر المعطيات الشخصية الحساسة ، الابتزاز الجنسي ، التنمر والتحرش عبر الإنترنت .
- التشهير .
- الابتزاز والتحرش الجنسي عبر الإنترنت .
- التحرش الجنسي عبر الإنترنت .
- الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

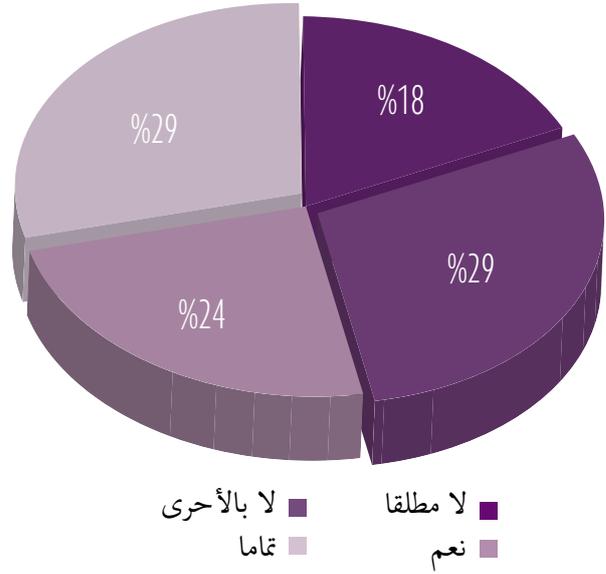
السؤال 17 : ما هي تدابير الحماية التي ينص عليها القانون؟



السؤال 18 : من بين تدابير الحماية المنصوص عليها في القانون ، أي منها استخدمتها بالفعل؟



السؤال 19 : هل تتعاون مع القطاعات الحكومية الأخرى التي تعمل في رعاية النساء ضحايا العنف عند معالجة قضايا العنف ضد النساء؟

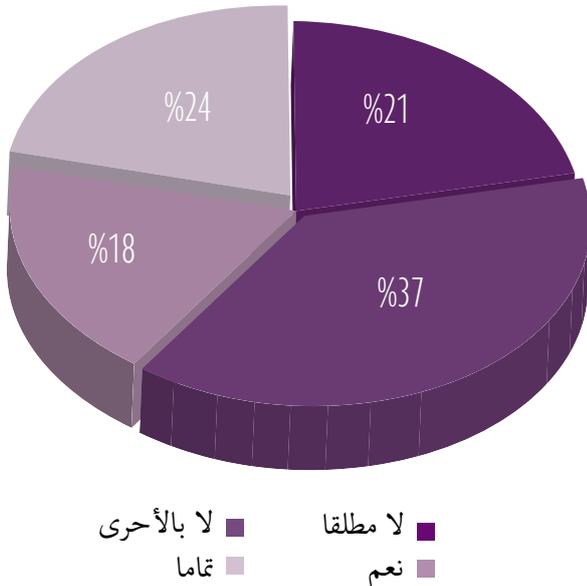


السؤال 1.19 : إذا كانت الإجابة نعم ، فما هي المؤسسات التي تعاونت معها؟

- المستشفيات ، الشرطة القضائية ، خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف في المحاكم وفقاً للتخصص .
- الصحة/التعليم .
- دور الرعاية الاجتماعية ، وزارة الصحة .
- الصحة .
- الحماية الاجتماعية .
- خلايا التكفل في المستشفيات ، مصالح الشرطة والدرك .
- المستشفيات النفسية .
- حماية الأطفال والنساء ضحايا العنف .
- قضايا العنف ضد النساء لا تندرج ضمن مهامنا .
- المستشفيات ، مراكز الإيواء .
- وزارة التضامن والأسرة ، الدرك الملكي والشرطة .
- لا أعلم .
- الشرطة ، الدرك ، الصحة .
- الجمعية المغربية لمكافحة العنف ضد النساء .
- مصالح الصحة .
- وزارة التضامن والأسرة .
- وزارة التضامن والأسرة .
- وزارة التضامن والأسرة ، الدرك ، الشرطة ، مؤسسات الحماية الاجتماعية .
- الشرطة ، المستشفيات ، الجمعيات .
- السلطات المحلية والعمومية .

- لا .
- مندوبيات الصحة ، التعليم ، الجماعات الترابية ، التعاون الوطني .
- وزارة التضامن والأسرة .
- مصالح الأمن ، المساعدات الاجتماعية .
- النيابة العامة ، ممثلو السلطة المحلية ولجان مكافحة العنف ضد النساء .
- لا أعلم .
- الشرطة ، الدرك ، والخلايا .
- الأمن الوطني ووزارة الصحة .
- الشرطة ، النيابة العامة ومصالح الصحة .
- مؤسسات حماية الطفولة .
- الصحة .
- وزارة الصحة للحصول على شهادات طبية مجانية لإثبات العجز الناتج عن الاعتداء .
- لا يوجد تنسيق .
- لا أعلم .
- خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف .
- النيابة العامة ، المساعدات الاجتماعية المتخصصة ، الصحة ، النساء والأطفال .
- الشرطة والدرك .
- الشرطة ، الدرك ، الصحة للحصول على شهادات طبية .

السؤال 20 : هل تعتبر نفسك على علم كاف بالمؤسسات المختلفة (العمومية أو غير الحكومية) الموجودة في دائرتك/منطقتك والتي يمكن توجيه النساء ضحايا العنف إليها؟



السؤال 21 : ما هي الصعوبات التي تواجهها أثناء التكفل بالنساء ضحايا العنف؟

- صعوبة إثبات الوقائع بسبب فقدان الأدلة ، رفض الشهادة خوفاً من انتقام المتهم ، سحب الضحية للشكاية تحت ضغط الأسرة ، التهديد بالطرد من بيت الزوجية . ضعف المساعدة القانونية - طول الإجراءات . غياب الدعم النفسي ، الاقتصادي ، القانوني ، مراكز الإيواء ، معالجة فورية للشكاية . غياب مراكز الإيواء .
- نقص الموارد المالية ، اللوجستية والبشرية . ضعف التأطير .
- تعدد الملفات القضائية التي يجب معالجتها .
- ضعف القدرات لمعالجة الحالات .
- نقص وسائل العمل ، قلة الموارد البشرية ، المساعدات الاجتماعية وضباط الشرطة .
- سحب الشكاية من قبل الضحية ، صعوبة الإثبات .
- نقص مراكز استقبال النساء ضحايا العنف .
- لا أتعامل مع هذا النوع من الحالات .
- غياب مراكز الإيواء ونقص الموارد الاقتصادية .
- المعالجة النفسية للضحية وإقناعها بضرورة ممارسة حقوقها الشرعية .
- وسائل إثبات العنف .
- صعوبة التنسيق - غياب دليل عملي للتكفل بالنساء ضحايا العنف يوفر قائمة الاتصال .
- عدم استجابة النساء الضحايا والضغط الأسري .
- صعوبة إثبات جرائم العنف ضد النساء .
- نقص الموارد البشرية .
- غياب مراكز الإيواء .
- الصعوبات المرتبطة بنقص الوسائل اللوجستية والبنية التحتية .
- كثرة قضايا العنف ضد النساء وعدم كفاية الوقت .
- صعوبة الحفاظ على تماسك الأسرة في حالة العنف .
- لا .
- المشاكل اللوجستية خاصة الإيواء والصحة .
- هروب المتهم خارج المغرب .
- التنفيذ الفعلي للإجراءات والتوصيات الصادرة عن لجان مكافحة العنف ضد النساء .
- وسائل الإثبات .
- غياب مراكز الإيواء .
- غياب وسائل الإثبات/سحب الضحية للشكاية .
- فقر النساء ، خاصة القاصرات .
- مشاكل مراكز الإيواء ، الصعوبات المالية ، عبء الإثبات وعدم وجود رادع ضد المتهمين .

- عبء الإثبات ، معظم الشكايات المقدمة بدون نتيجة لنقص الأدلة أو تنتهي ببراءة المتهم .
- إيواء الضحايا في مراكز الإيواء والحماية الاجتماعية .
- توفير الحماية .
- ضعف المعرفة القانونية وأدوات الحماية التي يضمنها القانون للنساء ضحايا العنف ، ضعف التكفل بالنساء ضحايا العنف ، تأثير الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية على استقلالية قرارات النساء الضحايا في طلب الحماية القانونية ، ضعف الدعم القانوني في مرحلة ما قبل بدء الإجراءات ، تعدد الشركاء والمتدخلين ، مشكلة التنسيق المستمر والفعال ، الأبعاد الاقتصادية والنفسية للعنف ضد النساء .
- صعوبة الإثبات وغياب مراكز الإيواء .

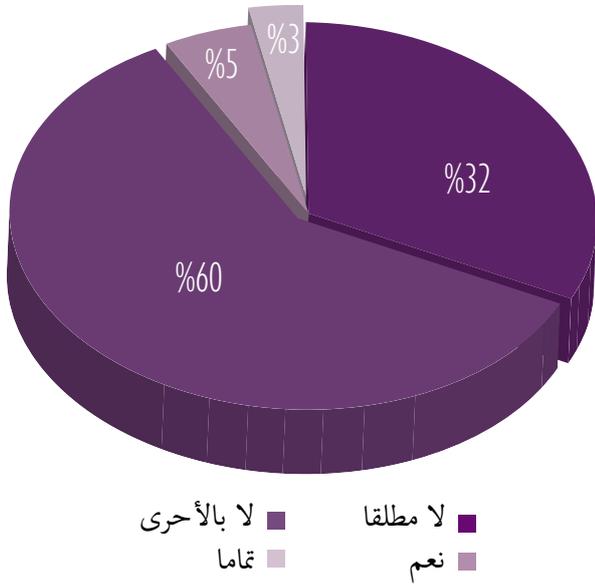
السؤال 22 : ما هي الخدمات المتاحة في مدينتك للتكفل بالنساء ضحايا العنف؟

- خدمة المساعدة الطبية العاجلة (سامو) ، الجمعية المغربية لمكافحة العنف ضد النساء ، فيدرالية رابطة حقوق النساء ، جمعية التحدي للمساواة والمواطنة ، جمعية عدالة وحقوق ، جمعية التضامن النسائي .
- خلايا التكفل في المحاكم ، الشرطة ، الصحة .
- مصالح المراقبة في المستشفيات ، مصلحة استقبال وتبعية الشكايات لدى النيابة العامة .
- لا شيء .
- الاستقبال .
- الصحة ، الدعم النفسي والتوجيه .
- لا أعلم .
- المساعدة القانونية والإيواء .
- لا أعلم .
- الإيواء .
- المرافقة النفسية والجسدية .
- خلايا التكفل في المحاكم ، مراكز الاستماع في الجمعيات .
- خلايا التكفل في المحاكم ، مراكز الاستماع في الجمعيات .
- خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف .
- لا أعلم .
- لا شيء .
- ليس لدي معرفة متعمقة بالموضوع .
- الاستشفاء والرعاية الطبية ، رعاية الأطفال ، إعادة الزوجة المطرودة إلى منزل الزوجية .
- خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف في المحاكم ، الشرطة ، الدرك .
- تسريع معالجة الشكايات في هذا الشأن .
- الحماية .

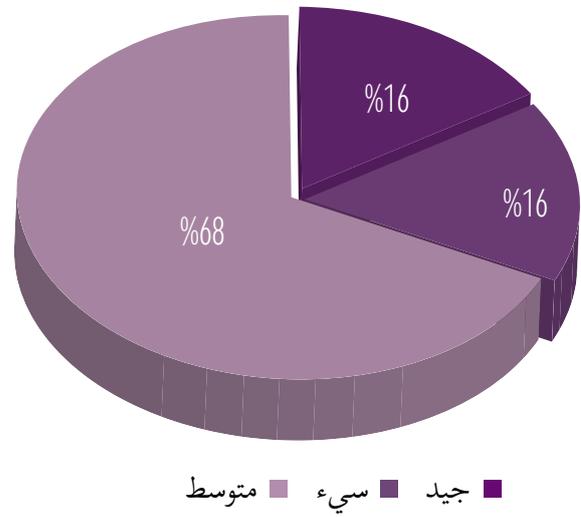
- الاستماع والاستشفاء
- شهادات طبية مجانية
- غياب أو بُعد المؤسسات المعنية لإيواء الضحايا في مؤسسات الحماية الاجتماعية
- خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف في المحاكم
- لا أعلم
- الرعاية القانونية والصحية
- وحدات محلية
- لا شيء

- العدالة ، الشرطة ، المجتمع المدني .
- الجمعيات .
- الحماية الاجتماعية على مستوى المحاكم .
- لا شيء .
- المستشفيات .
- لا أعلم .
- خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف
- الحماية القانونية

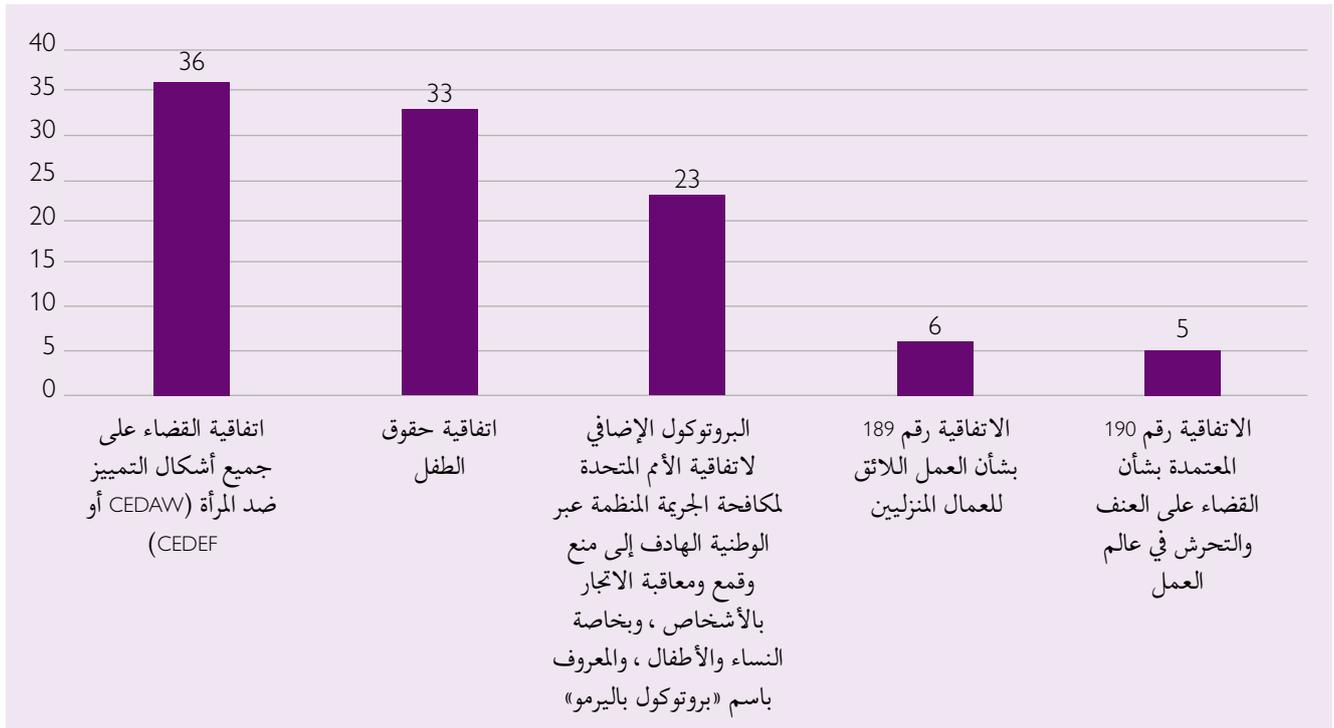
السؤال 24 : في رأيك ، هل النساء ضحايا العنف على دراية بالحقوق والخدمات التي يحق لهن الحصول عليها؟



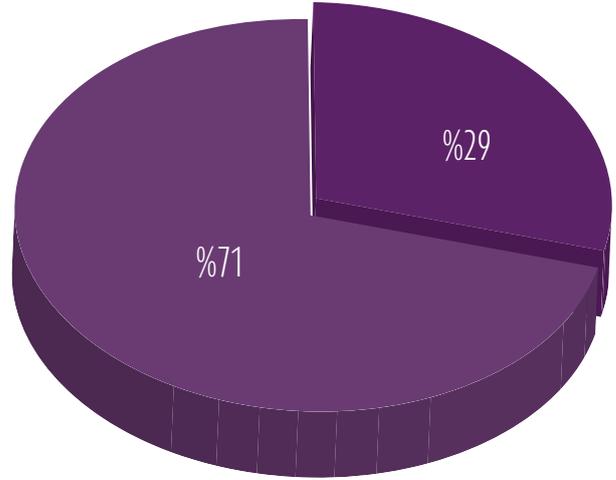
السؤال 23 : ما هو تقييمك لجودة الخدمات القضائية المقدمة للنساء ضحايا العنف؟



السؤال 25 : ما هي الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب؟



السؤال 26 : هل لديك علم بحملة أو حملات توعية حول العنف ضد النساء؟



■ نعم ■ لا

إذا كانت الإجابة نعم ، فمن هي المؤسسة التي نظمتها؟
 • جمعيات : الجمعية المغربية المناهضة للعنف ضد المرأة ، فيدرالية رابطة حقوق النساء ، جمعية التحدي للمساواة والمواطنة ، جمعية عدالة وحقوق ، جمعية التضامن النسائي ، تمكين ، جمعية إنصاف ، مركز فاما .

• المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وزارة الأسرة ، الجمعيات
 • وزارة التضامن والأسرة

• لا أعلم

• الجمعيات

• جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ورئاسة النيابة العامة

• المجلس الوطني لحقوق الإنسان

• وزارة العدالة ، جمعيات المجتمع المدني والجمعيات المهنية القضائية

• لا أعلم

• جمعيات المجتمع المدني

• جمعيات نسائية والوزارة المعنية

• لا أعلم

• وزارة التضامن والأسرة

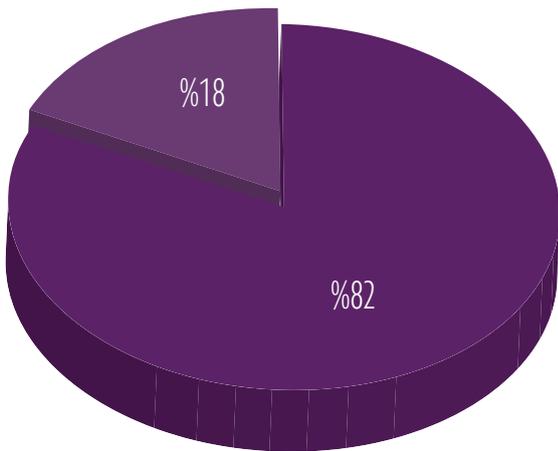
• خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف في المحاكم

• جمعية عدالة

• لا

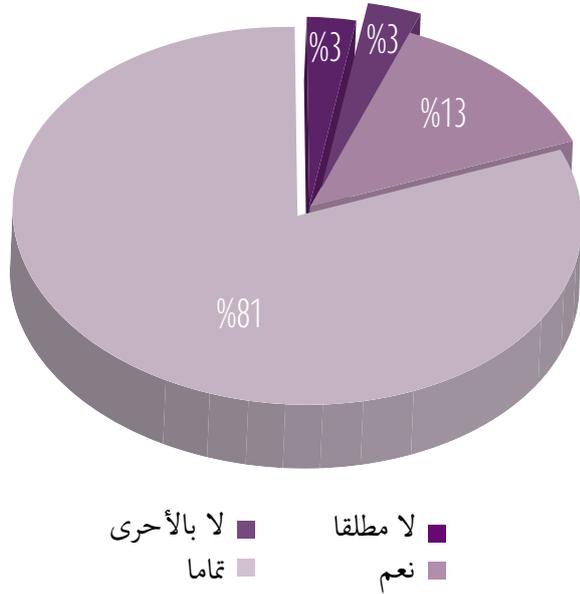
- وزارة التضامن والأسرة ، وزارة العدل
- اللجنة الجهوية لمكافحة العنف ضد النساء في الجديدة
- الجمعيات
- النيابة العامة
- الأيام الدولية لمكافحة العنف ضد النساء وحملات من الأمم المتحدة
- جمعيات المجتمع المدني
- وزارة التضامن والأسرة ، وزارة العدل
- وزارة التضامن والأسرة والمرأة
- رئاسة النيابة العامة ، وزارة التضامن والأسرة
- الجمعيات النسائية
- وزارة التضامن والأسرة
- الجمعيات
- وزارة التضامن والأسرة ، وزارة العدل
- رئاسة النيابة العامة ، المجتمع المدني ، الإعلام العمومي
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وزارة المرأة ، النيابة العامة ، الجمعيات
- الإعلام والجمعيات

السؤال 27 : في إطار تكوينك الأولي ، هل تلقيت تدريباً محدداً حول التعامل مع العنف ضد النساء؟

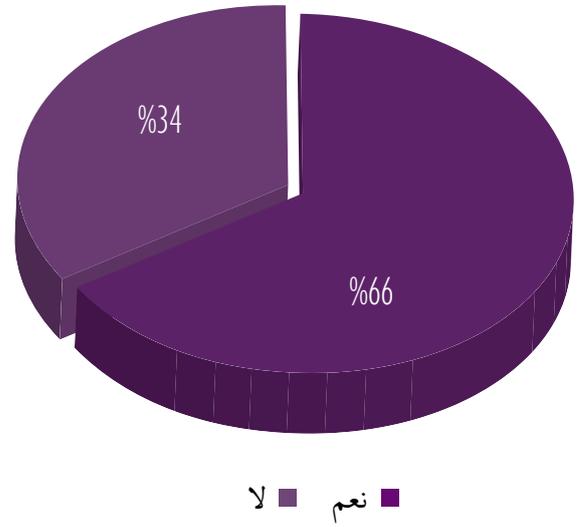


■ نعم ■ لا

السؤال 30 : هل تشعر بالحاجة إلى حضور تدريب أو تدريبات تكميلية لتحسين التعامل مع حالات العنف ضد النساء في الممارسة العملية؟



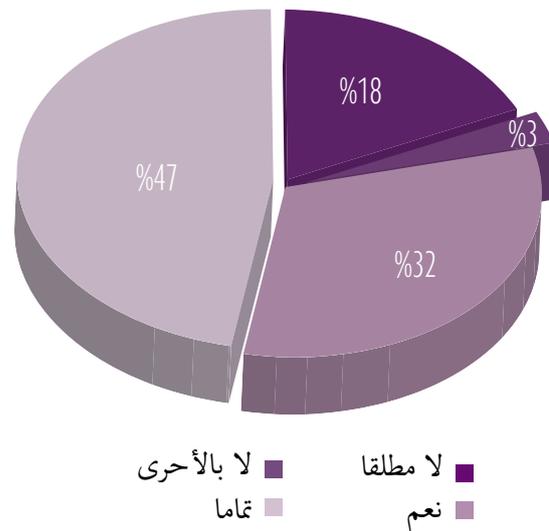
السؤال 28 : في إطار تكوينك المستمر ، هل تلقيت تدريباً محدداً حول التعامل مع العنف ضد النساء؟



السؤال 31: يرجى اقتراح مواضيع ودورات تدريبية :

- تدريب على النهوض بثقافة المساواة - تدريب المشاركين على المقاربة التشاركية - تدريب مكثف حول اتفاقية سيداو
- تدابير الحماية - تقييم المخاطر - التحقيق في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي
- سبل تفعيل العمل لتدابير الحماية بفعالية
- كيفية التعامل نفسياً مع الضحايا
- مشاكل حماية النساء ضحايا العنف الزوجي
- الحالات النفسية للنساء ضحايا العنف وكيفية إيجاد حلول دون التسبب في انفصال الأزواج . كيفية تحقيق الصلح مع ضمان حماية النساء والأطفال
- عبء الإثبات في حالات العنف الزوجي
- إيواء النساء ضحايا العنف وأطفالهن وضمنان حمايتهن القانونية والاقتصادية
- لا موضوع معين
- سبل ولوج النساء ضحايا العنف إلى العدالة
- حماية الحقوق المدنية للنساء بشكل عام
- كيفية ضمان حماية النساء ضحايا العنف

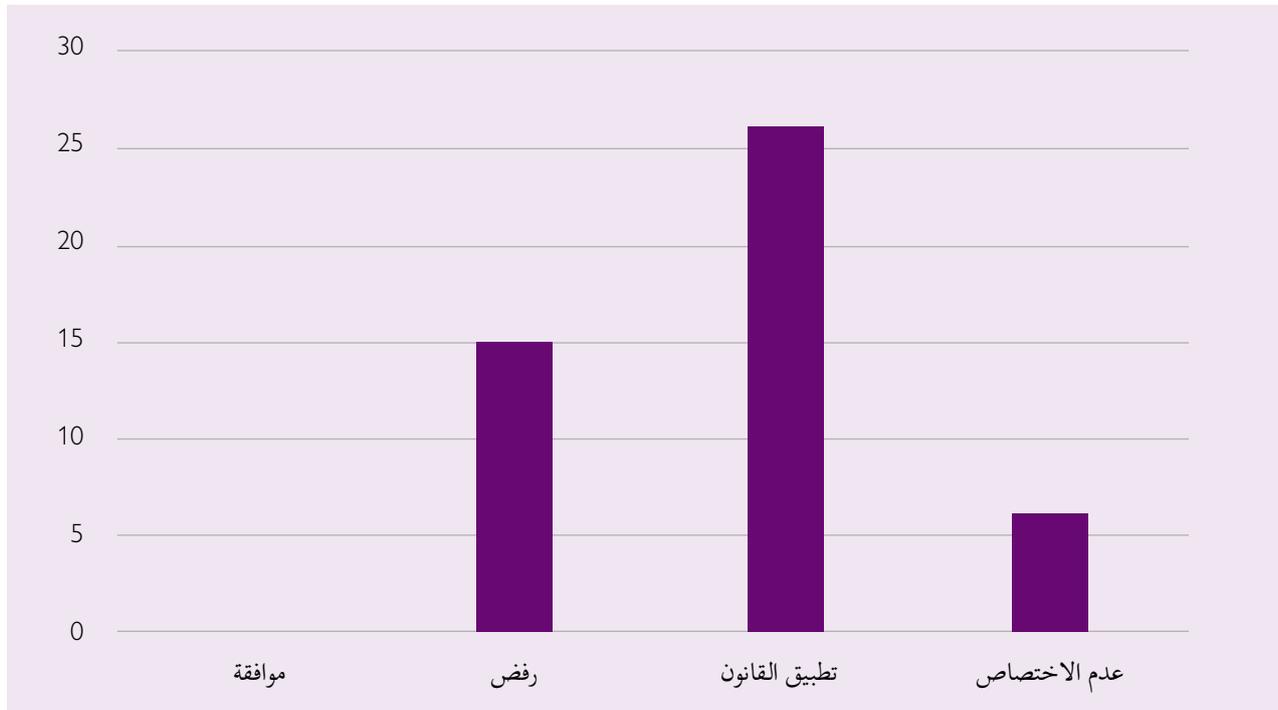
السؤال 29 : إذا كانت إجابتك ب «نعم» على السؤال 27 و/أو 28 ، هل تعتقد أن هذا أو هذه التدريبات تمكنك الآن من التعامل مع حالات العنف ضد النساء بشكل أكثر فعالية في الممارسة العملية؟



- حل يرضي جميع الأطراف
- العنف النفسي ، العنف الاقتصادي وسبل الحماية
- أساليب الإدماج الاجتماعي للقاصرين الجانحين وبنات الشوارع - التكفل بالقاصرات ضحايا الاعتداءات الجنسية - أزمة الأمهات العازبات خاصة القاصرات
- العنف الرقمي + الاتفاقيات الدولية + مكافحة الاتجار بالبشر + القانون رقم 103.13
- العنف الرقمي ، اتفاقية سيداو ، التكفل بالنساء ضحايا العنف ، مكافحة الاتجار بالبشر ، العقوبات البديلة المتعلقة بالعنف المنزلي
- العنف ضد النساء بشكل عام
- العنف الرقمي ، العنف المنزلي
- الاتجار بالبشر والجرائم الرقمية
- وسائل التواصل مع النساء ضحايا العنف وآليات التكفل القانونية ، تطوير آليات التكفل للنساء ضحايا العنف ، دراسة التجارب المقارنة
- وسائل الإثبات والعنف الرقمي
- التكفل بالنساء ضحايا العنف ، تقنيات الاستماع ، العنف الرقمي والاتفاقيات الدولية

- تدابير الحماية في القانون رقم 103.13
- آليات التفاعل النفسي مع النساء ضحايا العنف
- مشكلة إثبات جرائم العنف ضد النساء
- منهجية التعامل مع حالات العنف ضد النساء على ضوء القانون المغربي والاتفاقيات الدولية
- أساليب العلاج النفسي
- كيفية ادارة الحالة النفسية للنساء ضحايا العنف
- زواج القاصرات
- دور المؤسسات الموازية في معالجة حالات العنف ضد النساء
- حماية النساء ضحايا العنف
- دور النيابة العامة في حماية النساء ضحايا العنف
- العنف ضد الرجال
- الهشاشة ، الفقر والأمية كعوامل مؤثرة في انتشار العنف بجميع أشكاله
- خصوصيات الإثبات
- تدابير الحماية ووسائل الإثبات
- وسائل الإثبات
- إيجاد حلول دون التسبب في انفصال الأزواج
- تحقيق الصلح مع ضمان حماية النساء والأطفال

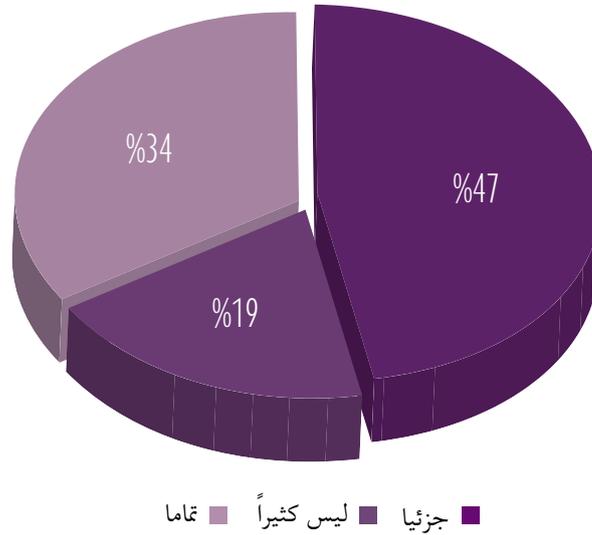
السؤال 32 : ما هي أنواع الطلبات التي تقدمها بخصوص طلبات زواج القاصرين؟



السؤال 33 : ما هي طلبات الإذن بالزواج من قاصر الأكثر تقدماً إلى النيابة العامة؟ يرجى ترتيبها تنازلياً (من الأكثر إلى الأقل) .



السؤال 34 : هل تعتقد أن الضحايا لديهم ولوج سهل إلى العدالة؟



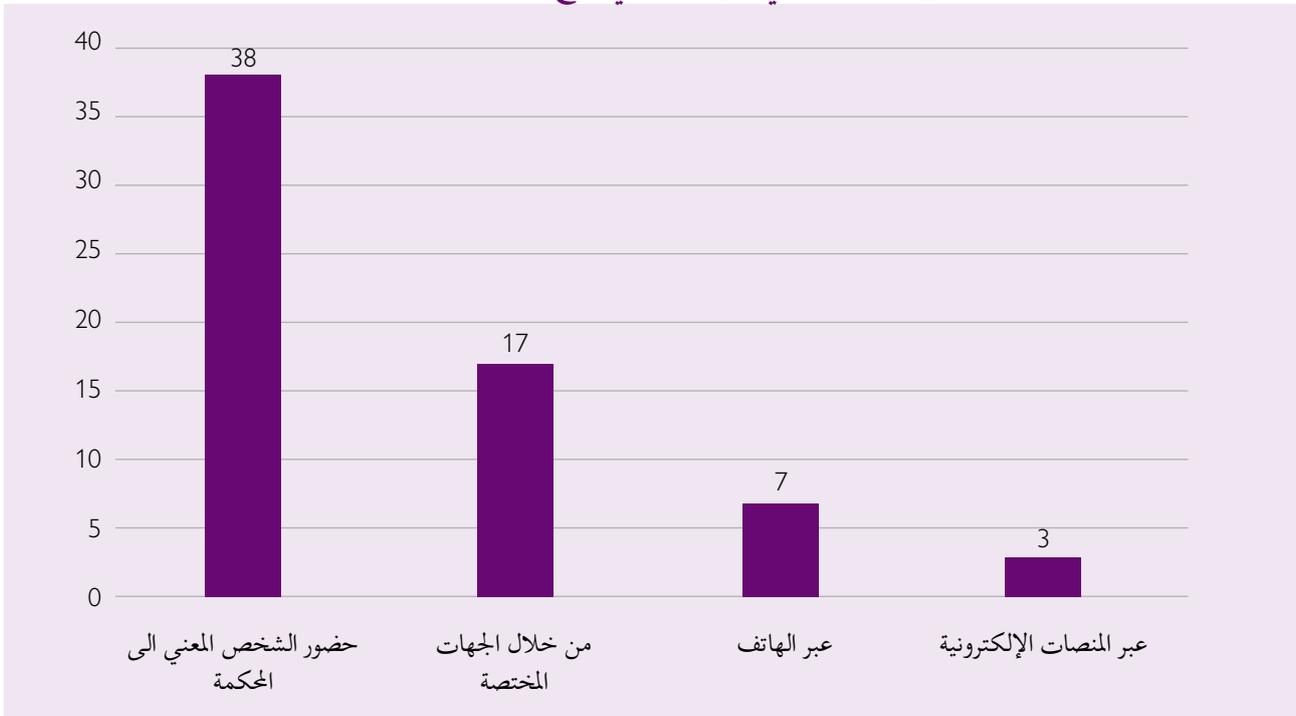
السؤال 35 : ما هو مصدر التبليغ عن حالات العنف؟



أخرى :

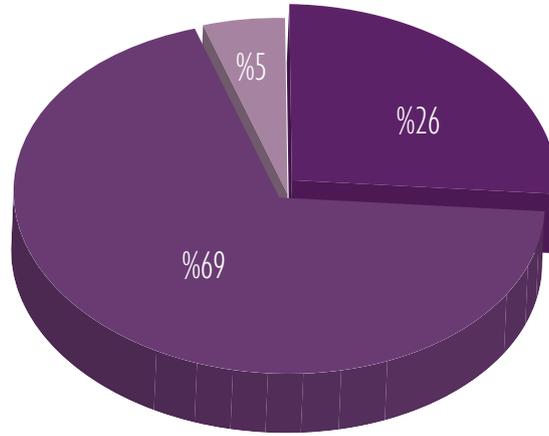
جمعيات المجتمع المدني
وسائل التواصل الاجتماعي

السؤال 36 : ما هي الوسيلة التي تبلغ بها بحالات العنف؟



أخرى ، يرجى ذكرها :
بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني
عن طريق عائلة الضحايا

السؤال 37 : بالنسبة لحالات العنف ضد النساء ، هل هناك اجتهادات قضائية أو أحكام قضائية صادرة عن محكمتك أو غيرها ، تستعين بها وترجع إليها في اتخاذ قراراتك؟ إذا كانت الإجابة نعم ، ما هي؟

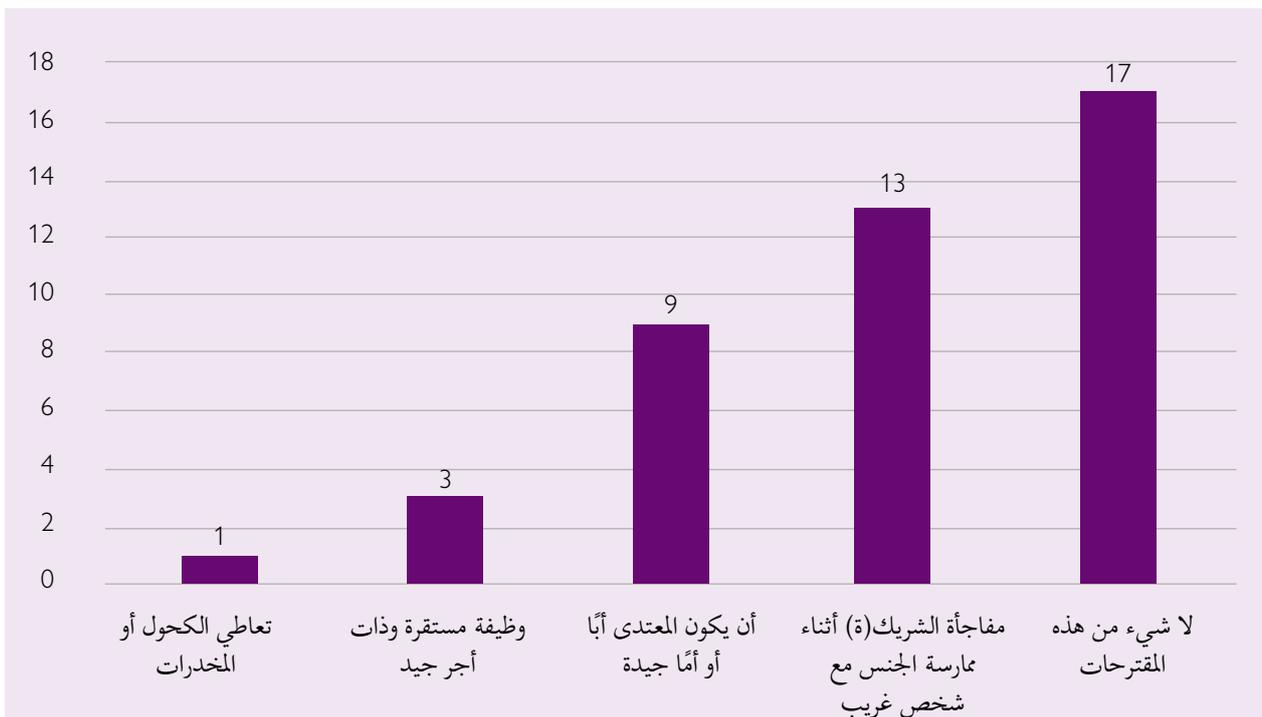


■ نعم ■ لا ■ آخر

- لا أتوفر على مراجع حولها ولكنها عديدة (نعم)
- أحكام حول حالات القاصرين (نعم)
- لا أعلم
- يكفي تطبيق القانون (لا)
- الأحكام غالبًا ما تكون براءة (لا)

- أحكام محكمة طنجة (نعم)
- ملف 2020/143 (نعم)
- «لا أتذكر» (نعم)
- العنف ضد الزوجة (نعم)
- هناك عدة أحكام (نعم)
- أحكام وقرارات المحاكم المختلفة في المملكة (نعم)

السؤال 38 : في رأيك ، ما هي العناصر في القائمة أدناه التي يمكن اعتبارها ظروفًا مخففة في حالة العنف ضد الزوج أو الشريك (إجابات متعددة ممكنة)؟



- عدم وجود سوابق قضائية + تنازل الزوجة + وجود روابط عائلية أو جوار
- الوضع الاجتماعي وعدم وجود سوابق
- عدم وجود سوابق والوضع الاجتماعي للمتهم

- أخرى ، يرجى التحديد :
- التعليم الجيد
- الدفاع عن النفس أو العنف غير المتعمد
- لا شيء يبرر العنف

السؤال 39 : في رأيك ، ما هي العناصر في القائمة أدناه التي يمكن اعتبارها ظروفًا مشددة في حالة العنف ضد الزوجة أو الشريكة (إجابات متعددة ممكنة)؟



- أخرى ، يرجى التحديد :
- زميل العمل
- العود والسوابق القضائية
- شهادة طبية بعجز لأكثر من 20 يوماً ، استخدام سلاح ، العود
- شهادة طبية بعجز لأكثر من 20 يوماً

السؤال 40 : ما هي أكثر الصعوبات التي تواجهها في أغلب الأحيان قبل إصدار حكم يتعلق بحادثة عنف منزلي؟
(إجابات متعددة ممكنة)



أخرى :

- وسائل الإثبات وتنازل الضحية
- مشكلة الإثبات
- عبء الإثبات
- وسائل الإثبات - عدم تلقي الأطراف الاستدعاء - عدم حضور الشهود - اعتبار العنف المنزلي مشكلة خاصة - تنازل الضحية
- إعاقه ذهنية - أبكم/أصم - لغة/لهجة
- وسائل الإثبات
- تنازل الضحية عن الشكاية لعدم وجود وسائل إثبات
- الجانب اللوجستي
- وسائل الإثبات

الملحق 4 : أجوبة النساء ضحايا العنف بواسطة المقابلات الشبه موجهة

عدد الحالات	الزمن	المكلف بالمقابلة	تمت مع نساء ضحايا عنف	المقابلات شبه موجهة
21	مارس إلى أبريل 2022	جمعية عدالة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالتكفل بالنساء ضحايا العنف	اللاتي لجأن للعدالة	1
10			اللاتي لم يلجأن للعدالة	2

مقابلات مع النساء ضحايا العنف اللاتي لجأن إلى العدالة (21 حالة)

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
32 سنة	27 سنة	44 سنة	السن
أولاد سميط	سيدي عبد الله	أولاد سعيد بمدينة سطات	مكان الولادة
بن جرير	ميلودة بن جرير	أولاد سعيد بمدينة سطات	مكان الإقامة
متزوجة	متزوجة	متزوجة	الحالة الاجتماعية
2	3	5	عدد الأطفال
غير متمدرسة	غير متمدرسة	غير متمدرسة	المستوى الدراسي
لا	لا	لا	تكوين مهني
غير متمدرسة	غير نشيطة	نشيطة	المهنة
-	-	مساعد عائلي	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاولة؟
-	-	تربية الحيوانات والفلاحة	طبيعة المهنة
بدون مهنة ، كان يرافق والده لبيع البضائع	بناء	تاجر	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
لا أعرف	بين 3001 و5000 درهم	بين 2001 و3000 درهم	الراتب الشهري (تقريبا)
لقد تعرضت لكل أنواع العنف . ضربني وأحرقني بإبريق شاي ساخن وكسر أصابعي وباع الملابس وكل أثاث المنزل وأهانني	العنف الجسدي (الضرب والجرح) العنف النفسي (السب والقذف) العنف الاقتصادي (الطرد من بيت الزوجية)	الضرب والجرح نجم عنه كسور وكدمات والعنف النفسي والجسدي	ما نوع العنف الذي كنت عرضة؟
زوج	زوج	زوج	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟	طوال 28 عاماً من الزواج ، عانيت من كل أنواع العنف . وأغلب أعمال العنف وقعت في منزل الزوجية وبحضور الأطفال ، مما سبب لهم مشاكل نفسية .	تعرضت لكل أنواع العنف من زوجي الذي كان يضربني ويطرمني من بيت الزوجية ويخرجني إلى الشارع عندما كنت حاملاً في الشهر الثالث . وكان أكثر عنفاً عندما اكتشف أنني مريضة (الغدة الدرقية) وأنتني بحاجة إلى المال لتغطية نفقاتي الطبية	لقد كان يضربني منذ تزوجته بلا سبب وبهينني . كان يعيرني أنني فلاحه وفقيرة وغبية . لم أشعر أبداً أننا متزوجان ، كان دائماً يتجادل معي ويضربني
كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟	كانت تراودني أفكار انتحارية لأنه كان ينظر لي بازدراء طوال الوقت وشعرت أنه لا يحترمني . كان لهذا العنف آثار نفسية عليّ : أزمات عصبية ، ونوبات بكاء ، وانهيار عصبي ، وعلاج طبي مهدئ .	شعرت بالإهانة والقمع والمرض . انتظرت لأني حامل في الشهر الثالث . عائلتي فقيرة وتعيش بعيداً عن منزل الزوجية . أعيش حالة نفسية صعبة : قلق ، توتر ، اكتئاب	كرهت حياتي . لو كنت أعرف ما سيحدث لي في اليوم الذي قرر فيه والداي تزويجي به لكنت هربت . راودتني أفكار انتحارية وحاولت الانتحار مرتين
كم مرة تكرر هذا العنف؟	عدة مرات أثناء الزواج	متكررة ودائمة	دائماً . انه لا يزال غاضباً مني . حتى عندما نتصالح يقول لي أشياء جارحة وأني أمية
ما هي أشكال العنف الموجودة في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل وقع أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ وكم مرة؟	لا يوجد عنف وسط العائلة أو لدى الأقرباء	لا	لا ، لم يسبق لي أن رأيت شيئاً كهذا . أشعر بالحزن لأنني أقول لنفسي أن الجميع في سلام إلا أنا
من كان حاضراً وقت تعرضك للعنف (الأسرة ، زملاء العمل ، الجيران ، الشهود في الشارع ، الخ)؟	الاطفال	والد ووالدة الزوج	والد ووالدة الزوج
ماذا كان رد فعلهم؟	إنهم يكرهون والدهم ويعانون من اضطرابات نفسية	لا شيء ، فهم يغادرون المنزل في كل مرة	لا شيء
كيف استقبلت رد فعلهم؟ هل كنت راضية؟	راضية . لقد تدخلوا لوقف العنف	إنه يجعلني أشعر بالمرض وعدم الرضا	لا ، لست راضية . أشعر بالذلل وعندما أفكر في تركه والذهاب للعيش مع والدي أقول لنفسي إن والدي كبير في السن ومريض وأمي لا تعمل ولا توجد مدرسة قريبة لأطفالي
من أبلغت أول مرة عن العنف الذي تعرضت له ولمن طلبت المساعدة (الأسرة ، الشرطة ، الجمعية ، المستشفى ، الخ)؟ متى قمت بذلك (في نفس اليوم ، في اليوم الموالي ، بعد أسبوع ..)؟ ماذا كانت ردة فعلهم؟	لجأت إلى العائلة وتحديدًا أختي في نفس اليوم ، لكنها لم تستطع استضافتي لأنها كانت خائفة من زوجي العنيف	الجمعية .	ذهبت عند خالتي التي اتصلت بوالدتي وأخبرتها أن تأتي لأنني كنت في حالة سيئة ، فقد تعرضت للضرب وكُسرت أصابعي .

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
ذهبت إلى المستشفى لأنني تعرضت للضرب وكسرت أصابعي . أرسلوني إلى الشرطة لكنني عدت إلى المنزل وضربني مرة أخرى . ثم توجهت إلى كاتب عمومي لأحرر طلب النفقة وقدمته إلى المحكمة بعد ذلك . ذهبت إلى الجمعية	الجمعية الحالة المدنية البلدية كاتب عمومي محكمة	مستشفى الدرك الملكي كاتب عمومي محكمة محامي منظمة	ما هي المؤسسات/الآليات التي استخدمتها لتقديم الشكاية؟ قم بتسميتهم وترتيبهم من الأول إلى الأخير (قائمة)
عمتي نصحتني بذلك	الجيران	طوعاً ، بمحض ارادتي	هل ذهبت إلى هذه المؤسسات بمحض إرادتك ، أم أنك اتبعت نصيحة أحدهم؟ قائمة (فرد من العائلة ، صديق ، جمعية ، الخ .)
اليوم الثاني بعد تعرضي للعنف	بعد سنة ونصف	مساء في المستشفى	متى التحقت بهذه المؤسسات؟
استقبلتني المساعدة الاجتماعية في المستشفى حيث عاجلوني (جس الإصبع) . ثم ذهبت إلى الشرطة حيث قدمت شكاية وقلت لهم إنني خائفة لأنه يضربني ويهددني بالسكين . وبعد ٨ أيام جاءوا للقبض عليه لكنه هرب	الاستقبال إعداد عقود الحالة المدنية / صياغة تصريح بالشرف لدى كاتب عمومي / صياغة طلب القيد في الحالة المدنية . المصالح الإدارية التي لجأت إليها لم تفهمني ولم تستقبلني بشكل جيد . كان يجب أن أعود إلى الجمعية حتى تتمكن من التواصل معهم . نعم سألت هذه المؤسسات عن المطلوب ولكن تم رفض ذلك .	علاج طبي + جلسة استماع من قبل الدرك الملكي وإعداد محضر يرسل عبر الفاكس إلى المحكمة خلال فترة كوفيد-١٩	ما هي طبيعة الخدمات التي تلقيتها (الاستقبال ، الاستماع ، العلاج الطبي ، الخ)؟ هل كانت المعلومات المقدمة والإجراءات الواجب اتباعها واضحة بالنسبة لك؟ هل طرحت الأسئلة وعُبرت عن مخاوفك؟ (يتحدث عن كل مؤسسة)
خالتي لأنني لا أعرف شيئاً ولم يسمح لي بالخروج	المسؤول عن مركز الاستماع التابع للجمعية	محامي	ومن الذي دعمك خلال قيامك بهذه الخطوات؟ (مساعدة اجتماعية ، محامي ، الخ .)
لقد واجهت الكثير من الصعوبات . ولم يفعلوا شيئاً رغم الشكاية التي قدمتها ، واستغرقوا وقتاً طويلاً (8 أيام) قبل استدعائه ، مما منحه الفرصة للهروب . هدد بقتلي . لم يفكروا في وضعيتي الحرجة والخوف الذي أعيش فيه .	نعم / صعوبات في التواصل / مصلحة الحالة المدنية / اللامبالاة وعدم التواصل	مدة الإجراءات القانونية / عدم الإسراع من قبل الدرك الملكي / المؤسسة التي واجهت معها معظم المشاكل هي الدرك الملكي	هل واجهت أي صعوبات/مشاكل عند تقديم الشكاية؟ ما طبيعة هذه الصعوبات؟ ما هي المؤسسة التي واجهت معها معظم المشاكل؟ لماذا في رأيك؟
ذهبت للعيش مع والدي وكانا هما من ساعداني رغم الفقر . لقد سمح لي أن أنأى بنفسني عن الضرب والإذلال والتهديدات	عدت إلى منزل والداي حيث تلقيت رعاية خاصة . لقد ساعدتني الجمعية وأرشدتني إلى الطريق الصحيح والمطالبة بحقوقني	وحدي	كيف تمكنت من التغلب على هذه الصعوبات؟ من الذي ساعدك؟

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
ولم تعطني الشرطة حقوقي . شعرت أنهم زادوا المشكلة سوءاً لأنهم استغرقوا 6 أشهر لإنهاء الإجراءات . عندما ذهبت إلى المحكمة لفتح قضية النفقة ، لم يتم توجيهي إلى وحدة التكفل بالنساء ضحايا العنف . لم يتم مرافقتي مطلقاً في إجراءاتي ، ولم يكن لدي ما يكفي من المال لدفع مصاريف المفوض القضائي ، فذهبت إلى المحكمة مع أطفالي	استخراج شهادة ميلاد وشهادة حياة / طلب القيد في الحالة المدنية بقرار من المحكمة . نعم ، ساعدت هذه الخطوات في حل مشكلتي	الإحالة من المحكمة/الإسعافات الأولية اللازمة من قبل المستشفى . وقد ساعدني ذلك في معرفة كيفية الولوج إلى العدالة	ما هي الخطوات التي اتخذتها المؤسسات التي اتصلت بها لمتابعة شكايته؟ هل ساهمت هذه الخطوات في حل قضيتك أم لا؟
طويل جداً ، لا يمكن للمرأة وأطفالها الانتظار كل هذا الوقت قبل أن تتحقق العدالة بينما كان يضحك علي ويقول لي إنها بلا فائدة .	مناسب ، وذلك بفضل دعم الجمعية الذي لولاه لما فعلت أي شيء	طول الإجراءات القانونية لأن الشكاية ظلت معلقة لمدة شهرين على الرغم من أن المحكمة أعلنت أنه سيتم الإخطار خلال أسبوع . هذه التدابير لا تخدم المرأة	كيف وجدت الوقت الذي استغرقته الإجراءات؟ ما هو تقييمك لذلك؟
حُكم عليه بدفع النفقة لي بعد عامين من التضحيات ، لكنهم لم يتمكنوا من تنفيذ الحكم .	انعقدت الجلسة الأولى بالفعل ، وأنا في انتظار الجلسة التالية حيث سيتم النطق بالحكم	الصلح وإسقاط المتابعة . عدت بعد ذلك إلى المحكمة لرفع قضية جديدة بعد ذلك .	ما هو القرار النهائي في قضيتك؟
كان عديم الفائدة . كانت النفقة التي كان من المفترض أن يدفعها لي منخفضة جداً ولم أحصل عليها أبداً .	-	عدت من أجل الأطفال وخوفاً من أن يتم نقلهم بعيداً عني . أما مهاجمي فهو لم يتغير رغم الصلح والتنازل . ولهذا السبب أنا الآن في محاكمة جديدة وأقيم مع إحدى الجمعيات .	كيف وجدت هذا القرار؟ ما هو تقييمك له بالنسبة لك وللمعتدي عليك؟
يصعب التفاعل معهم لأنهم لا يفهمون ولا يتخذون القرارات في الوقت المناسب	يجب عليهم مساعدة النساء واستكمال الأوراق المطلوبة	هناك مؤسسات متعاونة وغيرها لا	بناء على تجربتك ، كيف تقيم المؤسسات التي التجأت إليها؟
لا لأنني عانيت كثيراً في المرة القادمة سأتوجه مباشرة إلى الجمعية لمساعدتي ودعمي لأن هذا العنف يصيبني بالمرض والاكتئاب .	لا . في المرة القادمة التي أتعرض فيها للعنف ، سأذهب مباشرة إلى الجمعية أو إلى المحكمة	سأخذ نفس الخطوات ، ولهذا السبب أنا بصدد دعوى جديدة في المحكمة .	هل ستتخذين نفس الخطوات في حالة تعرضك للعنف مرة أخرى؟ لماذا وكيف؟
عليهم مساعدتنا وتفهمنا وعدم التأخير في الإجراءات وتقديم الخدمات المجانية لأننا لا نملك الإمكانيات	المطالبة بحقوقك وفقاً للقانون ، النزاهة	تقديم المساعدة الفورية لأنه من الصعب على الأشخاص الذهاب إلى هذه المؤسسات	ماذا تقترح لرعاية ومراقبة جيدة للنساء ضحايا العنف؟ ما الذي تقترحه لضمان حصول النساء ضحايا العنف على تكفل وتتبع جديدين؟

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
نعم	نعم ، لقد ساهم ذلك في انتشار العنف بسبب إغلاق المحاكم والفقر والحجر الصحي . عندما طردني زوجي ، واجه أخي صعوبة كبيرة في الانتقال من الدار البيضاء إلى الخميسات ، بينما كنت بلا مأوى في الشارع .	نعم ، ساهم في انتشار العنف	هل تعتقد أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة ضد فيروس كورونا ساهمت في زيادة العنف ضد المرأة (إغلاق المحاكم ، تقييد التنقل ، الحجر الصحي ، إلخ)؟
في المحكمة لكنها كانت مغلقة	لا	نعم ذهبت إلى المحكمة حيث تمت إحالتي / إلى المستشفى لتلقي العلاج / وإلى الدرك الملكي للاستماع إلي	هل الجأت إلى أي مؤسسات قانونية أثناء الجائحة؟ إذا كان الأمر كذلك ، أي منها؟ ما هي الخطوات التي تم اتخاذها؟
لا أحد للاستقبال أو إقامة العدل عندما تكون المحكمة مغلقة		طول الإجراءات القانونية في القضية . غير مناسبة للنساء المعنفات ، وهناك نقص في التدابير التكميلية	ما هي الصعوبات التي واجهتها عند معالجة شكايتك ضد العنف؟ كيف يمكنك تقييمها؟
كان الأثر كبيرا على النساء والأطفال الذين كانوا الخاسرين الرئيسيين	نعم	نعم ، كان للوباء تأثير كبير على الولوج إلى العدالة وغيرها من التدابير لحماية المرأة من خطر العنف المستمر	هل كان للجائحة تأثير على التكفل بالنساء ضحايا العنف والنظر في حالاتهن؟ كيف حصل ذلك؟
يجب مساعدتنا في المحكمة وأيضا في تغطية التكاليف القانونية لأننا لا نملك الوسائل وتعرض للعنف .	مساعدة النساء ، والخدمات المجانية ، وتوضيح الأمور لهن ، ولا للفساد	- المراقبة المنتظمة للأسر وتوفير خط هاتفي مستمر للإبلاغ عن حالات العنف ومكافحتها	ما هي اقتراحاتكم لتحسين الخدمات أثناء الجائحة أو الأزمات المشابهة؟

حالة 6	حالة 5	حالة 4	
29 سنة	40 سنة	24 سنة	السن
سطات	أسفي	بن جرير	مكان الولادة
بن جرير	بن جرير	بن جرير	مكان الإقامة
متزوجة	مطلقة	مطلقة	الحالة الاجتماعية
0	1	1	عدد الأطفال
غير متمدرسة	غير متمدرسة	ثانوي	المستوى الدراسي
لا	لا	لا	تكوين مهني
غير نشيطة	نشيطة	غير نشيطة	المهنة
-	مستخدمة/موظفة	-	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاوله؟
-	مستخدم عند كاتب عمومي	-	طبيعة المهنة
مستخدم في شركة	يعمل في شركة زراعية في إيطاليا	بائع دجاج وتاجر مخدرات	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟

حالة 6	حالة 5	حالة 4	
بين 2001 و3000 درهم	أكثر من 5000 درهم	لا أعرف	الراتب الشهري (تقريباً)
مشاجرات وسوء معاملة من طرف زوجي وحماتي . طردوني من بيت الزوجية وأنا حامل ولم أعرف إلى أين أذهب	كان يعيش في الخارج بينما كنت أعيش مع والديه . العنف النفسي (الإهانات) ولا يغطي نفقات الأسرة	لقد ضربني منذ أن تزوجنا ولم يكن يغطي مصاريف المنزل	ما نوع العنف الذي كنت عرضة؟
زوج	زوج	زوج	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟
عنف من طرف حماتي التي قلبته ضدي . قال لي أنه يريد الطلاق . عاملني معاملة سيئة . ورفض أن يعطيني المال رغم أنني كنت عاطلة عن العمل	ظللت أقول لنفسي إنه إذا عاد من إيطاليا ، سيحسن التصرف معي . لكنه في كل مرة كان يهينني ويذلني ويقلل من شأنني . كان يضربني عندما طلبت منه أن يحضر لي الأوراق لأحق به . أهملني والداه ولم يتكفل بمصاريف بيت الزوجية .	مقهورة بسبب الضرب والجوع والإهانة . يخونني مع نساء أخريات ويغلق هاتفه . اكتشفت فيما بعد صورته معهن .	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟
إذلال كبير ، لم يكن لدي من يساعدني وعانيت من العنف	الشعور بالإقصاء والإهانة . عانيت كثيراً . رفض والديه ووالداي مساعدتي	أشعر بالقهر . إذا تكلمت يضربني . أخبرني الناس أنهم رأوه مع نساء أخريات ويتحدث معهن عبر الهاتف أمامي	كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟
دائماً ، منذ زواجنا	في كل مرة يعود من إيطاليا	دائماً	كم مرة تكرر هذا العنف؟
لا أبداً	لا . لم يكن هناك أي عنف وسط عائلتي	لا وجود لأي عنف وسط عائلتي أو لسوابق في تجارة المخدرات .	ما هي أشكال العنف الموجودة في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل وقع أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ وكم مرة؟
الحماة (أم الزوج)	والده وزوجته	والد ووالدة الزوج	من كان حاضراً وقت تعرضك للعنف (الأسرة ، زملاء العمل ، الجيران ، الشهود في الشارع ، الخ)؟
طلبت منه أن يطلقني	دافعوا عنه ولم يرغبوا أن يصل الأمر إلى المحكمة	نظروا إلينا واستهزأوا بالضحك	ماذا كان رد فعلهم؟
إذلال عظيم ، غير راضية	شعرت بالحزن لأنهم دافعوا عنه	سيء للغاية ، لست راضية عن سلوكهم على الإطلاق	كيف استقبلت رد فعلهم؟ هل كنت راضية؟
ساعدتني جارتني ، ومكثت معها في منزلها لمدة شهر عندما طردوني . نصحتني بالتقدم إلى المحكمة للحصول على نفقتي	عندما اكتشفت أنه يكذب وأنه لن يعد لي الأوراق اللازمة للالتحاق به في إيطاليا عندما كنت حاملاً ، ذهبت للعيش مع والدي . وبقيت معهم 6 أشهر بدون معاش إلى غاية الوضع .	الدرك في نفس اليوم . رافقتي الدرك لأخذ أغراضني لأنه لم يسمح لي بالدخول .	من أبلغت أول مرة عن العنف الذي تعرضت له ولمن طلبت المساعدة (الأسرة ، الشرطة ، الجمعية ، المستشفى ، الخ)؟ متى قمت بذلك (في نفس اليوم ، في اليوم الموالي ، بعد أسبوع . . .)؟ ماذا كانت ردة فعلهم؟

حالة 6	حالة 5	حالة 4	
	كانا حزينين وساعداني على التغلب على الوضع والإذلال حتى أنجبت .		
ذهبت أولاً إلى كاتب عمومي الذي كتب لي طلب النفقة . وبعد ذلك ذهبت إلى المحكمة	انتظرت سنة دون أن يعود إلى المغرب أو يعد أوراق اللحاق إليه . ذهبت بعد ذلك إلى كاتب عمومي لصياغة طلب النفقة الذي قدمته بعد ذلك إلى المحكمة . وبمجرد إبلاغه بذلك من طرف عائلته ، عاد وقدم طلب العودة إلى منزل الزوجية ضدي . رأيت أنني سأترك مع عائلته أو عائلتي بدون مصاريف وتقدمت بطلب الطلاق	الدرك كاتب عمومي محكمة منظمة	ما هي المؤسسات/الآليات التي استخدمتها لتقديم الشكاية؟ قم بتسميتهم وترتيبهم من الأول إلى الأخير (قائمة)
جارتني	لا ، والدي هو من شجعني	جارتني نصحتني بذلك	هل ذهبت إلى هذه المؤسسات بمحض إرادتك ، أم أنك اتبعت نصيحة أحدهم؟ قائمة (فرد من العائلة ، صديق ، جمعية ، الخ .)
بعد شهر من حدوث المشكلة	بعد ١ سنة	ذهبت إلى الشرطة في نفس اليوم . تركت بيت الزوجية وذهبت إلى والدي حيث مكثت لمدة عام دون أن أفعل أي شيء وأعيش في خوف لأنه دخل السجن عدة مرات .	متى التحقت بهذه المؤسسات؟
ذهبت إلى مكتب طلب النفقة . أخبروني أنه ليس علي أن أدفع أي شيء . استدعاني المفوض القضائي لحضور الجلسة لكنه طلب مني دفع 4000 درهم على الرغم من أنني لا أملك المال . لم يرحب بي أحد ، ولا حتى المساعدة الاجتماعية . لم أكن أعرف إلى أين أتوجه لولا مساعدة امرأة (لا تعمل في المحكمة) أرشدتني للقيام بما يجب . لم يعاملوني بشكل جيد	رحبوا بي ، رغم أن الاستقبال كان سيئاً . شرحت لهم خوفي من أن أجد نفسي بدون نفقة مع طفل وأب غائب . ولم أشعر بأي مساعدة منهم	ذهبت إلى المحكمة لرؤية المساعدة الاجتماعية التي استمعت إلي وحضرت الجلسات . أخبرتهم أنني خائفة لأنه تاجر مخدرات وهو معتقل بانتظام	ما هي طبيعة الخدمات التي تلقيتها (الاستقبال ، الاستماع ، العلاج الطبي ، الخ)؟ هل كانت المعلومات المقدمة والإجراءات الواجب اتباعها واضحة بالنسبة لك؟ هل طرحت الأسئلة وعبرت عن مخاوفك؟ (يتحدث عن كل مؤسسة)
وحدني	رافقني والدي لكنه لم يكن يعرف شيئاً . لقد شعر بالإهانة والظلم ثم عين لي محامياً	لقد تركت وحدني . لم اعرف ماذا أقول . ثم قمت بتعيين محام . اقترضت والدتي المال لدفع أتعابه	ومن الذي دعمك خلال قيامك بهذه الخطوات؟ (مساعدة اجتماعية ، محامي ، الخ .)

حالة 6	حالة 5	حالة 4	
هل واجهت أي صعوبات/مشاكل عند تقديم الشكاية؟ ما طبيعة هذه الصعوبات؟ ما هي المؤسسة التي واجهت معها معظم المشاكل؟ لماذا في رأيك؟	لقد وجدت الأمر صعباً للغاية لأنني لم أكن أعرف شيئاً ولم يكن لدي المال للدفع أتعاب المحامي . اكتشفت بعد ذلك أنه يجب علي أن أدفع تكاليف المفوض القضائي أيضاً الذي طلب مني مبالغ كبيرة رغم أنني لم يكن لدي ما أكله	نعم واجهت صعوبات لأنني لم أكن أعرف أي شيء ولم يوضحوا لي في المحكمة من أتوجه إليه عندما أردت رفع الملف .	الكثير الكثير . حيث ، لم أكن أعرف إلى أين أتجه أو ماذا أفعل . لم يتم توجيهي في المحكمة بل صرخ في وجهي أحد موظفيها . استمعت لي المساعدة الاجتماعية لكنها لم تفهم احتياجاتي . لقد أعطتني التقرير دون أن تخبرني بالجهة التي يجب أن أقدمه لها .
كيف تمكنت من التغلب على هذه الصعوبات؟ من الذي ساعدك؟	لقد تغلبت على هذه الصعوبات بالذهاب للعيش مع والدي حيث استرحت من الضرب والخوف . ساعدتني والديتي المسكينتين كثيراً	أشعر بالحزن الشديد والوحدة وفي حالة صعبة . الله وحده يجانبني ويساعدني . والداي فقيران وأنا حامل .	أصبحت مريضة نفسياً . كنت غاضبة ولكنني تمكنت من التغلب عليها بفضل دعم والدي الذي أعطاني القوة
ما هي الخطوات التي اتخذتها المؤسسات التي اتصلت بها لمتابعة شكايتك؟ هل ساهمت هذه الخطوات في حل قضيتك أم لا؟	واصلت حضور جلسات الاستماع مع المحامي . وساعدت في حل المشكلة على الرغم من طول الإجراءات	لقد قدمت الملف ، وقمت بالدفع ، وصدر الحكم بعد شهرين	كانت الإجراءات طويلة وساهمت في زيادة العنف . لقد عشت أيضاً مع والدي بدون نفقة أو مصاريف ودون منزل الزوجية .
كيف وجدت الوقت الذي استغرقتة الإجراءات؟ ما هو تقييمك لذلك؟	طويلة جداً ، وتتطلب عدة رحلات ، ومكلفة	الحكم بنفقة منخفضة التي لا تكفي لتغطية تكاليفي وتكاليف الحمل	إجراءات طويلة جداً وصعبة وتكاليف كثيرة
ما هو القرار النهائي في قضيتك؟ كيف وجدت هذا القرار؟ ما هو تقييمك له بالنسبة لك وللمعتدي عليك؟	الطلاق	حكم صرف النفقة	الحكم : الطلاق ودفع النفقة
بناء على تجربتك ، كيف تقيم المؤسسات التي التجأت إليها؟	لقد طلبوا الكثير من الرسوم ، وينبغي أن يساعدوا أكثر	إنهم لا يتصرفون بشكل جيد مع النساء . إنهم لا يرشدوننا عندما لا نعرف حتى أين ندخل	سيء بسبب طول الإجراءات والتكاليف الباهظة . ذهبت إلى جلسات المحكمة شخصياً ، واضطرت إلى دفع تكاليف التنقل وتركت طفلي بمفرده . واضطرت أيضاً إلى دفع تكاليف المفوض القضائي لإبلاغ زوجي باستدعائه . كما أن النفقة منخفضة جداً ولم يتم دفعها لأنه يعيش في إيطاليا
هل ستتحذرن نفس الخطوات في حالة تعرضك للعنف مرة أخرى؟ لماذا وكيف؟	نعم ، إذا حصلت على المساعدة	لا ، سأتصل بالجمعية بدلاً من ذلك لأنكم ساعدتوني بعد أن جعلتني المحكمة أخسر شهراً دون أن تشرح لي أي شيء . لقد شرحت لي محتويات وثيقة المحكمة لأنني أمية وساعدتني .	لا ، لن أنتظر سنة كاملة لتتم الإجراءات . هناك الكثير من الصعوبات والإجراءات طويلة جداً . لا تعرف النساء أن هناك جمعيات يمكنها مساعدتهن .

حالة 6	حالة 5	حالة 4	حالة 4
عليهم أن يتصرفوا معنا بشكل أفضل في المحكمة وألا يطلبوا منا أشياء ليس لدينا القدرة على القيام بها لأنني لا أعمل . يجب عليهم مساعدتنا	يمكن للجمعيات أن تلعب دوراً مهماً في توجيه النساء لأن هناك نساء لم يدرسن/أميات والتكاليف مرتفعة جداً . ويجب إرشادهن إلى أين يذهبن وكيف يحصلن على المساعدة .	عليهم أن يساعدونا في تغطية التكاليف القانونية الباهظة للغاية ، مبلغ 14000 درهم أمر معقد للغاية . ترغب العديد من النساء في الطلاق لكن ليس لديهن الإمكانيات اللازمة للقيام بذلك فيضطرن للبقاء رغم العنف	ماذا تقترح لرعاية ومراقبة جيدة للنساء ضحايا العنف؟ ما الذي تقترحه لضمان حصول النساء ضحايا العنف على تكفل وتتبع جيدين؟
نعم لقد ساعدت على ذلك . عندما ذهبنا لتقديم ملفي إلى المحكمة ، أعادونا وطلبوا منا القيام بذلك عبر الإنترنت . لم يرحبوا بنا وأغلقت المحاكم . بمجرد إعادة فتح المحاكم ، طلبوا منا بطاقة التطعيم باللقاح قبل الولوج إلى المحكمة	نعم ، لقد ساهم في زيادة العنف . حدثت مشكلتي قبل كوفيد-19 ولكنني أعلم أن المحاكم كانت مغلقة	نعم . كان الأمر صعباً ، لقد عانى الناس كثيراً من إغلاق المحاكم وقلة الموارد بسبب فقدان الوظائف	هل تعتقد أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة ضد فيروس كورونا ساهمت في زيادة العنف ضد المرأة (إغلاق المحاكم ، تقييد التنقل ، الحجر الصحي ، إلخ)؟
نعم . ذهبت إلى المحكمة لكنها كانت مغلقة . بمجرد إعادة فتحها ، طلبوا منا بطاقة التطعيم باللقاح قصد السماح لنا بالولوج إليها . وحتى عندما دخلنا ، لم يكن هناك من يرشدنا أو يقدم لنا المعلومات .		ذهبت إلى المحكمة لكنها كانت مغلقة	هل الجأت إلى أي مؤسسات قانونية أثناء الجائحة؟ إذا كان الأمر كذلك ، أي منها؟ ما هي الخطوات التي تم اتخاذها؟
لم أعرف ماذا أفعل وكانت المحكمة مغلقة . لقد طلبوا مني إرسال الملف عبر الإنترنت ولكنني لم أعرف كيفية القيام بذلك		أغادر مرة أخرى ، عندما أجد المحكمة مغلقة وأعود إلى المنزل	ما هي الصعوبات التي واجهتها عند معالجة شكايته ضد العنف؟ كيف يمكنك تقييمها؟
نعم ، كانت المحكمة مغلقة ولم يكن هناك أي أحد يمكننا أن نطلب منه معلومات .		نعم ، لقد عانت المرأة من إغلاق المحاكم ، وفقدان الوظائف ، وتزايد العنف	هل كان للجائحة تأثير على التكفل بالنساء ضحايا العنف والنظر في حالاتهن؟ كيف حصل ذلك؟
ويجب ألا تستغرق الإجراءات وقتاً طويلاً وأن تكون أكثر بساطة ، ويجب ألا تغلق المحاكم أبوابها	يجب عدم إغلاق المحاكم . ويجب أن يكون هناك المزيد من الإرشاد والدعم والاستماع من قبل الجمعيات ، خاصة بالنسبة للنساء الأميات اللاتي لا يعرفن إلى أين يتجهن .	نحن بحاجة للمساعدة ونحتاج أن يفتحوا لنا الأبواب لأننا نعاني كثيراً . ليس لدينا عمل ويجب عليهم تحسين استقبال الضحايا من النساء	ما هي اقتراحاتكم لتحسين الخدمات أثناء الجائحة أو الأزمات المشابهة؟

حالة 9	حالة 8	حالة 7	
31	21	49	السن
بن جرير	بن جرير	سيدي غانم إقليم الرحامنة	مكان الولادة
بن جرير	بن جرير	بن جرير	مكان الإقامة
مطلقة	متزوجة	متزوجة	الحالة الاجتماعية
2	0	5	عدد الأطفال
خارج المدرسة	ابتدائي	غير متمدرسة	المستوى الدراسي
لا	لا	لا	تكوين مهني
غير نشيطة	غير نشيطة	نشيطة	المهنة
-		عضو في جمعية تعاونية	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاوله؟
-		مخبزة وحلويات	طبيعة المهنة
يعمل بالمدينة الخضراء بن جرير	جندي	عاطل عن العمل	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
بين 3001 و5000 درهم	بين 3001 و5000 درهم	-	الراتب الشهري (تقريباً)
كان يضربني ويتصرف بشكل سيء تجاهي . وبمجرد إنجاب الأطفال ، طلب مني أن أذهب لأعمل لإعالتهم .	ضربات باليد وجروح	الشتائم والسب والقذف والضرب والجرح	ما نوع العنف الذي كنت عرضة؟
زوج	زوج	زوج	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟
لا نعيش دائماً في مشاكل . لا يغطي تكاليفي وتكاليف أطفالي . طلب مني أن أذهب وأعيش مع والدي . لقد أهانني وضربني . فهو لا يعطيني أي شيء أطلبه	كنا على علاقة قبل الزواج ولم يوافق والداه على زواجنا أبداً . وبعد خلاف كبير ، ذهبت معه إلى المدينة التي يعمل فيها وعشنا معاً . بعد أن حملت ، بدأت المشاجرات . حتى أنه أهانني في الشارع أمام الجميع	نحن نواجه مشاكل وخلافات منذ زواجنا عام 2001 . يضربني ويهينني أمام أبنائي والناس الآخرين . لقد كنت صبوراً دائماً ، ولكنه بالغ مؤخراً لأنه أراد أن يهددني بالسكين	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟
كرهت نفسي وكرهته . راودتني أفكار انتحارية . لقد التزمت الصمت وانتظرت . لم يكن لدي مكان لأذهب إليه لأن والدي أعمرى وعاطل عن العمل	شعرت بالإقصاء والضعف والإهمال	شعرت بأني بلا قيمة لها وعديمة الفائدة . كلما زاد العنف ، زاد تأثيره عليّ وعلى أبنائي أيضاً . اصبرت من أجلهم لكنني لم أرى ابتساماتهم أبداً . كان ابني الأكبر دائماً خارج المنزل وكان أبنائي هم من أفنعوني بالطلاق منه	كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟
دائماً منذ أن تزوجنا	عدة مرات	عدة مرات	كم مرة تكرر هذا العنف؟

حالة 9	حالة 8	حالة 7	
لا أبداً، لا مع أهلي ولا مع الجيران	لا ، لقد نشأت في بيئة عائلية مستقرة	أبداً	ما هي أشكال العنف الموجودة في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل وقع أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ وكم مرة؟
لا أحد لأننا كنا نعيش وحدنا بعيداً عن الناس . أول مرة ضبطته مع امرأة أخرى في منزلنا وعندما أبلغته أن فعله غير مقبول ضربني علماً أن الشرطة بعيدة عن منزلنا	امرأة من أفراد الأسرة	أطفالي ، وخاصة الأصغر منهم	من كان حاضراً وقت تعرضك للعنف (الأسرة ، زملاء العمل ، الجيران ، الشهود في الشارع ، الخ)؟
	ولم تدلي بشهادتها في المحكمة خوفاً منه	كانوا يصرخون مطالبين والدهم بالتخلي عني	ماذا كان رد فعلهم؟
	الخوف من المشاكل	رد فعل طبيعي لرؤية والدتهم تتعرض للضرب . لولاهم لكان قد قتلني بالفعل	كيف استقبلت رد فعلهم؟ هل كنت راضية؟
وبعد مرور عام ، انضمت إلى الجمعية التي نصحتني	تركته وذهبت للعيس مع والدي بصحبة أختي . المؤسسة الأولى التي ذهبت إليها هي المستشفى حيث حصلت على شهادة طبية تفيد بأنه لدي عجز مدته 16 يوماً . ثم ذهبت إلى الشرطة التي وجهت لي تهمة الاعتداء والضرب . ثم توجهت إلى جمعية الشروق للحصول على المشورة والدعم النفسي والتوجيه .	ذهبت أولاً عند والدي ثم إلى الشرطة . أخبرني والدي أن أنتظر وأعود إلى المنزل . لم ترغب الشرطة في رفع في تحرير محضر وطلبوا مني العودة إلى المنزل ، لكنني لم أرغب في ذلك . ثم استمعوا إلي وحرروا المحضر	من أبلغت أول مرة عن العنف الذي تعرضت له ولمن طلبت المساعدة (الأسرة ، الشرطة ، الجمعية ، المستشفى ، الخ)؟ متى قمت بذلك (في نفس اليوم ، في اليوم الموالي ، بعد أسبوع ..)؟ ماذا كانت ردة فعلهم؟
ذهبت أولاً إلى كاتب عمومي ثم إلى المحكمة حيث مثلت أمام وكيل الملك	المساعدة الاجتماعية أرشدتني على صعيد المستشفى . ثم الشرطة التي قامت بتحرير المحضر . رحبت بي الجمعية بشكل جيد وقدمت لي المشورة القانونية والتوجيهات	الشرطة لتقديم شكاية . الجمعية للحصول على المشورة	ما هي المؤسسات/الآليات التي التجأت إليها لتقديم الشكاية؟ قم بتسميتهم وترتيبهم من الأول إلى الأخير (قائمة)
أعطتني الجمعية نصيحة جيدة	عن طيب خاطر بصحبة أختي	بإرادتي الحرة	هل ذهبت إلى هذه المؤسسات بمحض إرادتك ، أم أنك اتبعت نصيحة أحدهم؟ قائمة (فرد من العائلة ، صديق ، جمعية ، الخ .)
انتظرت سنة قبل أن أتقدم بشكاية	بعد يوم من تركي لزوجي	في نفس اليوم الذي تعرضت فيه للعنف	متى التجأت إلى هذه المؤسسات؟

حالة 9	حالة 8	حالة 7	
ذهبت إلى المحكمة وحدي ، ولم يرحب بي أحد . وبما أنني لم أكن أعرف ماذا أفعل ، سألت وذهبت إلى القبضة لدفع الرسوم	أرشدتني الجمعية وشرحت لي حقوقي كزوجة .	رحبت بي الشرطة واستمعت إلي وحررت المحضر . رحبت بي الجمعية واستمعت إلي وأرشدتني . ونصحوني بمواصلة العملية	ما هي طبيعة الخدمات التي تلقيتها (الاستقبال ، الاستماع ، العلاج الطبي ، الخ)؟ هل كانت المعلومات المقدمة والإجراءات الواجب اتباعها واضحة بالنسبة لك؟ هل طرحت الأسئلة وعبرت عن مخاوفك؟ (يرجى ذكر جميع المؤسسات)
واجهت الكثير من الصعوبات على مستوى المحكمة . لم يشرحوا لي أي شيء ، كنت أسألهم في كل مرة وكان الأمر مؤلماً للغاية . ولم يخبروني بوجود أمساعدة اجتماعية يمكنها الاستماع إلى وإرشادي	لا ، لم أواجه أية صعوبة والدي	وحيد	ومن الذي دعمك خلال قيامك بهذه الخطوات؟ (مساعدة اجتماعية ، محامي ، الخ .)
واصلت الذهاب إلى المحكمة وحدي . لقد ساعدتني الجمعية		لا ، ولكنني بدأت للتو في العملية	هل واجهت أي صعوبات/مشاكل عند تقديم الشكاية؟ ما طبيعة هذه الصعوبات؟ ما هي المؤسسة التي واجهت معها معظم المشاكل؟ لماذا في رأيك؟
حكم	الشرطة : محضر بالشكاية المستشفى : شهادة طبية الجمعية : النصح والإرشاد	لم تغلب بعد على الصعوبات لأنني مازلت أخوض في هذه العملية . عائلتي تدعمني لكنها لا تستطيع أن تفعل الكثير	كيف تمكنت من التغلب على هذه الصعوبات؟ من الذي ساعدك؟
طويلة جدا . عانيت كثيرا . يجب عليهم تسريع الأحكام لأنه لم يكن لدي المال لتغطية تكاليفي وتكاليف أطفالي	نصيحة جيدة والتوجيه	لا أعرف حتى الآن لأن الإجراءات لا تزال جارية	ما هي الخطوات التي اتخذتها المؤسسات التي اتصلت بها لمتابعة شكايتك؟ هل ساهمت هذه الخطوات في حل قضيتك أم لا؟
الحكم على ملف طلب النفقة ثم حكم الطلاق	قيد الإنجاز	لا أعرف لأنني قدمت الشكاية منذ وقت ليس ببعيد	كيف وجدت الوقت الذي استغرقته الإجراءات؟ ما هو تقييمك لذلك؟
غير مرضية للغاية لأن مبلغ النفقة ضئيل لقد عانيت كثيراً وأنفقت مبالغ مالية كبيرة		قيد الإنجاز	ما هو القرار النهائي في قضيتك؟
استقبال سيء في المحكمة . على مستوى الجمعية فقط أخذوا الوقت الكافي لقراءة ملفي وإرشادي	أهمية النصح والإرشاد	-	كيف وجدت هذا القرار؟ ما هو تقييمك له بالنسبة لك وللمعتدي عليك؟
لا ، لن أنتظر كل هذا الوقت ، إنه طويل جداً . سأدافع عن نفسي في المرة القادمة	نعم وقبل كل شيء اطلب المشورة من الجمعية	لقد فعلوا حتى الآن ما هو ضروري معي	بناء على تجربتك ، كيف تقيم المؤسسات التي التجأت إليها؟
حسن السلوك ، وإعطاء الوقت للنساء ضحايا العنف وشرح الأمور لهم . خدمات مجانية	التوجيه والمشورة والتوعية للنساء ضحايا العنف . الشفافية والاستقامة	نعم بسبب إغلاق المحاكم وزيادة المشاكل . استمعت الجمعية للنساء عبر الهاتف	هل ستتخذين نفس الخطوات في حالة تعرضك للعنف مرة أخرى؟ لماذا وكيف؟

حالة 9	حالة 8	حالة 7	
نعم ، لم تتمكن حتى من العثور على وسيلة نقل للذهاب إلى المحكمة ، وبمجرد وصولنا طلبوا منا المغادرة	نعم بسبب إغلاق المحاكم وزيادة المشاكل . استمعت الجمعية للنساء عبر الهاتف	-	ما الذي تقترحه لضمان حصول النساء ضحايا العنف على تكفل وتبع جديدين؟
المحكمة لم تفعل شيئاً لأنها كانت مغلقة ولم تستجب لطلباتنا	-	-	هل تعتقدين أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة ضد فيروس كورونا ساهمت في زيادة العنف ضد المرأة (إغلاق المحاكم ، تقييد التنقل ، الحجر الصحي ، إلخ)؟
بشكل هائل . لم يرحبوا بنا عندما ذهبنا إلى المحكمة . لم نتمكن من فعل أي شيء . خاصة وأننا لم يكن لدينا عمل ولم يكن لدينا أي شيء نأكله	لا أعرف	مطلوب تكفل جيد بالنساء ضحايا العنف وتتبع الملفات في جميع المراحل .	هل الجأت إلى أي مؤسسات قانونية أثناء الجائحة؟ إذا كان الأمر كذلك ، أي منها؟ ما هي الخطوات التي تم اتخاذها؟
نحن بحاجة إلى المساعدة والمواكبة . لا ينبغي لهم أن يطلبوا منا المغادرة ، بل أن يوضحوا لنا ما يجب أن نفعله	لا أعرف	فتح المحاكم واستقبال للنساء ضحايا العنف	ما هي اقتراحاتكم لتحسين الخدمات أثناء الجائحة أو الأزمات المشابهة؟

حالة 12	حالة 11	حالة 10	
46 سنة	20	20	السن
سلا	بن جرير	الرحامنة	مكان الولادة
سلا	بن جرير	الرحامنة	مكان الإقامة
متزوجة	متزوجة	متزوجة	الحالة الاجتماعية
2	0	1	عدد الأطفال
ثانوي	ابتدائي	ثانوي	المستوى الدراسي
لا	لا	لا	تكوين مهني
غير نشيطة	عاطلة عن العمل	غير نشيطة	المهنة
-	-	-	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاوله؟
-	-	-	طبيعة المهنة
سائق حافلة	في شركة بناء	مستخدم	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
بين 3001 و5000 درهم	بين 3001 و5000 درهم	بين 2001 و3000 درهم	الراتب الشهري (تقريباً)
العنف الجسدي ، الضرب والجرح ، الشتائم والسب والإهانة	العنف النفسي والضرب والجرح الشتائم والسب والقذف	الشتائم والسب والقذف ، عدم الإنفاق على الأسرة ، والطرده من بيت الزوجية	ما نوع العنف الذي كنت عرضة؟

حالة 12	حالة 11	حالة 10	
زوج	زوج	زوج	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للتعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟
تعرضت للتعنف من زوجي وأمه وأخته . لقد ضربني وأهانني وطرمني عدة مرات . وفي كل مرة كنت أسامحه وأعود إليه من أجل الأولاد (البنات والصبي) . كنا نعيش مع والدته في نفس المنزل ، لقد أهانتني وشوهت سمعتي وكسرت أثاثي وأغراضي ذات مرة . ثم تقدمت بشكاية إلى النيابة العامة ، وكانت تكرهني أكثر . لقد هددني بالقتل وأراد أن يشعل النار في منزلنا . كما أساء معاملتنا ابنتنا الكبرى بوضع كابل كهربائي حول رقبتها . لقد تركنا جائعين وأخذ أموالنا	كنت على علاقة مع زوجي قبل الزواج . بعد أسبوع من الزفاف بدأت الخلافات بسبب مكان الإقامة لأنني كنت أعيش في المدينة ولكن بعد الزواج أخذني للعيش في البداية مع والدته وأخته في ظروف غير صحية (لا يوجد ماء صالح للشرب) . طردني من المنزل بدون نفقة وعدت للعيش معه بعد 4 أشهر ، فوجدت نفس مشاكل السكن والإهمال وعدم تغطية المصاريف وغيرها	في بداية زواجنا ، كان لطيفاً وحسن التصرف معي . لكنه غير سلوكه تجاهي . كنا نعيش مع والديه وصبرت على ذلك طويلاً . في كل مرة أخبره أنني بحاجة إلى المال ، كان يرفض ويطلب مني الصمت وأن أقوم بالأعمال المنزلية لوالديه وأنه يدفع بالفعل مقابل ما أكله . كان يبحث عن أسباب ليتشاجر معي ، حتى لو لم أفعل شيئاً وبدأ في شتمني	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟
أشعر بالإهانة وأصبحت مريضة نفسياً . وفي كل مرة كنت أهدهه بتقديم شكاية ، كان يخبرني أنه مستعد للذهاب إلى السجن وأنه لن يدفع لي أي نفقة أبداً . كنت أخشى ألا يؤدي ذلك إلى أي نتيجة ، وأن يستغرق الأمر وقتاً طويلاً ، وألا يكون لدي ما يكفي من المال لتغطية تكاليفي وتكاليف أطفالي . لقد مرض أطفالي أيضاً	لقد شعرت بالخجل والخوف . لقد عانيت كثيراً وأعاني من القلق والمشاكل النفسية	الإذلال والظلم . انتظرت لأنني حملت بعد ذلك مباشرة ولم أستطع من المغادرة	كيف كان شعورك عندما تعرضت للتعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟
عدة مرات	عدة مرات	طوال الوقت	كم مرة تكرر هذا العنف؟
هناك الكثير من العنف بين الجميع	أبداً	لا ، كل من في القرية متزوج ولم أر قط نفس العنف الذي عانيت منه	ما هي أشكال العنف الموجودة في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل وقع أي شخص مقرب منك ضحية للتعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ وكم مرة؟
أبي وامي . حماتي وأخت زوجي وإخوته . لقد أنفق كل أمواله على الكحول . أخبرني أنه لا يعمل واكتشفت لاحقاً أنه كان لديه عمل وكان يتقاضى ما بين 4000 إلى 5000 درهم	حماتي وأخت زوجي رأتاه وهو يضربني	حماتي ، وحماتي	من كان حاضراً وقت تعرضك للتعنف (الأسرة ، زملاء العمل ، الجيران ، الشهود في الشارع ، الخ)؟

حالة 12	حالة 11	حالة 10	
كان والدي وجيراني غاضبين مما يحدث . أهانتني والدته ، وأخذت خاتم زواجي ذات مرة وطلبت مني أن أذهب لتقديم طلب الطلاق	لا يمكنهم فعل أي شيء حيال ذلك . هدأتني أخته وأخبرتني أنها ستتحدث معه ولكن دون جدوى .	شاهدوه وهو يهينني ولم يقولوا له شيئاً . كما أهانوني وطلبوا مني أن أطيعه والتزام الصمت وإلا فسوف يضربونني أيضاً	ماذا كان رد فعلهم؟
تعرضت والدي للعنف وتعرضت للضرب على يد زوجي . لقد تعرض والداي للعنف معي وأنا راضية جداً عن دعمهما	لا أفهم رد فعلهم	سيئة للغاية . لقد أذلوني وأذوني دون أي رحمة . لا ، لم أكن راضية لأنني كنت أمل أن يحسنوا التصرف معي ولا يسمحوا له بضربي . لقد ساهموا في العنف بإهانتهم لي	كيف استقبلت رد فعلهم؟ هل كنت راضية؟
والداي	أخبرت أمي وأختي بكل شيء وكانتا حزينين . وفي اليوم التالي ذهبت إلى الجمعية مع والدي وأخبرتهم بما حدث . رحبوا بي واستمعوا إلي وأرشدوني ونصحوني ورفعوا من وعبي	والداي . وبعد الوضع مباشرة ، تزايد العنف . رغم ذلك صبرت ولكن عندما طلبت منه التوقف ، طردني . صدم والداي من رد فعله وعنفه وتساءل كيف استطعت أن أحمله كل هذا الوقت .	من أبلغت أول مرة عن العنف الذي تعرضت له ولما طلبت المساعدة (الأسرة ، الشرطة ، الجمعية ، المستشفى ، إلخ)؟ متى قمت بذلك (في نفس اليوم ، في اليوم الموالي ، بعد أسبوع ..)؟ ماذا كانت ردة فعلهم؟
ذهبت إلى المحكمة والشرطة الذين شرحوا لي ما يجب أن أفعله وقدمت شكاية بشأن العنف وطلبت دفع نفقتي	الجمعية التي رويت لها قصتي ونصحنتني . المحكمة التي قدمت لها شكاية بشأن العنف	ذهبت إلى كاتب عمومي الذي كتب الشكاية وطلب الحصول على النفقة . لقد رفعت القضية في المحكمة	ما هي المؤسسات/الآليات التي التجأت إليها لتقديم الشكاية؟ قم بتسميتهم وترتيبهم من الأول إلى الأخير (قائمة)
غادرت وحدي لكن عائلتي شجعنتني على تقديم شكاية ومقاضاته . لم أتمكن من توكيل محام لأنه طلب مستحقاته ولم يكن لدي مال	بإرادتي الحرة . رافقتني والدي إلى الجمعية وإلى المحكمة	لقد نصحتني والدي وأمي	هل ذهبت إلى هذه المؤسسات بمحض إرادتك ، أم أنك اتبعت نصيحة أحدهم؟ قائمة (فرد من العائلة ، صديق ، جمعية ، إلخ .)
في فترة تعرضي للعنف	في اليوم الموالي	بعد شهر من طردي من بيت الزوجية لأننا توقعنا قدومه للاعتذار ولو من أجل ابنتنا التي كان عمرها 6 أشهر	متى التجأت إلى هذه المؤسسات؟
المحكمة : الاستقبال والنصح	الجمعية : الاستقبال والاستماع والنصيحة المحكمة : أرشدتني المساعدة الاجتماعية وشرحت لي الخطوات الواجب اتباعها فيما يتعلق بالشكاية والمحكمة وطلب الطلاق للشقاق	عندما ذهبت إلى المحكمة لم أكن أعرف لمن أبدأ ولم أجد أحداً ليشرح لي الأمور . انتهى بي الأمر بسؤال الأشخاص الآخرين الذين حضروا إلى المحكمة وكانوا يعانون أيضاً من مشاكل . بمجرد وصولي إلى المكتب ، لم تشرح لي المرأة التي تعمل هناك أي شيء . أخذت ملفي وأعطتني الاستدعاء وطلبت مني أن أدفع تكاليف المفوض القضائي . ولم تستمع إلي حتى أو تطرح أسئلة حول حالتي	ما هي طبيعة الخدمات التي تلقيتها (الاستقبال ، الاستماع ، العلاج الطبي ، إلخ)؟ هل كانت المعلومات المقدمة والإجراءات الواجب اتباعها واضحة بالنسبة لك؟ هل طرحت الأسئلة وعبرت عن مخاوفك؟ (يرجى ذكر جميع المؤسسات)

حالة 12	حالة 11	حالة 10	
	كل شيء سار على ما يرام ، لا توجد مشاكل	والدي . اضطررنا لتوكيل محام فيما بعد لأننا فوجئنا بتقديم زوجي لطلب العودة إلى منزل الزوجية بمجرد استلامه طلب النفقة .	ومن الذي دعمك خلال قيامك بهذه الخطوات؟ (مساعدة اجتماعية ، محامي ، الخ .)
إجراءات المحكمة طويلة جداً	تمكنت من التغلب على الصعوبات بفضل دعم والدتي	الكثير من الصعوبات لا أحد يشرح لي أو ينصحنني في المحكمة ولا حتى المحامي . فقط عندما جئت إلى الجمعية فهمت لأنهم شرحوا لي الأمور	هل واجهت أي صعوبات/مشاكل عند تقديم الشكاية؟ ما طبيعة هذه الصعوبات؟ ما هي المؤسسة التي واجهت معها معظم المشاكل؟ لماذا في رأيك؟
لا أحد باستثناء عائلتي	الجمعية : الاستقبال والاستماع والنصيحة . المحكمة : الشكاية والمحكمة وطلب الطلاق للشقاق	الصبر ، وذلك بفضل والدي	كيف تمكنت من التغلب على هذه الصعوبات؟ من الذي ساعدك؟
استغرقت الإجراءات وقتاً طويلاً وصلت إلى عامين	طويلة	واصلت متابعة قضيتي وحضور الجلسات مع المحامي رغم أنني وابنتي لم نحصل على النفقة	ما هي الخطوات التي اتخذتها المؤسسات التي اتصلت بها لمتابعة شكايتك؟ هل ساهمت هذه الخطوات في حل قضيتك أم لا؟
طويل جدا	غير راضية	طويلة . استغرق إصدار حكم الحصول على النفقة وقتاً طويلاً واضطرت إلى دفع أتعاب المحامي على الرغم من أنني وأبي لا نستطيع تحمل ذلك .	كيف وجدت الوقت الذي استغرقته الإجراءات؟ ما هو تقييمك لذلك؟
لقد قدمت شكاية واستغرق الأمر وقتاً طويلاً . وفي النهاية ، قيل لي إنني لن أحصل على حقوقي . أخبرني أنه سيكون مستعداً للذهاب إلى السجن بدلاً من أن يدفع لي نفقتي عندما أحتاج إلى المال لإطعام أطفالي	لقد مررت بتجربة صعبة للغاية	حكم بصرف النفقة	ما هو القرار النهائي في قضيتك؟
الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً جداً .	طويلة جداً ولم أحصل على أي نتيجة بعد	مبلغ النفقة قليل جداً ولا يكفي لتغطية مصاريفي ومصاريف ابنتي بعد الطلاق	كيف وجدت هذا القرار؟ ما هو تقييمك له بالنسبة لك وللمعتدي عليك؟
لا ، لأننا لا نستطيع الحصول على العدالة	يجب توفير تكفل جيد للنساء ضحايا العنف ، ويجب إخبارهم بكيفية تقديم الشكاية ومرافقتهم إلى المحكمة	ليس لديهم أي حساسية تجاه النساء المعنفات . فهم لا يسألونهم عما يحتاجه أو يدلوهن على الطريق الذي يجب أن يتبعوه	بناء على تجربتك ، كيف تقيم المؤسسات التي التجأت إليها؟

حالة 12	حالة 11	حالة 10	
المساعدة المالية للنساء ضحايا العنف لأنهم بحاجة إلى تكاليف التنقل (مثل الحافلات) وأتعاب المحاماة وتكاليف التقاضي التي لا تشجعهم	نعم ، كان هناك الكثير من العنف وكانت المحاكم مغلقة . كانوا يتلقون الطلبات فقط عبر الهاتف وعبر الإنترنت . تلقت الجمعيات طلبات من النساء ضحايا العنف عبر الهاتف	في المرة القادمة سأسعى لتحقيق العدالة على الفور ولن أعرض للإذلال	هل ستتخذين نفس الخطوات في حالة تعرضك للعنف مرة أخرى؟ لماذا وكيف؟
-	لا	يجب أن يكون لديهم تكفل أفضل للنساء ضحايا العنف وأن يأخذوا في الاعتبار الظلم والعنف الذي عانينا منه .	ما الذي تقترحه لضمان حصول النساء ضحايا العنف على تكفل وتتبع جيديين؟
	-	لقد أغلقت المحاكم ، وفقد الناس وظائفهم ، وهناك الكثير من الفقر	هل تعتقدين أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة ضد فيروس كورونا ساهمت في زيادة العنف ضد المرأة (إغلاق المحاكم ، تقييد التنقل ، الحجر الصحي ، إلخ)؟
	-		هل الجأت إلى أي مؤسسات قانونية أثناء الجائحة؟ إذا كان الأمر كذلك ، أي منها؟ ما هي الخطوات التي تم اتخاذها؟
-	الخدمات بحاجة إلى تحسين	يجاد حل بديل بدلاً من إغلاق المحاكم وتقديم خدمات مجانية للنساء ضحايا العنف وأولئك الذين تم طردهن من منازلهم	ما هي اقتراحاتكم لتحسين الخدمات أثناء الجائحة أو الأزمات المشابهة؟

حالة 15	حالة 14	حالة 13	
33	42	20 سنة	السن
بن جرير	بركان	بن جرير	مكان الولادة
بن جرير	بركان	بن جرير	مكان الإقامة
متزوجة	متزوجة	عازبة	الحالة الاجتماعية
4	2	1	عدد الأطفال
ابتدائي	غير متمدرسة	ثانوي	المستوى الدراسي
لا	لا	لا	تكوين مهني
غير نشيطة	نشيطة	غير نشيطة	المهنة
-	خادمة	-	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاوله؟
-	عاملة تنظيف	-	طبيعة المهنة
عاطل عن العمل	فلاح	-	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
	أقل من 2000 درهم	-	الراتب الشهري (تقريباً)
العنف المنزلي والنفسي	الاعتداء والعنف النفسي بسبب خوفي من المعتدين علي	العنف والاعتصاب والحمل	ما نوع العنف الذي تعرضت له؟

حالة 15	حالة 14	حالة 13	
زوج	جار	جار	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟
لقد عانيت من العنف من زوجي منذ بداية زواجنا . لقد ضربني بيده وبعضي خشبية . منذ عام 2019 ذهبت إلى والداي بدون نفقة فقررت العودة إلى بيت الزوجية من أجل أطفالي . وبمجرد عودتي ، استمر في ضربي وترك ندبة على وجهي . يتعاطى المخدرات والحشيش	كنت أعمل في مزرعة وأخبرتني إحدى زملائي أن هناك أشخاصا يبحثون عني لأنهم كانوا يشكون من أن ابني ضرب طفلاً آخر . دخلت زوجة الجيران وابن عمها أولاً وضربوني لكنني قاومت . وبعد ذلك جاء زوجها وضربني على فكي وركلني	التقيت بجاري في الشارع في طريقي إلى المدرسة . تعطلت دراجتي ، فعرض أن يأخذني إلى المدرسة بالسيارة . أخذ رقم هاتفي ليأتي لاصطحابي في وقت متأخر بعد الظهر . واستمر في الكتابة لي من وقت لآخر . ويوم الحادثة التقيته في الشارع وطلب مني مرافقته بالقرب من منزله لأنه نسي سترته . وبمجرد وصولنا ، أدخلني إلى المنزل وضربني واغتصبني . سمعت أمه صراخي ، لكنه أغلق فمي وأخبرها أن مصدره التلفاز	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟
الضعف والذل	شعرت بالإهانة لأنني امرأة وكان هناك العديد منهم . كنت أحشى أن يهاجموني أو يهاجموا ابني مرة أخرى	الشعور بالظلم والإذلال . صرخت لكن لم يسمعي أحد لأنه أغلق فمي . أصبت بمرض نفسي وقمت بعدة محاولات انتحار .	كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟
كل يوم	مرتان	مرة واحدة	كم مرة تكرر هذا العنف؟
لم أر أو سمعت نفس الشيء	تعرضت إحدى جاراتي في القرية للاعتداء من قبل رجل مما أدى إلى إعاقتها (فأق عينها)	أبدا	ما هي أشكال العنف في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل كان أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ كم مرة؟
اطفالي	زميلتي في العمل واثنان من المارة	كانت والدته حاضرة في المنزل	من كان حاضراً وقت تعرضك للعنف (الأسرة ، زملاء العمل ، الجيران ، الشهود في الشارع ، الخ)؟
أطفالي خائفون ويظنون صامتين . لا أقوم بأي ردة فعل عندما أتعرض للضرب والشتائم ، ألتزم الصمت وأعاني	حاولت زميلتي أن تدافع عني ولم تستطع . ولم يتدخل الشاهدان الآخران	سمعت الصراخ في البداية لكنها لم تتحقق	ماذا كان رد فعلهم؟
لا أنفاعل كي لا أتسبب في المزيد من الصدمات لأطفالي	غير راضية ، سلوك مخزي من جانبهم	سيئ ، لو أن والدته عادت إلى الغرفة ، لما حدث كل هذا	كيف كان رد فعلهم؟ هل كنت راضية؟

حالة 15	حالة 14	حالة 13	
التجأت أولاً إلى الجمعية لإثائه عن ضربي بالعصا والعنف الشديد	أبلغت زوجي الذي غضب بما حدث لكنه لم يرغب في إبلاغ الشرطة عنه . ذهبت إلى الشرطة التي أخبرتني أنهم ليسوا مسؤولين عن القرية وأنه يجب علي أن أذهب إلى الدرك . ذهبت إلى الدرك لكنهم لم يرغبوا في فعل أي شيء على الرغم من أنني أظهرت لهم آثار الضرب وطلبوا مني التوقف عن مبالغاتي .	أنا لم أشجبه . وبعد أن اكتشف أنني حامل ، طلب مني ألا أخبر والدي وأنه سيتزوجني . في يوم الوضع ، أخذني إلى المستشفى ليلاً لكنه هرب . أخبرت المستشفى بما حدث واتصلوا بالشرطة	من الذي أبلغت لأول مرة عن العنف الذي تعرضت له ومن الذي طلبت منه المساعدة (الأسرة ، الشرطة ، الجمعية ، المستشفى ، إلخ)؟ متى فعلت ذلك (في نفس اليوم ، في اليوم التالي ، بعد أسبوع . . .)؟ ماذا كان رد فعلهم؟
ذهبت إلى المحكمة لتقديم شكاية . الجمعية نصحتني واستمعت لي ورحبت بي وتواصلت مع زوجي لمحاولة إقامة الصلح بيننا .	مستشفى شرطة الدرك الملكي كاتب عمومي وكيل الملك	في المستشفى ، سجلت المساعدة الاجتماعية حالتي التي تثبت أنني تعرضت للاغتصاب وأصبحت حاملاً ، وحرر ضابط الشرطة محضراً واستدعى والدتي التي لم تكن على علم بالواقعة وحملي . استدعوا المتهم الذي أنكر الحقائق ومثلنا أمام وكيل الملك	ما هي المؤسسات/الآليات التي استخدمتها لتقديم الشكاية؟ قم بتسميتهم بترتيب جهة الاتصال من الأول إلى الأخير (قائمة)
طوعاً ، بمحض ارادتك	بإرادتي الحرة	في فترة الوضع	هل ذهبت إلى هذه المؤسسات بمحض إرادتك ، أم أنك اتبعت نصيحة أحدهم؟ قائمة (فرد من العائلة ، صديق ، جمعية ، الخ .)
بعد بضعة أيام	ذهبت في نفس اليوم عند الكاتب العمومي ووكيل الملك فقط	بعد 9 أشهر	متى التجأت بهذه المؤسسات؟
رحبت بي الشرطة واستمعت إلي . سجلوا الشكاية وكتبوا المحضر . وأخبروني أيضاً أن بإمكانهم احتجازه لكنني رفضت ألغيت متابعته بتهم العنف . أردت فقط تقديم طلب طلاق بسبب الخلاف واتصلت بالكاتب العمومي لصياغته	في المستشفى ، أعطوني مسكنات للألم ورجعت لأطلب شهادة طبية التي كلفتني 100 درهم . أما الشرطة فقالوا لي إنها مسؤولة الدرك . فذهبت إلى الدرك حيث طلبوا مني التوقف عن الاختراع/ إضافة المزيد ، وهم من طلبوا مني الحصول على الشهادة الطبية . ثم توجهت إلى الكاتب العمومي الذي كتب شكايته تقدمت بها فيما بعد إلى وكيل الملك . وعقدت جلسة المحاكمة لكن لم يرغب أي أحد في الإدلاء بشهادته . لم يعطوني أي معلومات مفيدة في المحكمة ولم يستمعوا إلي	الاستقبال ، وصياغة محضر ، والمثول أمام وكيل الملك ، لكنهم لم يجيبوا على أسئلتي	ما هي طبيعة الخدمات التي تلقيتها (الاستقبال ، الاستماع ، العلاج الطبي ، الخ)؟ هل كانت المعلومات المقدمة والإجراءات الواجب اتباعها واضحة بالنسبة لك؟ هل طرحت الأسئلة وعُبرت عن مخاوفك؟ (يتحدث عن كل مؤسسة)

حالة 15	حالة 14	حالة 13	
ليس هناك أي مشكلة	نعم ، واجهت صعوبة كبيرة عندما تقدمت بشكاية إلى الدرك . لم يرغبوا في الاستماع إلي وكتابة المحضر . لقد شعرت بخيبة أمل كبيرة من الإجراءات . في المحكمة طلبوا مني إحضار شهود ، لكنهم لم يوافقوا ولم يأخذوا في الاعتبار الشهادة الطبية . لا أعرف لماذا فعلوا ذلك ولكنني أقول لنفسي أن هناك الكثير من الفساد	صعوبات كثيرة لأنهم استدعوني عدة مرات لاستجابي دون استدعائه . في المحكمة سألتهم لماذا لم يحضر الجلسات ولم يجيبوني ، ربما لأنني فقيرة وليس لدي أحد ليدعمني سوى والدتي	هل واجهت أي صعوبات/مشاكل عند تقديم الشكاية؟ ما طبيعة هذه الصعوبات؟ ما هي المؤسسة التي واجهتك معظم المشاكل معها؟ لماذا في رأيك؟
لقد تغلبت على هذه الصعوبات من أجل أطفالي	ليس بعد لأنني أعاني من إهاناتهم وشتائمهم يوميا	حاولت الانتحار ثلاث مرات ولكنني تراجعته لاحقا لأجل والدتي وابني	كيف تمكنت من التغلب على هذه الصعوبات؟ من الذين ساعدوك؟
الشرطة : الاستقبال الجمعية : الاستقبال ، النصيحة ، الاستماع	حرر الدرك محضرا . نظمت المحكمة جلسة لكنهم طلبوا شهودا مما أضعف موقعي	لقد كانت المحكمة غير عادلة وما زلت أعاني من الظلم والقمع	ما هي الخطوات التي اتخذتها المؤسسات التي التجأت إليها لمتابعة شكواك؟ هل ساهمت هذه الخطوات في حل قضيتك أم لا؟
مدة طويلة	الإجراءات طويلة جداً وغير مرضية بالنسبة لي	طويل جدا	كيف وجدت الوقت الذي استغرقته الإجراءات؟ ما هو تقييمك؟
لا يعطيني شيئا ولا يسأل عن أولاده	غير مرضي لأنهم لم يحققوا لي العدالة . أنا الضحية وعانيت من الظلم أكثر بسبب الحكم لأن المتهم بلا مبادئ ولم يعاقب	الحكم الظالم والمهين في المرحلة الابتدائية (البراءة) ، مما دفعني إلى الانتحار . بعد ذلك تواصلت مع الجمعية التي نصحتني ودعمتني نفسياً ورفعوا الملف أمام محكمة الاستئناف . وبعد أسبوعين ، تم احتجازه وأجروا فحصاً طبياً أثبت أنه والد ابني بنسبة 99.99٪ . وحُكم عليه بالسجن لمدة عام ، وهي فترة قصيرة .	كيف وجدت هذا القرار؟ كيف يمكنك تقييم الأمر فيما يتعلق بك وبالمهاجم الذي اعتدى عليك؟
لا صعوبات	لم يقوموا بعملهم معي . لم يستمعوا إلي ولم يعطوا أي اعتبار للنساء ضحايا العنف .	إنهم لا يساعدون النساء ولا يراعون معاناتهم والظلم الذي يتعرضون له . إنهم لا يبذلون أي جهد للاستماع إليهم	بناء على تجربتك ، كيف تقيم المؤسسات التي التجأت إليها؟
نفس الخطوات	يمكن لأن ذلك هو ما يجب القيام به وإبلاغ السلطات عن العنف	لا لن أقوم بنفس الخطوات سألجأ مباشرة إلى الجمعية التي تقدم لي المساعدة والدعم الذي لم	هل تعتقد أنك ستتخذين نفس الخطوات في حالة تعرضك للعنف مرة أخرى؟ لماذا وكيف؟

حالة 15	حالة 14	حالة 13	
يجب على جميع النساء ضحايا العنف تقديم شكاية واللجوء إلى العدالة والاستعانة بالجمعيات التي تقدم الدعم	الاحترام من طرف المؤسسات . تحقيق العدالة بطريقة منصفة دون تفضيل طرف على الآخر . الاستماع والتوجيه للمرأة وتقديم الدعم النفسي من طرف كل المؤسسات	تتمكن المؤسسات الأخرى من تقديمه .	ماذا تقترح لضمان تكفل وتتبع جيدين للنساء ضحايا العنف؟
-	نعم ، لقد ساهم ذلك كثيرًا لأن الرجال وجدوا أنفسهم في المنزل وكانت هناك مواجهة أكثر مع المرأة . إضافة إلى ذلك ، أصيب الناس بالاكنتاب بسبب الحجر الصحي والخوف من الإصابة بالفيروس	الاستماع إلى النساء ضحايا العنف وأرشادهم وأنصافهم . تقصير المواعيد والحصول على أحكام عادلة وصادقة	في رأيك ، هل تعتقد أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة ضد فيروس كورونا ساهمت في زيادة العنف ضد المرأة (إغلاق المحاكم ، تقييد السفر ، الحبس ، إلخ)؟
التواصل هاتفيا وذهبت بعد ذلك إلى الجمعية وإلى المحكمة بعدما فتحت .	لا	نعم ، لأن المحاكم كانت مغلقة ولم يكن هناك دعم	هل التجأت إلى المؤسسات القانونية أثناء الوباء؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا؟ ما هي الخطوات التي تم اتخاذها؟
لا أعرف	لا	نعم مازلت أتوجه إلى المحكمة لأنه استأنف الحكم في محكمة الاستئناف وأحتاج إلى نسخة من الحكم لتسجيل ابني في الحالة المدنية	ما هي الصعوبات التي واجهتها عند معالجة شكايات العنف؟ كيف يمكنك تقييمها؟
الكثير من العنف	نعم ، لأنه كان هناك صعوبة في الوصول إلى المؤسسات البعيدة أو المغلقة	المحكمة مغلقة وأنا اقترضت المال لدفع مصاريف السفر وأنا عاطلة عن العمل وليس لدي حتى ما يكفي لتغطية نفقات طفلي نعم ، لأن العنف يزداد عندما تغلق المحاكم وتبقى القضايا معلقة	هل كان للجائحة تأثير على التكفل وعلاج حالات النساء ضحايا العنف؟ كيف؟
فتح المحاكم والترحيب بالنساء ضحايا العنف	إنشاء خطوط هاتفية خاصة للنساء ضحايا العنف	الاستماع إلى النساء ضحايا العنف ، والنصح والإرشاد ، والعدالة والنزاهة ، وتقصير المواعيد الإجرائية ، والأحكام العادلة	ما هي اقتراحاتكم لتحسين الخدمات أثناء الجائحة أو الأزمات المشابهة؟

حالة 18	حالة 17	حالة 16	
36 سنة	18 سنة	38	السن
الرباط	الرباط	بن جرير	مكان الولادة
الرباط	سلا	بن جرير	مكان الإقامة
متزوجة	متزوجة	مطلقة	الحالة الاجتماعية
2	1	3	عدد الأطفال
ثانوي	ثانوي	غير متمدرسة	المستوى الدراسي
لا	لا	لا	تكوين مهني
نشيطه	غير نشيطه	نشيطه	المهنة
عاملة نظافة	-	خادمة	إذا كانت نشيطه ، ما العمل الذي تزاوله؟
التنظيف في المنازل والشركات	-	عاملة تنظيف	طبيعة المهنة
مستخدم في شركة وصاحب سيارة أجرة	بناء	قطاع البناء	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
بين 3001 و5000 درهم	أقل من 2000 درهم	أقل من 2000 درهم	الراتب الشهري (تقريباً)
السبب والسباب أمام الجيران . الضرب والجرح والتهديد بالقتل وعدم تغطية نفقات الأسرة	الاغتصاب والعنف الجسدي مع الضرب والجرح ، والعنف النفسي ، والتهديد بالسكين	منذ بداية زواجنا كان يضربني ويهددني بالسلاح الأبيض . كان يطردني وأولادي خارج المنزل ولا يغطي نفقاتنا . لم يحترمني أو يحترم عائلتي . لقد أهانني طوال الوقت	ما نوع العنف الذي تعرضت له؟
زوج	زوجي حالياً	الزوج السابق	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟
كان زوجي يعيش حياة جيدة لكنه كان يتعاطى المخدرات والخمور . ولم يكن يريد تغطية نفقات منزله . لقد شتمني وأهانني أمام الجيران . كان يشغل الموسيقى بصوت عالٍ ويضربني لساعات أمام أطفالنا . طردني من المنزل عدة مرات وهددني بذبحي . كان ينجم عن ذلك كدمات زرقاء في جميع أنحاء جسدي .	قبل حفل زفافنا ، اعترض طريقي أثناء ذهابي إلى محل البقالة ، هددني بسكين ، واقتادني بالقوة إلى منزله . كانت والدته في المنزل وطلبت مني أن أذهب معه إلى الغرفة التي اغتصمني فيها . وبعد ذلك هددني عدة مرات بأن أمارس الجنس معه حتى أصبحت حاملاً . منعني هو ووالدته من إخبار والدي بأنني حامل وإلا فقد يطردوني من المنزل . أخبروني أيضاً أنه في أسوأ الأحوال سيدخل السجن	منذ أن تزوجنا ضربي وأهانني وأهلي ، ولم يغطي مصاريف المنزل . لقد طردني وأولادي من المنزل عدة مرات ليلاً ونهاراً .	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟

حالة 18	حالة 17	حالة 16	
وسينخرج سريعاً ، ولن يحدث له شيء لأنه رجل وأنني سأجد نفسي في الشارع . أخبروني أنهم سيأتون ويطلبون يدي للزواج . لم أخبر والدي لأن والدي صعب المراس وكنت خائفة من ردة فعله . لقد جاءوا لاحقاً ليطلبوا يدي وتزوجنا	شعرت بالإهانة لأنني لم أتمكن من إخبار والداي بالحقيقة . بقيت صامتة وكنت خائفة العنف الذي تعرضت له كان له تأثير كبير عليّ وصرت خائفة من كل شيء	أشعر بالإهانة والضعف ، وهذا أمر صعب لأن والد أطفالي هو الذي يسيء معاملتي	كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟
شعرت بالذل والوحدة لأنني كلما ذهبت إلى والدي تطلب مني العودة . صبرت من أجل أطفالي . والآن أخشى أن يأخذهم مني	اغتصبني مرتين . واستمر بالضرب والتهديد منذ زواجنا	عدة مرات	كم مرة تكرر هذا العنف؟
نعم ، تعرضت والدي للعنف من والدي (الضرب والشتائم وسوء المعاملة وعدم تغطية مصاريف المنزل) . لقد تخلت عني وعن أخي وغادرت . لقد نشأنا مع جدتي من جهة أبي بينما تزوج والدي من امرأة ثانية وثالثة عاش معهما نفس مشاكل العنف . بالمقابل كان يغطي تكاليفنا ، أنا وأخي ، لأنه كان يملك الإمكانات .	نعم ، والدي عانت من العنف . في عائلتي ، كنا نعاني دائماً من العنف الجسدي والضرب والشتائم والإهانة وعدم تغطية نفقاتنا منذ أن كنت صغيرة وحتى الآن	نعم ، زوجة أخي تعرضت للعنف والإهانات . واتهمها بخيانتها وطلبت الطلاق	ما هي أشكال العنف في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل كان أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ كم مرة؟
لقد تعرضت للعنف أمام أطفالي وجيراني . تدخل الجيران عدة مرات لتهديته وأخبرت والدي بما يحدث	أمه	حماتي	من كان حاضراً وقت تعرضك للعنف (الأسرة ، زملاء العمل ، الجيران ، الشهود في الشارع ، الخ)؟
كان أطفالي يبكون ويشعرون بالصدمة . طلب منه الجيران التوقف عن ضربني دون جدوى . أهلي لا يساعدونني ولا يسألون عني . شهد والداي ضدي في مركز الشرطة عندما قدمت بلاغاً عن الاعتداء الجسدي وأخبروا الشرطة أنني شخص سيئ وليس هو	طبيعي . شجعتة وقالت له يوم الاغتصاب : هل هذا الخبر الذي تعيده؟ تفضل ، اصعد إلى الغرفة ، وسوف أطمئن على الجيران	لقد جعلتني مذنبه بكل شيء ولم تتدخل . شاهدته وهو يفعل ذلك دون رد فعل	ماذا كان رد فعلهم؟

حالة 18	حالة 17	حالة 16	
لقد تدخل الجيران بلطف لتفريقنا، لكن لم يكن بوسعهم فعل أي شيء . لقد خانني والداي وتخلوا عني	لم أتوقع منها أن تتصرف بهذه الطريقة، لقد كانت متواطئة مع ابنها	لم يعجبني رد فعلها لأنها لم تتدخل للدفاع عني وكان ذلك غير عادل	كيف كان رد فعلهم؟ هل كنت راضية؟
أخبرت أمي، لكن في كل مرة أطلب منها المساعدة تقول لي إنني أخرجها وتعطيني 50 درهما وتطلب مني العودة من حيث أتيت	انتهى بي الأمر بالتبليغ عن العنف أولاً إلى والدتي التي دعمتني . عانيت من الكثير من العنف الجسدي لدرجة أنني لم أعد أستطيع إخفاء ذلك عنها، وكان والدي يدعمني في البداية، لكنه طردني من المنزل فيما بعد . أعيش الآن مع جدتي ولكني تركت طفلي مع والدتي لأنني لا أملك الإمكانيات المالية لرعايته	ذهبت أولاً إلى الشرطة لتقديم شكاية في نفس اليوم بشأن العنف . رحبوا بي واستمعوا وكتبوا محضراً . لقد رافقوني لإحضاره إلى مركز الشرطة لكنهم لم يجدوه	من الذي أبلغت لأول مرة عن العنف الذي تعرضت له ومن الذي طلبت منه المساعدة (الأسرة، الشرطة، الجمعية، المستشفى، إلخ)؟ متى فعلت ذلك (في نفس اليوم، في اليوم التالي، بعد أسبوع... .)؟ ماذا كان رد فعلهم؟
ذهبت أولاً إلى الشرطة حيث قدمت شكاية بتهمة الضرب والجرح وشهادة طبية بعجز لمدة 25 يوماً . لم تفعل الشرطة أي شيء لأن زوجي اصطحب والدي إلى مركز الشرطة للشهادة ضدي . طلبت مني الشرطة أن أعود إلى زوجي وسوف ينقلون القضية إلى المحكمة . وبعد مرور 15 يوماً، لم يفعلوا شيئاً، ثم ذهبت لمقابلة محام رافقني إلى المحكمة وأمام وكيل الملك . لكنه لم يتابع القضية بتهم الضرب والجرح لأنه لم يكن لدي المال لدفع أتعابه . بعد ذلك ذهبت إلى الجمعية لأطلب المساعدة لأنني وأولادي في الشارع وبدون مال .		الحكمة الجمعية الشرطة	ما هي المؤسسات/الآليات التي استخدمتها لتقديم الشكاية؟ قم بتسميتهم بترتيب جهة الاتصال من الأول إلى الأخير (قائمة)
الجيران هم الذين نصحوا بذلك	عند محامية تعرفنا عليها عبر التلفاز لأنها كانت تتحدث خلال حملة المناهضة للعنف ضد المرأة . والدي كتب اسمها وبحثت أنا ووالداي عنها . وبعد أن اتصل بها والدي هاتفياً، رافقتني والدتي لرؤيتها	نعم بإرادتي الحرة	هل ذهبت إلى هذه المؤسسات بمحض إرادتك، أم أنك اتبعت نصيحة أحدهم؟ قائمة (فرد من العائلة، صديق، جمعية، الخ .)

حالة 18	حالة 17	حالة 16	
تقدمت بشكاية بعد مرور 14 عاماً من الضرب والجرح والتهديدات لأنني كنت خائفاً من أن يقتلني أو يأخذ أطفالي .	بعد فترة من تعرضي للعنف وهروبي من بيت الزوجية	ذهبت إلى الشرطة في نفس اليوم ، وعند الجمعية بعد ثلاثة أيام من أحداث العنف . ومن ثم ذهبت إلى المحكمة لطلب الطلاق	متى التجأت بهذه المؤسسات؟
بفضل الاستقبال والاستماع ، فهموني وتمكنت من طرح الأسئلة	عندما ذهبنا لرؤية المحامية الأولى (التي شاهدناها على شاشة التلفزيون) ، أخبرتنا أنها لم تعد عضوة في جمعية مناهضة العنف . وبعد أن استمعت للرسائل الصوتية التي أرسلها لي ، قالت لي إن أفضل حل هو طلب الطلاق وأخافتي . لكننا رفضنا وذهبنا إلى الجمعية حيث رحبت بي المكلفة بالاستماع واستمعت لي . بعد ذلك استمع لي محامي الجمعية الذي شرح لي حقوقي وكيفية الحصول عليها . تابعت الجمعية قضيتي حتى تقدمت بشكاية أمام محكمة الاستئناف بتهمة الاغتصاب والتهديد وتم استدعائي من قبل الشرطة للاستماع إليها . قاموا بعد ذلك بوضعه في الحبس وكلفت محامياً لمرافقتي إلى المحكمة والتحقيقات ، وعندما ذهبت إلى الشرطة للاستماع إلى للمرة الأولى ، أساءوا معاملتي وصرخوا في وجهي وقالوا لي إنني أكذب وأنني أختلق الوقائع . لقد كان صديقي وقد مارسنا الجنس بمحض إرادتي . وبمجرد أن قرأوا في الشكاية أنني أعاني نفسياً ، غيروا سلوكهم وأخبروا والدي أنني خائفة جداً	رحبت بي الشرطة واستمعت إليّ وكتبت محضراً . فذهبوا للبحث عنه واعتقلوه . رحبت بي الجمعية واستمعت إليّ وأوضح لي الخطوات التي يجب اتباعها لطلب الطلاق . رفضت المحكمة طلب الطلاق الأول لعدم حضور الزوج	ما هي طبيعة الخدمات التي تلقيتها (الاستقبال ، الاستماع ، العلاج الطبي ، الخ)؟ هل كانت المعلومات المقدمة والإجراءات الواجب اتباعها واضحة بالنسبة لك؟ هل طرحت الأسئلة وعبرت عن مخاوفك؟ (يتحدث عن كل مؤسسة)
هناك صعوبة مع الشرطة التي لم تتابع شكاية الضرب والجرح التي قدمتها	وجدت صعوبة مع المحامي الأول الذي أثناني عن تقديم شكاية اغتصاب والاكتفاء بتقديم طلب الطلاق . ولم يشجعي على اللجوء الى الجمعية . وجدت صعوبة في سلوك رجال الشرطة الذين صرخوا في وجهي ولم	عدة صعوبات . كنت أخاف من الخروج وأن يهاجمني زوجي . صعوبات على مستوى المحكمة لأن الإجراء طويل جداً وهناك تكاليف كثيرة : تكاليف التنقل وتكاليف المفوض القضائي ، بينما لم يكن لدي القدرة على	هل واجهت أي صعوبات/مشاكل عند تقديم الشكاية؟ ما طبيعة هذه الصعوبات؟ ما هي المؤسسة التي واجهتك معظم المشاكل معها؟ لماذا في رأيك؟

حالة 18	حالة 17	حالة 16	
يتصرفوا بشكل جيد معي . اتهموني بالكذب بشأن الاعتصاب وممارسة الجنس خارج إطار الزواج بموافقتي . لم يصدقوني إلا عندما شاهدوا مقاطع الفيديو والصور ، واستغرقت إجراءات المحكمة وقتاً طويلاً . قدمنا الشكاية في فبراير ، واستدعتنا الشرطة بعد شهرين (في أبريل) .	ذلك لأنني لا أتوفر على الإمكانيات .		
لا يزال الأمر كذلك ، ولهذا السبب لجأت إلى الجمعية لطلب المساعدة وحل الوضع	ليس بعد . إلى غاية الآن ، أتلقى المساعدة من الجمعية ومن والدتي وجدتي	وحيداً تماماً	كيف تمكنت من التغلب على هذه الصعوبات؟ من الذين ساعدوك؟
مثلت أمام وكيل الملك وأخبروني أنهم سيتصلون بي خلال أسبوع ولكن لم يحدث شيء . الإجراءات لدى الشرطة وفي المحكمة لم تحل قضيتي	لقد واكبتني الجمعية . ذهبوا معني إلى المحكمة . لم يكن من الممكن حل مشكلتي لولا مساعدة الجمعية .	الشرطة : الاستقبال والاستماع للأقوال واعتقال الزوج . الجمعية : الاستقبال والاستماع والنصح والإرشاد المحكمة : لم تقبل طلب الطلاق إلا بعد الطلب الثالث عندما تمكن زوجي من الحضور . إلا أنني كنت خاسرة لأنني اضطرت إلى التنازل عن النفقة ومصاريف ابني حتى يقبل الطلاق .	ما هي الخطوات التي اتخذتها المؤسسات التي التجأت إليها لمتابعة شكوكك؟ هل ساهمت هذه الخطوات في حل قضيتك أم لا؟
استغرق الأمر وقتاً طويلاً ووجدت نفسي وأولادي في الشارع	المدة طويلة جداً ، شهرين من الانتظار بين تقديم الشكاية في المحكمة وبدء التحقيق من قبل الشرطة . التأخير ضد مصلحتي لأنه هددني وأهان والدي وأخي بالرسائل مما سبب لي مشاكل كبيرة في المنزل لأن أخي طلب من أمي طردي	فترة طويلة استمرت قرابة العام ، وهذا لا يناسب المرأة التي تريد أن تنأى بنفسها عن زوجها الذي يسيء إليها .	كيف وجدت الوقت الذي استغرقته الإجراءات؟ ما هو تقييمك؟
-	لم يصدر الحكم بعد	حكم ظالم	كيف وجدت هذا القرار؟ كيف يمكنك تقييم الأمر فيما يتعلق بك وبالمهاجم الذي اعتدى عليك؟
المؤسسات التي لجأت إليها استقبلتني بشكل جيد ، ولكنها استغرقت وقتاً طويلاً لإكمال الإجراءات . ولهذا السبب تواصلت مع الجمعية لمساعدتي في تحقيق نتيجة وتسريع الأمور .	تصرف المحامية الأولى لم يكن جيداً وأثر علي كثيراً ، لقد دعمتني الجمعية وساعدتني في المطالبة بحقوقتي . كان سلوك الشرطة قاسياً	الكثير من الصعوبات في الإجراءات . طول الإجراءات	بناء على تجربتك ، كيف تقيم المؤسسات التي التجأت إليها؟

حالة 18	حالة 17	حالة 16	
نعم ، سأقدم شكاية مرة أخرى بتهمة الضرب والجرح ولكن سأتصل بالجمعية أولاً	سأذهب أولاً إلى الجمعية لأنهم هم الذين ساعدوني	نعم سأتابع نفس الخطوات لكن سأتصل أولاً بالجمعية لأنها تنصح جيداً	هل تعتقد أنك ستتخذين نفس الخطوات في حالة تعرضك للعنف مرة أخرى؟ لماذا وكيف؟
تسريع الإجراءات وتجنب تأخير الشكايات لفترة طويلة	سلوك جيد . إجراءات سريعة وبدون تأخير	مساعدة النساء ضحايا العنف ، وليس التباطؤ في الإجراءات وتقديم المساعدة المالية لتغطية التكاليف القانونية	ماذا تقترح لضمان تكفل وتتبع جديدين للنساء ضحايا العنف؟
-	-	لا أعرف	في رأيك ، هل تعتقد أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة ضد فيروس كورونا ساهمت في زيادة العنف ضد المرأة (إغلاق المحاكم ، تقييد السفر ، الحبس ، إلخ)؟
-	-	لا	هل التجأت إلى المؤسسات القانونية أثناء الوباء؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا؟ ما هي الخطوات التي تم اتخاذها؟
-	-	لا أحد	ما هي الصعوبات التي واجهتها عند معالجة شكايات العنف؟ كيف يمكنك تقييمها؟
-	-	لا أعرف	هل كان للجائحة تأثير على التكفل وعلاج حالات النساء ضحايا العنف؟ كيف؟
-	-	-	ما هي اقتراحاتكم لتحسين الخدمات أثناء الجائحة أو الأزمات المشابهة؟

حالة 21	حالة 20	حالة 19	
22 سنة	49 سنة	64 سنة	السن
تازة	الخميسات	الدار البيضاء	مكان الولادة
تازة	تمارة	تمارة	مكان الإقامة
مطلقة	متزوجة	متزوجة	الحالة الاجتماعية
	3	5	عدد الأطفال
ابتدائي	غير متمدرسة	ثانوي	المستوى الدراسي
لا	لا	نعم	تكوين مهني
مستخدمة	غير نشيطة	غير نشيطة	المهنة
شغال في مصنع	-	-	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاوله؟
-	-	-	طبيعة المهنة

حالة 21	حالة 20	حالة 19	
عاطل عن العمل	قطاع البناء	متقاعد	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
أقل من 2000 درهم	أقل من 2000 درهم	أكثر من 5000 درهم	الراتب الشهري (تقريباً)
العنف الجسدي والجنسي والشتائم	ضرب ، جرح ، شتائم ، هجر منزل الزوجية ، عدم تغطية نفقات المنزل ، تزوير وثيقة الزواج بامرأة ثانية أنجب منها طفلاً	الشتائم والسب والضرب والجرح والتهديد بالقتل	ما نوع العنف الذي تعرضت له؟
زوج	زوج	زوج	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟
أعاني من العنف من زوجي . صبرت لأن الطلاق يعتبر مصدراً للعار في شرق البلاد . استمرت خطوبتنا 15 يوماً ولم يكن لدي أي فكرة عن الزواج رغم لأنني كنت صغيرة جداً (16 عاماً) . عانيت من العنف الشديد والعنف الجنسي . غادرت بيت الزوجية وذهبت إلى أهلي لكنهم لم يرحبوا بي . بحثت عن عمل لأتمكن من تغطية التكاليف القانونية .	منذ زواجنا زوجي أهانني حتى بعد أن مرضت . تزوج سراً من امرأة ثانية (الجارة) أنجب منها طفلاً . غادر منزل الزوجية منذ ذلك الحين ، وهجرنا ولم يعد يتحمل نفقات الأسرة وطفلينا . ترك أطفالي المدرسة حتى يتمكنوا من العمل ومساعدتي مالياً	هددني بطلب لطلاق وإلا سيقطنني . في أحد الأيام أردت أن أقدم له الطعام ، فبدأ بإهانتني وضربي . لجأت إلى الحمام لكنه كسر الباب واستمر في ضربي وترك كدمة في عيني . تعرضت للشتائم والسب خلال 40 سنة من الزواج ، واتهمني خطأً بأني خنته . اعتقدت أنه سيتغير بعد ولادة الأطفال لكنني كنت منخطئة . كما أجبرني على ممارسة الجنس معه بالقوة ، رغم أنني لم أكن أرغب في ذلك .	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟
الخوف والتهميش ولكنني تابرت في مواجهة المشاكل	الذل والظلم . انتظرت من أجل أطفالي ولكن كان لدي قلق واكتئاب ومشاكل نفسية . أتناول أدوية مهدئة . حاولت الانتحار عندما علمت أنه تزوج سراً من زوجة ثانية ، لقد أصبت أيضاً بمرض خطير وأصبح أطفالي هم من يعتنون بي ويتكفلون بنفقاتي .	شعرت بالإهانة الشديدة . انتظرت كل هذه السنوات من أجل أطفالي الأربعة لأنني كنت خائفة من أن يرمونا في الشارع . لقد أبعدني أيضاً عن إخوتي وأخواتي لأنهم لم يعودوا يريدون التحدث معه ولم يعودوا قادرين على رؤيته بعد ذلك .	كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟
عدة مرات منذ بداية الزواج	بشكل دائم طيلة 30 عاماً من الزواج	طيلة 40 عاماً كان يهاجمني لأدنى سبب . كانت لديه شكوك وغيره مرضية واستمر في اختلاق قصص بأني أخونه	كم مرة تكرر هذا العنف؟
عانيت من عنف حمائي وعمه	تعرضت ابنتي للعنف (الضرب والجرح) في المملكة العربية السعودية عندما ذهبت للعمل هناك كعاملة نظافة لمساعدتنا	لا	ما هي أشكال العنف في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل كان أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ كم مرة؟

حالة 21	حالة 20	حالة 19	
لأنني امرأة ويجب أن أطيعهما	مالياً	اطفالي	من كان حاضراً وقت تعرضك للعنف (الأسرة ، زملاء العمل ، الجيران ، الشهود في الشارع ، الخ)؟
والدتي ووالد زوجي وعم زوجي	أطفالي وعائلي	عندما كانوا أطفالاً ، اختبأوا في غرفتهم ولم يقولوا أي شيء . لكن في المرة الأخيرة التي اتهمني فيها بالزنا ، دافع أطفالي عني ومنذ ذلك الحين انقطعت الرابطة العائلية	ماذا كان رد فعلهم؟
لا يوجد دعم ، والتخلي لا ، لم أكن راضية ، شعرت بالإهانة .	ابني يتعاطى المخدرات هرباً من المشاكل . وهدد بقتل زوجة والده ووالده إذا استمر في ضربي أمامه . قال له اعتبر أن ابنه مات . عائلي ووالدتي لأموه على ما يفعله وطلبوا منه التوقف عن ضربي	الأطفال لا يستطيعون فعل أي شيء . لقد دافعوا عني لكنه ظل والدهم وطلب منهم عدم التدخل	كيف كان رد فعلهم؟ هل كنت راضية؟
أبلغت عمه وحمائي لكنهم اتهموني بالكذب . رفضت والدتي الترحيب بي ومساعدتي	عائلي	يوم غادرت بيت الزوجية أخبرت ابنتي بكل شيء فأقنعاني بتقديم شكاية عن العنف لأنه لن يتوقف أبداً بل سيزداد سوء	من الذي أبلغت لأول مرة عن العنف الذي تعرضت له ومن الذي طلبت المساعدة (الأسرة ، الشرطة ، الجمعية ، المستشفى ، إلخ)؟ متى فعلت ذلك (في نفس اليوم ، في اليوم التالي ، بعد أسبوع ..)؟ ماذا كان رد فعلهم؟
المستشفى ، المحكمة	المحكمة ثم الجمعية	كاتبة عمومية الجمعية الشرطة المحكمة	ما هي المؤسسات/الآليات التي التجأت إليها لتقديم الشكاية؟ قم بتسميتهم بترتيب جهة الاتصال من الأول إلى الأخير (قائمة)
نعم	الناس نصحوني بالذهاب إلى الجمعية لأنها تقدم نصائح وتوجيهات جيدة	ابنتي وزوجها نصحوا بذلك	هل التجأت إلى هذه المؤسسات بمحض إرادتك ، أم أنك اتبعت نصيحة أحدهم؟ قائمة (فرد من العائلة ، صديق ، جمعية ، الخ .)
بعد عدة سنوات من تعرضي للعنف لأن والداي كانا ضد ذلك في البداية	قدمت طلب طلاق إلى المحكمة وشكاية عنف بعد مرور 30 عاماً من العنف والمعاناة	في اليوم التالي من طردني من بيت الزوجية ، وتعرضي للضرب والشتم والتهديدات بالقتل	متى التجأت إلى هذه المؤسسات؟
المستشفى : الحصول على شهادة طبية . المحكمة قصد الذهاب إلى خلية الاستماع	المحكمة : ترحيب جيد أثناء تقديم طلب الطلاق . الجمعية : الاستماع ، المشورة القانونية ، التوجيه ، التوضيحات ، الإجابة على أسئلتي	قام الكاتب العمومي بتحرير الشكاية وأرفقها بشهادة طبية بعجز مدته 20 يوماً . بعد ذلك تم استقبالي في المحكمة واستمعت إلي خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف وقدمت شكاية بشأن	ما هي طبيعة الخدمات التي تلقيتها (الاستقبال ، الاستماع ، العلاج الطبي ، الخ)؟ هل كانت المعلومات المقدمة والإجراءات الواجب اتباعها واضحة بالنسبة لك؟ هل طرحت الأسئلة وعُبرت عن مخاوفك؟ (يتحدث عن كل مؤسسة)

حالة 21	حالة 20	حالة 19	
		<p>العنف . لقد حرروا محضرا اضطرت إلى تسليمه إلى الشرطة بنفسه فأعدوا بدورهم محضرا جديدا بعد سماع الوقائع مرة أخرى . كما قاموا بفحص الشهادة الطيبة وأثار العنف التي كانت موجودة على جسدي . أخبرتني الشرطة أنهم سيرسلون له استدعاءً للمواجهة معي . وبعد استدعاءين ، لم يذهب أبداً إلى الشرطة فقاموا بتحويل القضية إلى المحكمة في منطقة أخرى لأنني أعطيتهم العنوان الذي فر إليه . لكن منذ ذلك الحين لم ترد أي أخبار ولا يزال الملف عالقا في المحكمة الأخرى . رحبت بي الجمعية ونصحتني وبفضلهم تمكنت من تقديم طلب نفقة فيما يتعلق بإجراءات الطلاق التي كان قد بدأها في الماضي .</p>	
صعوبات مالية	صعوبات في دفع التكاليف القانونية	<p>نعم ، لأنه لم يكن من المفترض أن أعطيهم العنوان الذي هرب إليه ، وبدلاً من ذلك كان على انتظار عودته والتزم بالإجراء . قابلت وكيل الملك وسألته عما يجب فعله لإعادة إحالة الملف . أخبرني أنه لا يوجد شيء يمكنه فعله ، وأنه يتعين على الانتظار لأرى كيف سيتطور الملف أو المضي قدماً والعثور على الملف بنفسه في المحكمة الأخرى . ولذلك بقي الملف محجوزاً ، وفيما يتعلق بطلب النفقة ، فقد سجلته المحكمة بالخطأ على أنه طلب طلاق للشقاق رغم أنه هو نفسه تقدم بطلب الطلاق في الماضي . كان على أن أطلب منهم تصحيح هذا الأمر لأنني لن أحصل على النفقة</p>	<p>هل واجهت أي صعوبات/مشاكل عند تقديم الشكاية؟ ما طبيعة هذه الصعوبات؟ ما هي المؤسسة التي واجهتك معظم المشاكل معها؟ لماذا في رأيك؟</p>
كان علي أن أبحث عن عمل لتغطية التكاليف القانونية	الجمعية	الجمعية	<p>كيف تمكنت من التغلب على هذه الصعوبات؟ من الذين ساعدوك؟</p>

حالة 21	حالة 20	حالة 19	
طلب الطلاق الخطوات التي اتخذتها الجمعية ساهمت بشكل كبير في حل مشكلتي .	ووفرت لي الجمعية محامياً تابع ملفي ، مما أدى إلى حل المشكلة .	الخطوات التي اتخذتها الشرطة والمحكمة بشأن شكواي بشأن العنف الجسدي لم تؤد إلى شيء لأن القضية انتهت بها الأمر إلى حفظها في محكمة في منطقة أخرى . . . حدث خطأ في طلب النفقة الخاص بي لدى المحكمة لأنهم سجلوه على أنه طلب طلاق للشقاق ولم أكن سأحصل على شيء . الخطوات التي اتخذتها الجمعية ساهمت بشكل كبير في حل مشكلتي	ما هي الخطوات التي اتخذتها المؤسسات التي التجأت إليها لمتابعة شكواك؟ هل ساهمت هذه الخطوات في حل قضيتك أم لا؟
طويلة (٦ أشهر)	طويلة مع الكثير من التأخير	الإجراءات كانت طويلة جداً وتم تجميد القضية ونقلها إلى مدينة أخرى عن طريق الخطأ	كيف وجدت الوقت الذي استغرقته الإجراءات؟ ما هو تقييمك؟
غير راضية	أريد فقط أن أحصل على طلاقي	راضية عن حكم النفقة	كيف وجدت هذا القرار؟ كيف يمكنك تقييم الأمر فيما يتعلق بك وبالمهاجم الذي اعتدى عليك؟
سوء الاستقبال والمشورة والتوجيه للمحكمة	دعم جيد خاصة على مستوى الجمعية	المحكمة : حسناً ، بمجرد أن تعطيهم رقم القضية ، يجبون على الأسئلة . بالمقابل هناك سوء تنفيذ الشرطة : حسن الاستقبال والرد على الأسئلة ، لكن سوء تنفيذ الخدمات . الجمعية : كفاءة عالية ، استقبال جيد جداً . لقد شرحوا لي كل شيء ونصحوني وأرشدوني وأخبروني بأشياء معينة لم أكن أعلم بها	بناء على تجربتك ، كيف تقيم المؤسسات التي التجأت إليها؟
لا ، أتمنى أن تكون النصيحة والتوجيه أفضل	لا . سأذهب أولاً إلى الجمعية لتشرح لي ما يجب أن أفعله لأنني لم أدرس ولا أعرف القانون	نعم سأتوجه فوراً ولن أصمت وسأقاضي	هل تعتقد أنك ستتخذين نفس الخطوات في حالة تعرضك للعنف مرة أخرى؟ لماذا وكيف؟
أقترح أن تتولى محكمة الأسرة والجمعيات مسؤولة النساء ضحايا العنف : الاستقبال والمشورة والتوجيه والتوعية	يجب على جميع النساء ضحايا العنف تقديم شكاية واللجوء إلى العدالة والجمعيات التي تقدم الدعم	يجب خصم النفقة من الراتب مباشرة دون وسيط لضمان الدفع . إنشاء مراكز إيواء للنساء اللاتي ليس لديهن دخل أثناء سريان إجراءات النفقة	ماذا تقترح لضمان تكفل وتتبع جديدين للنساء ضحايا العنف؟

حالة 21	حالة 20	حالة 19	
-	لا أعرف	لا أعرف	في رأيك ، هل تعتقد أن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة ضد فيروس كورونا ساهمت في زيادة العنف ضد المرأة (إغلاق المحاكم ، تقييد السفر ، الحبس ، إلخ)؟
-	لا أعرف	لا أعرف	هل التجأت إلى المؤسسات القانونية أثناء الوباء؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا؟ ما هي الخطوات التي تم اتخاذها؟
-	لا أعرف	لا أعرف	ما هي الصعوبات التي واجهتها عند معالجة شكايات العنف؟ كيف يمكنك تقييمها؟
-	لا أعرف	لا أعرف	هل كان للجائحة تأثير على رعاية وعلاج حالات النساء ضحايا العنف؟ كيف؟
-	لا أعرف	لا أعرف	ما هي اقتراحاتكم لتحسين الخدمات أثناء الجائحة أو الأزمات المشابهة؟

مقابلات مع النساء ضحايا العنف اللاتي لم يتمكن من اللجوء إلى العدالة (10 حالات)

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
22 سنة	45 سنة	23 سنة	السن
بن جرير	الدار البيضاء	سطات	مكان الولادة
بن جرير	بن جرير	القلعة دي السراغنة	مكان الإقامة
متزوجة	متزوجة	عازبة	الحالة الاجتماعية
0	2	0	عدد الأطفال
ثانوي	ثانوي	ابتدائي	المستوى الدراسي
نعم	لا	لا	تكوين مهني
غير نشيطة	غير نشيطة	نشيطة	المهنة
-	-	مستخدمة	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاوله؟
-	-	المطعمة والخياطة	طبيعة المهنة
تاجر	سائق سيارة أجرة	-	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
أقل من 2000 درهم	بين 2001 و3000 درهم	-	الراتب الشهري (تقريباً)
الضرب والإهانة والشتائم وعدم تغطية نفقات المنزل	كثرة الضرب والطرده من بيت الزوجية	اغتصاب	ما نوع العنف الذي تعرضت له؟

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
زوج	زوج	زوجين لمدة 8 أشهر	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟
تزوجنا مؤخرًا ونعيش مع والديه . كما أنني اكتشفت للتو أنه مطلق . وبعد 3 أشهر من الزواج بدأ يهينني ويضربني . كان لديه صور لنساء أخريات على هاتفه وأخبرني أنهم أفضل مني وأنه إذا لم أكن سعيدة فيمكنني التقدم بطلب الطلاق مثل زوجته السابقة	يعود إلى المنزل وهو في حالة سكر ، يهينني ويضربني . ذهبن للعيش مع والديه لأنه لم يعد قادرًا على دفع ديون سيارة الأجرة . عرضني للضرب والشتائم والإهانة والكذب ، ولم يكن يغطي مصاريف المنزل . ضربتني والدته وشقيقته أيضًا .	خرجت معه لتناول القهوة في مكان عام . ولم أتذكر أي شيء بعد ذلك . استيقظت عارية في الغابة ، وحيدة دون مال أو أي شيء	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟
الذل والظلم والعزلة . لم أفعل أي شيء لأنني شعرت بالخجل من أن يعرف الناس ي أنني كنت أتشاجر مع زوجي علما أنني تزوجت للتو . كنت متوترة وخائفة من المستقبل	الذل أمام أطفالي والجيران . أصبحت مريضة نفسيا . في كل مرة أغادر وأعود	لم أكن أعرف ما يجب القيام به . لقد حاولت الانتحار عدة مرات عندما اكتشفت أنني حامل . لم أرغب في رؤية أحد وبكيت فقط . كنت خائفة من أن يكتشف والداي الأمر ، ولم أعد أرغب في الذهاب إلى العمل وتوقفت حياتي	كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟
دائمًا	كل الوقت . في هذه اللحظة مازلت أعاني من العنف وقد غادر منزل الزوجية	مرة واحدة فقط ثم اختفى منذ الاغتصاب	كم مرة تكرر هذا العنف؟
لا ، ليس في عائلتنا . لكن طليقته رفعت عليه دعوى قضائية وحكم عليه بالسجن شهرا وتقدمت بطلب الطلاق بسبب الخلاف	لا أحد	نعم عند الجيران (ضرب ، سب) في عدة مناسبات	ما هي أشكال العنف في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل كان أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ كم مرة؟
أمي وأبي . لقد فوجئوا لأنني تزوجت للتو لأنه كان يبدو لطيفًا . علاوة على ذلك ، ساعدته بالمال الذي أملكه ، لقد تلاعب بي وسرقني	إلى عائلتي التي دعمتني دائمًا ، لكنني أخشى أن أخبرهم لأن والدي مريض ويخاف علي	استقبلتني إحدى زميلاتي في منزلها ونصحتني بتقديم شكاية ، لكنني لم أرغب في ذلك . ثم نصحتني بالذهاب إلى إحدى الجمعيات التي نصحتني ورحبت بي وقدمت لي المأوى . لقد أووني وأطعموني وقدموا لي الرعاية الطبية	من الذي أبلغت لأول مرة عن العنف الذي تعرضت له ومن الذي طلبت المساعدة (الأسرة ، الشرطة ، الجمعية ، المستشفى ، إلخ)؟ متى فعلت ذلك (في نفس اليوم ، في اليوم التالي ، بعد أسبوع . . .)؟ ماذا كان رد فعلهم؟
لقد رحبوا بي ودعموني . نعم راضية جدًا لأنه بدونهم كنت سأصاب بالاكئاب في مستشفى للأمراض النفسية	إنهم يساعدوني ويستوعبونني . أطفالي يكرهوني بسبب العنف	لأن عائلتي لا علم لها بذلك ، فأنا راضية جدًا عن المرأة التي استقبلتني في منزلها وتصرفت معي وكأنتي ابنتها	كيف كان رد فعلهم؟ هل كنت راضيا؟

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
لم أفعل ذلك لأنني كنت خائفة من الفضيحة مع العائلة	لم أفعل ذلك لأنني لا أريد أن يعرف أهلي أنني مطلقة وغادرت بيت الزوجية	لم يكن لدي أي معلومات عنه ، ولا حتى اسمه الحقيقي أو عنوانه أو مكان عمله . كنت خائفة من الشرطة وأنهم سيعتقدون أن ممارسة الجنس كانت بالتراضي	لقد اخترت عدم تقديم شكاية ضد العنف الذي تعرضت له ، هل يمكنك أن توضح لنا الأسباب التي أدت إلى هذا القرار؟
لقد أثنوني عن ذلك وطلبوا مني الانتظار حتى يندم ويأتي ليعتذر	نعم لقد ساعدوني ولكنهم لم يشجعوني على تقديم شكاية لأنه لم يتعرض أحد في عائلتي للعنف أو يلجأ إلى العدالة	الزميلة التي رحبت بي وشجعني على تقديم شكاية لكنني كنت خائفة من رد فعل عائلتي وما سيقوله الناس	هل ساعدك المحيطون بك أم على العكس منعوك من تقديم الشكاية؟ ومن الذي أثناك عن القيام بذلك؟ كيف؟
نعم ندمت على ذلك ولكن أتمنى أن يعتذر لأنني لا أريد الطلاق بعد 9 أشهر فقط من الزواج	نعم ، لأنني لو كنت أعرف أن العنف لن يتوقف أبداً لفعلت ذلك منذ البداية	لقد ندمت على ذلك لأنه كان سيءاً ولن يتمكن من فعل ذلك مرة أخرى لامرأة أخرى .	هل ندمت على عدم تقديم شكاية؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، لماذا؟
لا	لا	نعم ، يمكنني تقديم شكاية إلى الشرطة	هل كنت على علم بالإجراءات والخطوات التي يجب اتباعها لتقديم شكاية ضد العنف؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا؟
أسمع من الجيران أن العديد من النساء رفعن دعاوى قضائية ولكن دون أي نتيجة ، إما أنه ليس لديهم المال لتغطية التكاليف أو أن الإجراءات طويلة جداً ولا تحقق شيئاً .	فقط ما أسمع من الجيران . تجربة سيئة ، يستغرق الأمر الكثير من الوقت وليس لديهم الوسائل لتغطية التكاليف القانونية	نعم ، ورضوا بالحكم	هل تعرفين أي نساء من ضحايا العنف من حولك تقدمت بشكاية واتخذت إجراءات قانونية؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف تقيم تجربتهم؟ هل كانوا راضين عن الحكم؟
لا ، مازلت أعاني من العنف النفسي لأنني مع أهلي ، لست متزوجة ولا مطلقة . أنا صبورة بفضل دعم عائلتي	لا لأنني مازلت أعاني من العنف	لم أشعر بالعنف (الاعتصاب) لأنني كنت فاقدة للوعي . لكنني مازلت أعاني من العنف لأنني حامل ولا أعرف ماذا سأفعل بطفلي .	بما أنك قررت عدم تقديم شكاية هل توقف العنف أم لا؟ كيف تمكنتم من وقف العنف؟
يتم تحرير تقرير ومن ثم يجب عليهم اللجوء إلى وكيل الملك . وهناك أيضاً جمعيات تستمع وتوجه في حالة رغبت الضحايا في تقديم شكاية	لا أنا لا أعرف	نعم ، المستشفى يوفر العلاجات ، والشرطة تحمي من الاعتداءات ، والجمعية تستمع وتوفر الإقامة وكذلك العلاجات والدعم إلى غاية الولادة	حتى لو لم تتقدمي بشكاية ، هل أنت على علم بالخدمات التي تقدمها المؤسسات لدعم النساء ضحايا العنف (الشرطة ، المستشفى ، الجمعية ، الخ)؟
تسريع الإجراءات ، وخدمات مجانية لأن الكثير من النساء ليس لديهن عمل	أن الجمعيات تقدم المساعدة للنساء ضحايا العنف	لا تصمتوا وتقدموا بشكاية ضد العنف	ماذا تقترح لتحسين خدمات التكفل وتتبع النساء ضحايا العنف؟
نعم ، لأنها لها قيمة وتأخذ حقوقها . كنت خائفة من فقدان والدي إذا قدمت شكاية	نعم ، يجب ألا يرتكبوا نفس الخطأ الذي ارتكبته . يجب عليهم تقديم شكاية وعدم التزام الصمت بشأن العنف	نعم ، لأنهم إذا لم يقدموا شكايات فسوف يتكرر العنف	في الوقت الحالي ، هل تنصح النساء ضحايا العنف بتقديم شكاية واللجوء إلى القضاء؟ إذا كانت الإجابة بنعم/لا ، لماذا؟

حالة 3	حالة 2	حالة 1	
لا ، سأقدم شكاية	لا ، سأقدم شكاية	لا ، سأقدم بلاغاً للشرطة وأقاضيه	برأيك ، هل ستتبعين نفس الخطوات إذا وقعت ضحية للعنف مرة أخرى؟ لماذا؟ كيف؟
مجانية ، مساعدة ودعم ، سرعة الأحكام	ساعدوا النساء ضحايا العنف وساعدوهم واشرحوا لهم الأمور	يجب عليك تقديم شكاية لتلقي العون والمساعدة من الجهات المعنية .	ماذا تقترح لضمان تكفل ورعاية جيدين للنساء ضحايا العنف؟

حالة 6	حالة 5	حالة 4	
46 سنة	38 سنة	19 سنة	السن
مكناس	بن جرير	الرشيدية	مكان الولادة
الرباط	بن جرير	الرشيدية	مكان الإقامة
متزوجة	متزوجة	عازبة	الحالة الاجتماعية
0	0	0	عدد الأطفال
غير متمدرسة	ابتدائي	ابتدائي	المستوى الدراسي
لا	لا	نعم	تكوين مهني
عاطلة عن العمل	عاطلة عن العمل	عاطلة عن العمل	المهنة
-	-	-	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاولة؟
-	-	-	طبيعة المهنة
تجارة	خياطة ااثات منزلي	-	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
-	بين 2001 و3000 درهم	-	الراتب الشهري (تقريباً)
العنف النفسي (السب والشتم والإهانة) ، العنف الجسدي (الضرب) .	الضرب	الحمل خارج إطار الزواج	ما نوع العنف الذي تعرضت له؟
زوج	زوج	رفيق	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج ، الزوج السابق ، الخطيب ، الأب ، الأخ ، صاحب العمل ، الزميل ، الجار ، الخ)؟
زواج تم ترتيبه بواسطة أحد معارفي الذي قال لي أنه سيكون لدي مستقبل مضمون بالزواج منه وأنه سوف يعتني بي . ويوم توقيع عقد الزواج اكتشفت أن لديه زوجتين أخريين وأني الثالثة . ومنذ ذلك الحين نعيش في القرية مع عائلته وزوجتيه	نحن متزوجان منذ عامين ولم نمارس الجنس لأنه يعاني من العجز الجنسي . إنه يعالج هذه المشكلة الصحية مع طبيب لكنه ضربني مؤخراً . منعتني من مغادرة المنزل لكنني هربت . وهو مطلق مرتين ولديه أطفال	كنت على علاقة معه خارج نطاق الزواج . وبمجرد أن حملت لم يقبل الحمل وذهب للعيش في الخارج . ومنذ ذلك الحين أعيش مع عمتي في قلعة السراغنة (جنوب المغرب) ، حيث وجهتني امرأة نحو الجمعية	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟

حالة 6	حالة 5	حالة 4	
<p>الأخريين . بعد 7 أيام من الزواج طلب مني المغادرة وطلب الطلاق لكنني رفضت ذلك لأنني خجلت من ذلك وكانت والدتي مريضة وأردت تكوين أسرة . لقد ألزمني بالكثير من العمل في المزرعة . لم أستطع الأكل دون إذن زوجاته واستحمت بالماء البارد . يهينني ويضربني على وجهي ورأسي ويكرر أنني يجب علي أن أعادر . لقد تقدم بطلب الطلاق بسبب الخلاف ولم أتمكن من إبلاغ والداي لأن رغبة والدتي الوحيدة كانت هي رؤيتي وقد كونت أسرة .</p>			
<p>كنت في حالة نفسية صعبة . شعرت بالإهانة وسوء المعاملة . إنه ظلم لأنه يتزوج النساء ليمارس الجنس معهن لمدة 7 أيام ثم يدفعهن إلى الطلاق . لقد كنت صبورة وأنا ضد الطلاق لأنني أريد تكوين أسرة</p>	<p>الذل والاكنتاب</p>	<p>الذل والخوف</p>	<p>كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟</p>
<p>منذ الزواج غاية مغادرتي لبيت الزوجية</p>	<p>كل ليلة منذ أن كان يعاني من العجز الجنسي</p>	<p>مرة واحدة</p>	<p>كم مرة تكرر هذا العنف؟</p>
<p>لا</p>	<p>لا أحد</p>	<p>لا أحد</p>	<p>ما هي أشكال العنف في محيطك (الأسرة، العمل، الجيران، الخ)؟ هل كان أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو نوع العنف؟ كم مرة؟</p>
<p>المرأة التي رتبت زواجنا . طلبت مني البقاء معه وعرضت على المساعدة في العثور على عمل . لقد شعرت بخيبة أمل من سلوكها وطلبت مني الاعتذار لأنني تعرضت للعنف بسببها</p>	<p>لا أحد، حتى لو عانيت وانتظرت طويلا . بمجرد أن بدأ بضربي (بيده والعصا)، هربت عند والدي ولكن لم أخبرهم بأي شيء</p>	<p>إلى عمتي وامرأة (معارف) . الدعم النفسي</p>	<p>من الذي أبلغت لأول مرة عن العنف الذي تعرضت له ومن الذي طلبت المساعدة (الأسرة، الشرطة، الجمعية، المستشفى، إلخ)؟ متى فعلت ذلك (في نفس اليوم، في اليوم التالي، بعد أسبوع...)؟ ماذا كان رد فعلهم؟</p>
<p>لقد دعمتني كأخت وأنا سعيدة برد فعلها</p>	<p>والداي يريدان لي الأفضل، ولكنني كنت أخجل من إخبارهما بالمشكلة .</p>	<p>نعم راضية . رحبت بي عمتي ونصحتني المرأة باللجوء إلى الجمعية</p>	<p>كيف كان رد فعلهم؟ هل كنت راضيا؟</p>
<p>لم تكن لدي الشجاعة لتقديم شكاية . كنت بحاجة إلى الدعم لأنني لا أعرف أي شيء ولم أدرس . لم أتقدم بشكاية ليس لأنني لا أرغب في ذلك، بل لأنني لم أعرف كيف</p>	<p>أريد تسوية الأمور ودنياً، وأن يعيد لي أغراضي وأن نجد حلاً للطلاق</p>	<p>كان القرار صعبا . أنا من منطقتة محافظة للغاية، ويعتبر الطلاق والحمل خارج إطار الزواج من المحرمات . لذلك لا أستطيع أن أحكي ذلك لأي شخص كان .</p>	<p>لقد اخترت عدم تقديم شكاية ضد العنف الذي تعرضت له، هل يمكنك أن توضح لنا الأسباب التي أدت إلى هذا القرار؟</p>

حالة 6	حالة 5	حالة 4	
لا هذا ولا ذاك	لقد اتخذت القرار بنفسني وعائلتي تدعمني	عمتي ساعدتني ورافقتني إلى الجمعية	هل ساعدك المحيطون بك أم على العكس منعوك من تقديم الشكاية؟ ومن الذي أثناك عن القيام بذلك؟ كيف؟
نعم، لأنني عانيت كثيراً خلال الجائحة (جوع، حمام بارد، إذلال، شتائم، منع من الخروج). لقد مرت الآن سنة و٩ أشهر منذ أن غادرت منزل الزوجية.	لا	نعم، لأنه أساء لي	هل ندمت على عدم تقديم شكاية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، لماذا؟
لا	لا	لا	هل كنت على علم بالإجراءات والخطوات التي يجب اتباعها لتقديم شكاية ضد العنف؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا؟
عانت زوجتيه الأولى والثانية من العنف. ولم يكن لهم أي حق سوى الأكل والاستحمام بالماء البارد. لقد أمضوا كل أيامهم في رعاية المزرعة والماشية	لا	لا	هل تعرفين أي نساء من ضحايا العنف من حولك تقدمت بشكاية واتخذت إجراءات قانونية؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف تقيم تجربتهم؟ هل كانوا راضين عن الحكم؟
نعم منذ أن غادرت بيت الزوجية. لكن هذا العنف قابل للتكرار لأنه يريد أن يتزوج امرأة مرة أخرى لمدة ٧ أيام ويدفعها إلى الطلاق	لقد تعرضت للعنف ولكنني اخترت عدم تقديم شكاية حفاظاً على سر زوجي	لم أكن أعرف الإجراءات وأعطاني اسمًا وعنوانًا مزيفين	بما أنك قررت عدم تقديم شكاية هل توقف العنف أم لا؟ كيف تمكنتم من وقف العنف؟
لا أنا لا أعرف	نعم، لدي فكرة عن التكفل بالنساء ضحايا العنف. يجب تقديم شكاية واللجوء إلى العدالة. في المستشفى، يمكنك الحصول على شهادة طبية مباشرة بعد وقوع العنف. توفر الجمعيات الاستماع والاستقبال والتوجيه للنساء ضحايا العنف	لا ولكن بعد التواصل مع الجمعية وجدت الدعم والاهتمام. لقد أوضحت لي المساعدة الاجتماعية أنه يجب علي الاهتمام بحملي وإجراء الفحوصات الطبية	حتى لو لم تتقدمي بشكاية، هل أنت على علم بالخدمات التي تقدمها المؤسسات لدعم النساء ضحايا العنف (الشرطة، المستشفى، الجمعية، الخ)؟
يجب أن تستمر الجمعية في مساعدة النساء ضحايا العنف	-	الاستقبال والدعم	ماذا تقترح لتحسين خدمات التكفل وتتبع النساء ضحايا العنف؟
نعم، أشجعهم على تقديم الشكاية وألا ينخدعوا مثلي علما أنه طلب الطلاق من وراء ظهري	ذلك يعتمد على كل امرأة	نعم يجب عليهم تقديم شكاية واللجوء إلى العدالة، لكن الخوف أحياناً يكون عائقاً	في الوقت الحالي، هل تنصح النساء ضحايا العنف بتقديم شكاية واللجوء إلى القضاء؟ إذا كانت الإجابة بنعم/لا، لماذا؟
نعم، سأقدم شكاية وأطلب معلومات عن الخطوات التي يجب اتباعها	-	لا، قم بتقديم شكاية واتخاذ الإجراءات القانونية	برأيك، هل ستبعين نفس الخطوات إذا وقعت ضحية للعنف مرة أخرى؟ لماذا؟ كيف؟
أن تستمر الجمعية في تقديم المشورة والدعم للنساء ضحايا العنف	الاستقبال والاستماع والتوجيه	لا ينبغي أن تخاف النساء ضحايا العنف	ماذا تقترح لضمان تكفل ورعاية جيدين للنساء ضحايا العنف؟

حالة 10	حالة 9	حالة 8	حالة 7	السن
28 سنة	26 سنة	19 سنة	42 سنة	
حد كورت	سلا	القنيطرة	صفرو	مكان الولادة
تمارة	سلا	القنيطرة	الدار البيضاء	مكان الإقامة
متزوجة	متزوجة	عازب	متزوجة	الحالة الاجتماعية
1	0	0	2	عدد الأطفال
عالي	ابتدائي	عالي	عالي	المستوى الدراسي
نعم	لا	لا	نعم	تكوين مهني
نشيطه	عاطلة عن العمل	عاطلة عن العمل	عاطلة عن العمل	المهنة
مستخدمة	-	-	-	إذا كانت نشيطة ، ما العمل الذي تزاوله؟
ممرضة	-	-	-	طبيعة المهنة
القوات المسلحة الملكية	عاطل عن العمل (تاجر مخدرات)	-	مستخدم	مهنة الزوج إذا كانت متزوجة؟
بين 3001 و5000 درهم	-	أقل من 5000 درهم (الأب)	أكثر من 5000 درهم	الراتب الشهري (تقريباً)
الضرب وسوء المعاملة والتهديد والابتزاز والاتهام بالزنا، ومصادرة دخلي الشهري، وعدم تغطية مصاريف المنزل	الضرب، والجرح، والسب، والشتائم، والتهديد بمصادرة وثائق هويتي، والعنف الجنسي	العنف الجسدي (الضرب)، والعنف النفسي (سوء المعاملة)، ورفض تغطية تكاليف النفقة	العنف الاقتصادي (عدم تغطية نفقات بيت الزوجية)، العنف النفسي (سوء المعاملة، الضغط النفسي، الإهمال، الإهانة والطرده من بيت الزوجية).	ما نوع العنف الذي تعرضت له؟
زوج	زوج	أب	زوج	ما هي علاقتك بالشخص الذي عرضك للعنف (الزوج، الزوج السابق، الخطيب، الأب، الأخ، صاحب العمل، الزميل، الجار، الخ)؟
والدته كانت تهينني طوال الوقت وتدير أموال الأسرة. كلاهما تركني جائعة وطلب مني القيام بالأعمال المنزلية، حتى بعد أن حملت. بمجرد الوضع واشتغالي في مدينة أخرى ولا أعود إلى المنزل إلا في عطلات نهاية الأسبوع، طلب مني هو ووالدته أن أعطيها المال على الرغم من أنني كنت أقضي معهم أيام السبت فقط.	عشنا مع والديه منذ زواجنا. لقد أهانني وضربني ورفض تغطية مصاريف المنزل منذ زواجنا. أثناء الحجر الصحي، ضربني بكأس على رأسي ولم يسمح لي بالذهاب إلى المستشفى لتلقي العلاج. ومنذ ذلك الحين، غادرت منزل الزوجية لأعيش مع والدي، لكنه صادر بطاقتي الوطنية حتى لا أتمكن من الذهاب إلى المستشفى	بعد طلاق والداي، عشت مع أبي الذي يعمل ضابط شرطة. لقد انفصل والداي لأن والدتي خدعته وقطعت علاقتي بها. أعاني من العنف الجسدي بشكل يومي من والدي. يهينني ويضربني ويتركني جائعة بلا مال. حتى أنه يطلب من أخي قطع الماء والكهرباء عن الشقة. كما قام بتغيير أفعال الشقة عدة مرات وأراد طردي. بعد أن	أنا متزوجة منذ 4 سنوات وبدأ العنف منذ أن أنجبت طفلي الأول. لقد تزايدت أعمال العنف منذ ولادة طفلي الثاني، الذي يعاني من مرض ضعف البصر واضطر إلى إجراء عملية جراحية في فرنسا بفضل مساعدة إحدى الجمعيات. زوجي يرفض دفع مصاريف علاج ابنته ومصاريف المنزل الأخرى. لقد طردني وأولادي من بيت الزوجية عدة مرات.	هل يمكنك أن تخبرنا عن الظروف التي حدثت فيها أعمال العنف؟

حالة 10	حالة 9	حالة 8	حالة 7	
<p>ولم يغطي أيًا من تكاليف الطفل ودفعت ثمن كل شيء. لقد اشترت أيضًا سيارة أخذها وقادها. لقد تعرضت ذات مرة لحالة كوفيد-19 في العمل، وعلى الرغم من أن نتيجة فحصي كانت سلبية، إلا أنه وضعني في شقة وحدي دون مال أو طعام، وأخبرني أنه لن يسمح لي برؤية ابني ووالدته خوفاً من قتلها. ضربني مراراً وتكراراً عن طريق رمي الأطباق عليّ ودفعني ذات مرة خارج باب السيارة وتركني في مكان مجهول أبكي. مؤخرًا رفع ضدي قضية زنا، وسرق هاتفي وهدد بتسليمه للشرطة لإثبات أنني كنت على علاقة مع زميلي الطبيب. كان يبتزني بهذه القصة التي اخترعها بالكامل ويقول لي إنه يستطيع سحب الشكاية إذا أعطاه الطبيب 30 ألف درهم وقبلت الطلاق بالتنازل عن الحق في النفقة لي ولابني.</p>	<p>وتقديم شكاية. عشت مع والدتي لمدة عام حيث كان يأتي لرؤيتي، وحملت وفقدت الطفل. طلبت منه مرة أخرى بطاقتي الوطنية لإنهاء إجراءات فقدان الطفل لكنه رفض وادعى أنه فقدها. وفي كل مرة كان يأتي لزيارتي في منزل والدتي، كان يجبرني على ممارسة الجنس معه بالإكراه والعنف.</p>	<p>قررت ارتداء الحجاب، أخذني إلى المستشفى لإجراء فحص العذرية بعد أن ضربني لأنه يعتقد أنني ارتديته لإخفاء العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج.</p>	<p>نحن الآن نعيش في غرف منفصلة وهو يضغط علي لتقديم طلب الطلاق والمغادرة.</p>	
<p>الضعف والخوف والذل وأنه لا قيمة لي. الضغط النفسي، الشتائم اليومية أصابتنني بالاكئاب، جعلتني أرغب في الانتحار، الحزن الشديد، البكاء والحزن، الابتعاد عن الناس والتوقف عن العمل</p>	<p>الذل والضعف. عانيت من مشاكل نفسية ومرضت</p>	<p>إذلال</p>	<p>إذلال وتشويه سمعة وضعف وفي طريق مسدود لأنني مكبلة بسبب مرض ابنتي. هذا العنف يضايقني كثيرًا، فأنا أبكي طوال الوقت ولا أستطيع النوم. لدي مشكلة مع ارتفاع الضغط في عيني بسبب هذا.</p>	<p>كيف كان شعورك عندما تعرضت للعنف؟ ماذا كان رد فعلك؟ كيف تصفين تأثير هذا العنف عليك اليوم؟</p>

حالة 10	حالة 9	حالة 8	حالة 7	حالة 6
باستمرار منذ بداية زواجنا	منذ زواجنا سنة 2015	منذ عام 2019 وحتى اليوم	منذ ولادة ابنتي الأولى . لقد زاد بشكل كبير والآن أعاني منه يوميًا	كم مرة تكرر هذا العنف؟
لا أحد	لا ، لقد قضى بالفعل فترة في السجن بتهمة تناول الكحول والمخدرات في الأماكن العامة .	لا أحد	لا	ما هي أشكال العنف في محيطك (الأسرة ، العمل ، الجيران ، الخ)؟ هل كان أي شخص مقرب منك ضحية للعنف؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع العنف؟ كم مرة؟
إلى عائلتي ، مباشرة بعد تعرضي للعنف . طلبوا منه التوقف وطلبوا مني تقديم شكاية وطلب الطلاق	أمي . ألقى عليه اللوم على العنف وأخذتني للعيش مع والداي . أبي كان لا يستطيع التنقل والسفر لأنه كان مريضاً وتوفي فيما بعد	عمي . لقد تصرف معي بشكل جيد ، وانتقد والدي بسبب عنفه وطلب منه التوقف	والداي الذين دعموني نفسياً ومادياً	من الذي أبلغت لأول مرة عن العنف الذي تعرضت له ومن الذي طلب المساعدة (الأسرة ، الشرطة ، الجمعية ، المستشفى ، إلخ)؟ متى فعلت ذلك (في نفس اليوم ، في اليوم التالي ، بعد أسبوع ..)؟ ماذا كان رد فعلهم؟
عائلتي هي سندي الوحيد . راضية جداً	لم يكن والدي قادراً علي فعل الكثير لأنه كان مريضاً جداً .	راضية جداً عن تدخله	بدونهم لم أكن لأتمكن من البقاء على قيد الحياة ولا أطفالي أيضاً . أنا مدينة لهم بالكثير وأنا راضية جداً عن دعمهم	كيف كان رد فعلهم؟ هل كنت راضياً؟
لا أعرف الإجراءات القانونية وكنت خائفاً منه جداً	كنت خائفة من تقديم شكاية . كما قام بمصادرة بطاقتي الوطنية لمنعي من القيام بذلك . لم أكن أعرف بمن يجب أن أتصل أو ماذا أفعل .	لا أعرف الإجراءات القانونية ولم أجروني على تقديم شكاية ضد والدي . اعتقدت أنه سيهدأ مع مرور الوقت ، لكن الأمر ظل يزداد سوءاً . ولهذا السبب لجأت إلى الجمعية للحصول على المشورة .	لم تكن لي معرفة بالخطوات ، لكن السبب الرئيسي هو مرض ابنتي . العملية التي خضعت لها كانت صعبة للغاية والأهم بالنسبة لي هو صحتها . كنت محتاجة أيضاً إلى تصريح الأب بمغادرة ابنتنا الأراضي المغربية للدخول إلى المستشفى مرة أخرى في فرنسا ، لكنه كان يرفض إعطائي إياها . كما أنني لم أتقدم بشكاية لأنني أخشى أن يأخذ كل الأثاث الذي اشتريته بأموالي الخاصة	لقد اخترت عدم تقديم شكاية ضد العنف الذي تعرضت له ، هل يمكنك أن توضح لنا الأسباب التي أدت إلى هذا القرار؟
لقد شجعتني عائلتي على تقديم شكاية ، وخاصة والدي	منعني والداي من تقديم شكاية وشجعوني على الانتظار	لا هذا ولا ذاك	من حولي شجعوني لكن أولويتي هي صحة ابنتي	هل ساعدك المحيطون بك أم على العكس منعوك من تقديم الشكاية؟ ومن الذي أثناك عن القيام بذلك؟ كيف؟

حالة 10	حالة 9	حالة 8	حالة 7	حالة 6
نعم كثيراً لأنني عانيت كثيراً من العنف منه ومن والدته . لقد سرقوني وأخذوا كل أموالني وتسببوا في تدهور صحتي العقلية أيضاً	نعم ، لقد استغرقت وقتاً طويلاً للقيام بذلك وأرغب في طلب الطلاق	نعم ، لأنني عانيت كثيراً	لا ، لأنها مسألة وقت . سأقدم شكاية بمجرد تعافي ابنتي وشعورها بالتحسن	هل ندمت على عدم تقديم شكاية؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، لماذا؟
لا ، لا أعرف الإجراءات القانونية	لا ، لم أدرس ولم أعرف كيف أفعل ذلك	لا ، حتى اتصلت بالجمعية حيث شرحت لي الأمور وقدمت لي المشورة القانونية	لا	هل كنت على علم بالإجراءات والخطوات التي يجب اتباعها لتقديم شكاية ضد العنف؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا؟
لا	لا	لا	لا	هل تعرفين أي نساء من ضحايا العنف من حولك تقدمت بشكاية واتخذت إجراءات قانونية؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف تقيم تجربتهم؟ هل كانوا راضيات عن الحكم؟
لأنني كنت خائفة ولم أعرف ماذا أفعل	لا ، لم يتوقف العنف . لم أتقدم بشكاية لأنني لم أكن أعرف كيف أفعل ذلك ، وليس لأن العنف توقف	لم يتوقف العنف وأنا أعاني منه بشكل دائم	لم يتوقف العنف وأنا أعاني منه كل يوم	بما أنك قررت عدم تقديم شكاية هل توقع العنف أم لا؟ كيف تمكنت من وقف العنف؟
لا ، ليس لدي أي فكرة	لا أنا لا أعرف	لا ، ليس لدي أي فكرة	لا ، ليس لدي أي فكرة	حتى لو لم تتقدمي بشكاية ، هل أنت على علم بالخدمات التي تقدمها المؤسسات لدعم النساء ضحايا العنف (الشرطة ، المستشفى ، الجمعية ، الخ)؟
مساعدة المرأة على معرفة حقوقها والخطوات التي يجب اتباعها حتى لا تخشى تقديم شكاية	مساعدة النساء ضحايا العنف ، وخاصة أولئك الذين لم يدرسوا . اشرح لهم المؤسسات التي يجب الاتصال بها والخطوات التي يجب اتباعها	التعرف على مشاكلهم وحالتهم النفسية . تقديم المساعدة لهم للحصول على حقوقهم	تطبيق القانون ومعاينة المسؤولين لأن العنف له تأثير خطير وغير قابل للإلغاء على الصحة العقلية للنساء ضحايا العنف ، وكذلك توفير إمكانية الوصول إلى الأطباء النفسيين لدعمهن	ماذا تقترح لتحسين خدمات التكفل وتتبع النساء ضحايا العنف؟
نعم	نعم ، يجب على النساء ضحايا العنف تقديم شكاية على الفور	لا ، سأقدم شكاية	لا يجب على النساء ضحايا العنف أن يظلوا صامتين وعليهن أن يقدموا شكاية لأنهم سيعانون أكثر إذا لم يفعلوا	في الوقت الحالي ، هل تنصح النساء ضحايا العنف بتقديم شكاية واللجوء إلى القضاء؟ إذا كانت الإجابة بنعم/لا ، لماذا؟

حالة 10	حالة 9	حالة 8	حالة 7	
لا ، في المرة القادمة سأطلب المساعدة من الجمعية حتى يتمكنوا من تقديم النصح والإرشاد لي	لا ، لن أصمت . سأتصل بإحدى الجمعيات لطلب المعلومات واتخاذ الإجراءات القانونية	الاستشارات والدعم القانوني ، الدعم النفسي	لا ، لن أصمت . سأتصل بإحدى الجمعيات لتوضح لي الإجراءات اللازمة التي أتخذها .	برأيك ، هل ستتبعين نفس الخطوات إذا وقعت ضحية للعنف مرة أخرى؟ لماذا؟ كيف؟
التواصل حول أحكام القانون لأننا لا نعرفها	الاستقبال وشرح الخطوات الواجب اتباعها والمؤسسات التي يجب الاتصال بها		تقديم المشورة القانونية إلى النساء ضحايا العنف وشرح لهم الخطوات التي يجب اتباعها ، والمؤسسات التي يمكنهم الاتصال بها ، ومن يمكنه مساعدتهم	ماذا تقترح لضمان تكفل ورعاية جيدين للنساء ضحايا العنف؟

الملحق 5 : تقرير مجموعة النقاش مع النساء ضحايا العنف اللواتي لجأن إلى القضاء

الإطار الجغرافي : إقليم بن جري

الإطار الزمني : 31 مارس 2022

المشاركات : 28 امرأة ضحية للعنف تتراوح أعمارهن بين 18 و50 عامًا ، و اللواتي لجأن إلى القضاء من قبل : جمعية عدالة ، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف

تم تنظيم مجموعة نقاش مع النساء ضحايا العنف في 31 مارس 2022 في إقليم بن جري بمشاركة 28 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و50 عامًا . بدأت السيدة المؤطرة/المنشطة كلمتها بشكر المشاركات على قبول الدعوة والحضور . ثم شرحت الإطار العام للقاء بعد أن قدمت نفسها شخصياً . كما شرحت الأهداف والأسباب لتنظيم مجموعة النقاش ، موضحة أنها تأتي في إطار دراسة تهدف إلى تحديد وجهات النظر ومجالات التدخل لضمان استجابة ومتابعة فعالة للنساء ضحايا العنف وضمان إيلاء اهتمام خاص لهن وحالات العنف التي تعرضن لها . وهذا هو السبب الرئيسي لوجودهن ، ومشاركتهن ، والالتقاء بهن للاستماع إلى تجاربهن وآرائهن كضحايا للعنف حول مجموعة من القضايا التي سيتم مناقشتها خلال اللقاء .

وعلى سبيل الإشارة ، كانت علامات التساؤل واضحة على المشاركات ، مما يدل على الخوف والدهشة والارتباك . كانت نظرات بعض المشاركات تجوب أرجاء القاعة وتتفحص وجوه جميع المشاركات ، بينما كانت أخريات يشبكن أصابعهن وينظرن إلى الأرض . في هذا الوقت ، شرحت المؤطرة أنه سيتم في نهاية اللقاء إعداد تقرير عن العنف الذي تعرضن له (قصص ، وقائع ، وروايات) حيث سيتم الحفاظ على سرية هوياتهن .

قامت السيدة المؤطرة بعد ذلك بشرح منهجية اللقاء ، التي تتكون من سلسلة من الأسئلة التي تتناول تجربتهن مع العدالة بصفتهم ضحايا للعنف ، في ثلاث مجالات : تصورهن للعدالة ، المخاوف والمشكلات التي واجهنها ، ورأيهن في سير قضاياهن لدى العدالة . وقبل بدء المناقشات ، تم وضع قواعد لضمان سير الاجتماع في أفضل الظروف ، وهي عدم مقاطعة

المتحدثة ، احترام رأي الجميع ، وحق كل واحدة في عدم ذكر اسمها . طلبت موافقة المشاركات على السماح بالتسجيل الصوتي للقاء ، وقبلت من الجميع .

بدأ اللقاء بطرح سؤال حول تصور النساء ضحايا العنف لاستجابة العدالة . وسألت المؤطرة المشاركات عن كيفية تعامل المؤسسات (جمعية ، شرطة ، محكمة) معهن كضحايا للعنف . بدأت إحدى المشاركات الحديث قائلة إن ابنتها ، وهي تلميذة في السنة الثانية من الإعدادية ، تعرضت للعنف . قام رجل باعتراض ابنتها ثلاث مرات في نفس اليوم ، ثم توجهت إلى الدرك لتقديم شكاية . تم اعتقاله ثم الإفراج عنه ، وتم إعداد محضر . تم الاستماع إلى المتهم لكنه أنكر الوقائع وأقوال المشتكية ، وذكر في المحضر أنه لم يفعل شيئاً . بعد ذلك ، ذهبت إلى المحكمة لمقابلة وكيل الملك ، لكنهم لم يستطيعوا فعل شيء لأنها لم تكن تملك شهوداً . قالت ذلك بأسف ورفع الحاجبين . من اجل المزيد من الإيضاح ، سألتها المؤطرة : هل كانت ابنتك معك؟ هل طلبوا حضورها؟ فأكدت المشاركة أن ابنتها كانت تلازمها طوال الوقت .

ثم تحدثت مشاركة أخرى لتروي أنها بعدما تعرضت للعنف ، توجهت أولاً إلى الدرك الملكي . قالت إن السلطات أخبرتها أنهم لا يستطيعون فعل شيء لأن الأحداث كانت قديمة جداً ، وأنه لا جدوى من تقديم شكاية ، وأنها كانت صغيرة جداً . ثم أرسلوها إلى كاتب عمومي لتحرير شكاية ، ثم إلى المحكمة الابتدائية . تم استدعاؤها من قبل الشرطة التي سجلت أقوالها في محضر ، لكنه لم يتم الاتصال بها منذ ذلك الحين .

ثم تحدثت مشاركة أخرى لتبدأ حديثها بالإشارة إلى أن المعتدي عليها حُكم عليه بالسجن النافذ لمدة تسعة أشهر . «إنه شاب كان يعيش في نفس القرية وقد اغتصبني . توجهت إلى الدرك الملكي برفقة والدي ، لتقديم شكاية بعد تعرضي للاغتصاب . بعد الاستماع إلي ، طلب الضابط اسم وعنوان المشتبه به واستدعوه . كما طلب مني الحصول على شهادة طبية من المستشفى تثبت تعرضي للاغتصاب . بعد ذلك ، مثلنا أمام المحكمة حيث حُكم عليه بالسجن لمدة تسعة أشهر فقط بشرط أن يتزوجني . اليوم ، أطلق سراحه وهو يرسل لي تهديدات باستمرار عبر الرسائل الصوتية على الواتساب» .

وبعدما سألت المؤطرة عما إذا كانت أي من المشاركات ترغب في التحدث عن أول مؤسسة ذهبت إليها بعد تعرضها للعنف ،

قالت إحدى المشاركات : «كنت مخطوبة لشخص اتضح أنه متزوج . اكتشفت لاحقاً أنني حامل ، ثم أنجبت طفلاً وطلبت منه تسجيله في الحالة المدنية ، لكنه رفض فاخبرته أنني سأقدم شكاية . بالفعل ، قمت برفع دعوى قضائية ، ووفقاً للحكم ، طلب مني إجراء فحص جيني كلفني 2000 درهم . كانت نتيجة الفحص إيجابية بنسبة 99.999٪ . وفي المقابل ، قدم هو أيضاً شكاية ضدي ، ومثلنا أمام وكيل الملك الذي سأله إذا كان هذا الطفل من صلبه ، فأنكر . منحه وكيل الملك فترة لتسجيل الطفل في الحالة المدنية تحت طائلة الاعتقال . بعد ذلك طلبوا منا المغادرة ، وحتى الآن لم يكن هناك أي تطورات .»

مشاركة أخرى تحدثت عن العنف الذي تعرضت له من قبل زوجها بعد ولادة ابنها الذي يعاني من إعاقة (توحد) . «منذ ولادة الطفل ، رفضني وتزوج من امرأة ثانية . قررت أخذ أبنائي والانتقال إلى منزل والدي . ولكن عندما كنا على وشك المغادرة ، أرسل زوجي بلطجية اعترضوا طريقنا . أخذوا أحد أبنائي وضربوه بحجر على مستوى عينه ، وفقد الوعي نتيجة للضربات . حاولوا اختطافه ووضعوه في سيارة لكنني بدأت بالصراخ مما جذب المارة حولنا . وصلت سيارة الإسعاف ونقلتنا إلى المستشفى . بعد ذلك توجهت إلى الشرطة لتقديم شكاية لكنهم قالوا لي إن الأب لا يمكنه فعل ما اتهمه به . في الوقت نفسه ، فرّ البلطجية . بعد ذلك ، طلب مني زوجي العودة إلى بيت الزوجية ، وهو ما فعلته . بدأ في ممارسة العنف الجسدي ضدي وضربي حتى أصبحت عيناى زرقاء . كنت أذهب إلى منزل والدي في كل مرة دون تقديم شكاية عن العنف الذي تعرضت له لأن شكايتي الأولى لم تسفر عن أي نتيجة .»

بعد ذلك مباشرة ، تحدثت مشاركة أخرى قائلة إنها توجهت مباشرة إلى الجمعية بعد تعرضها للعنف . «كنت أتعرض للعنف الجسدي والإهانات والإساءة اللفظية ، لكنني صبرت لأن بناتي كن صغيرات جداً . لكن عندما شعرت أنني لم أعد أتحمّل هذا الوضع ، توجهت مباشرة إلى الجمعية حيث تم استقبالي والاستماع إلي وتقديم الدعم . بعد الجمعية ، ذهبت إلى المحكمة ورفعت دعوى طلاق للشقاق لأنه لم يترك لي خياراً آخر . كانت تتحدث مبتسمة وتظهر علامات الراحة والارتياح على وجهها قائلة : «الحمد لله ، أنا مرتاحة» .

وعلى الفور ، رفعت إحدى المشاركات يدها لطلب الكلام . «أول شيء قيمت به هو تقديم شكاية إلى الشرطة ، لكنهم قالوا لي إنني قد أتهم بالدعارة ، مما دفعني إلى سحبها . بعد ذلك ، توجهت إلى إحدى الجمعيات في مدينة تازة حيث نصحوني

بعدم تقديم شكاية ضده لأنني قد أتهم بالفساد ومجموعة من الأمور الأخرى . حتى بعد أن أكدت لهم أنه والد طفلي بنسبة 100٪ وأنني مستعدة لإجراء اختبار جيني ، نصحوني بعدم تقديم شكاية قانونية وطلبوا مني الذهاب إلى وكيل الملك لتقديم طلب الدخول إلى مركز للإيواء . في المحكمة ، توجهت إلى خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف سألوني عن سبب رغبتني في الدخول إلى مركز للإيواء . رويت لهم قصتي وسألوني إن كنت أعرف هوية والد الطفل . بعد أن أكدت أنني أعرفه ، قدمت إفادتي في شكاية وحصلت على إذن للدخول إلى مركز للإيواء . بعد ذلك ، زارتنى الجمعية لكنها لامتنني على تقديم الشكاية وقالوا إن ذلك ليس في مصلحتي . بقيت في مركز الإيواء حوالي 15 يوماً منتظرة الرد على شكايتي . في يوم ما ، جاء رئيس قسم الشرطة لزيارتي وأخبرني أنهم قاموا بالتحقيق في العنوان الذي أعطيته لهم لكنه غير موجود . قدمت لهم عنواناً آخر وبقيت في مركز الإيواء حوالي 40 يوماً ومع عدم ورود أي أخبار من الشرطة ، قررت مغادرة المركز . بخصوص الشكاية ، تم إرسالها إلى وكيل الملك وهو من أحالها إلى الشرطة . اضطرت للعودة إلى وكيل الملك لطلب إذن بمغادرة مركز الإيواء . في ذلك الوقت ، سألتني عما إذا كانت هناك أي تطورات في قضيتي ، فأجبتته بالنفي . بعد 15 يوماً من ذلك ، تم اعتقاله من قبل الدرك الملكي وطلب مني تقديم إفادتي . تصرف الدرك معي بطريقة غير طبيعية وقاسية . كانوا يضعون علي عند أخذ إفادتي وشعرت بالخوف . أثناء المواجهة ، استمع الدرك إلى تسجيل صوتي له وهو يقول إنني ملك له . بعد مغادرة مركز الدرك ، وحتى الآن ، لم أتلّق أي أخبار عن القضية .»

بعد ذلك ، ساد نوع من الصمت والهدوء في القاعة . ثم تحدثت إحدى المشاركات لتروي قصة والدتها ضحية العنف . «بدأت معاناة والدتي بعد أن سمحت لوالدي بالزواج من امرأة ثانية لأنها لم تتمكن من إنجاب الأولاد الذكور . في كل مرة كانت والدتي تتعرض للعنف والضرب ، كانت تقدم شكايات إلى الشرطة . بقيت جميعها بدون نتيجة إلى أن قدمت شكاية إلى وكيل الملك بخصوص العنف والطرده من بيت الزوجية . بعد ذلك استدعت الشرطة والدي الذي صرح بأن والدتي هي التي كانت تصر على مغادرة المنزل بسبب الغيرة من الزوجة الثانية ونفى تماماً العنف . بقيت الشكاية مرة أخرى بدون متابعة رغم أن والدتي كانت تحمل علامات ضرب وجروح واضحة على جسدها . كانت القضية الوحيدة التي حُكم فيها هي طلب النفقة ، حيث حُكم عليه بدفع 400 درهم شهرياً» .

«لقد خدعني زوجي ، لأنني كنت أعتقد أننا متزوجان بعقد زواج قانوني . ولدهشتي ، اكتشفت أن عقد الزواج كان مزوراً عندما بدأت إجراءات الطلاق للشقاق . كنت أملك فقط شهادة الخطوبة . لجأت إلى المحكمة لطلب إثبات زواجنا ، لكن دون جدوى . بعد العودة إلى المنزل ، وجدت أن زوجي قد غادر إلى وجهة غير معروفة ولم يعد يرد على مكالماتي رغم أنني كنت حاملاً منه . ذهبت بعد ذلك إلى كاتب عمومي لتحرير شكاية ، ثم توجهت إلى المحكمة حيث استقبلني وكيل الملك الذي وجهني إلى خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف . طلبوا مني إحضار مجموعة من الوثائق . بعد التحقيق ، نظموا مواجهة بيننا حيث أنكر تماماً موضوع الشكاية . لكن الشرطة واجهته بالأدلة التي قدمتها واستدعوا زوجته الأولى التي أنكرت معرفتها بي . بعد ذلك ، تم تقديمنا إلى النيابة أمام وكيل الملك ، حيث اعترف بأنه زوجي وأني حامل منه . في تلك اللحظة ، سألتني وكيل الملك عن اختياري ، فطلبت توثيق زواجنا بعقد زواج . بعد ذلك ، عادت حياتنا إلى طبيعتها وأنجبت ابنتي التي تبلغ الآن 8 سنوات . حتى اليوم الذي اكتشفت فيه أن زوجي قد قدم دعوى طلاق للشقاق ، وأن الجلسة الأولى في نفس اليوم ، فقررت الحضور . كانت دهشتي كبيرة عندما اكتشفت أنه كان قد رفع الدعوى منذ حوالي شهرين ، وخلال تلك الفترة ، كنا نعيش معاً بشكل طبيعي كزوج وزوجة تحت سقف واحد . أثناء الجلسة ، سألتني القاضية إن كنت قد تلقيت الدعوة ، فأجبتها بالنفي بينما كان يقول العكس . كان يدعي أن الدعوة قد وصلتني وأني رفضت الحضور للجلسات . كما قدم وثيقة تثبت أنه عاطل عن العمل . سألتني القاضية إن كنت سأعين محام للدفاع عني ، فأجبت بالنفي وطلبت مهلة لكتابة مذكرة رد لأطالب بحقوقتي . في الجلسة التالية ، قدمت إلى المحكمة تصريحاً يفيد بأن زوجي يعمل ويملك شركة ، وطلبت بجميع حقوقي ، مما دفعه إلى سحب طلب الطلاق» .

جواباً على سؤالها للمشاركات عن رأيهن في الخدمات المقدمة من قبل الشرطة والدرك والمحكمة والمستشفى ، تحدثت إحدى المشاركات بنبرة تعبر عن استيائها ، قائلة إنها شعرت بالاحتقار من قبل الشرطة والدرك . وصفت التكفل في المستشفى بأنه سيئ ويفتقر لأي مصداقية . وأضافت ، وقد ارتسمت على وجهها تعابير الأسف ، أنها قالت لأحد رجال الدرك أنه إذا كان رجلاً عادلاً ، لكان بجانبها للمطالبة بحقوقها وفقاً للقانون لأنها كانت الضحية وليست الجانية .

وعبرت مشاركة أخرى عن رأيها في خدمات الدرك الملكي ، واصفة المعاملة بالحسوية وعدم المصداقية ، خاصة وأن المشتبه به سبق وأن اغتصب فتاة في الماضي . «تغيير تصرفاتهم ويطلبون إحضار شهود قبل أن يروا ما يمكنهم فعله . بالنسبة للمحكمة ، وجدت أن التصريحات التي أدليت بها لم تكن مطابقة لتلك المدونة في المحضر ، وأن عمل المحكمة لم يكن على المستوى المطلوب . لذلك لم أكن راضية عن عمل المحكمة لأن وكيل الملك طلب مني إحضار شهود بحجة أنني كنت أكذب وأن المتهم بريء مما نسب إليه في شكايتي . لم يصدقني ، رغم أن ابنتي كانت معي وكانت تبكي أمامه . أنا غير مقتنعة بعمل الدرك ولا بعمل المحكمة . لم يقوموا بما كان يجب عليهم فعله» .

قالت مشاركة أخرى : «بالنسبة لي ، قامت المحكمة بعملها وأصدرت تعليماتها لإجراء اختبار جيني ، وكانت النتيجة إيجابية بنسبة 99.999 ، لكن دون نتيجة» .

كاستنتاج عام ، ظهرت علامات عدم الرضا والندم على وجوه المشاركات فيما يخص الخدمات المقدمة من هذه المؤسسات ومعاملتهم كضحايا للعنف . وجواباً على سؤال المؤطرة على المشاركات حول دعمهن و تشجيعهن على تقديم شكاية للعنف ، أوضحت إحدى المشاركات أن قرار تقديم الشكاية جاء من تلقاء نفسها للدفاع عن شرفها : «بادرت بتقديم الشكاية ولم يشجعني أحد . في البداية ، لم أرغب في فعل ذلك لأنني لم أكن أملك الموارد المالية لكن ابن عمي شجعني على فعل ذلك» . في ختام هذه الجزء ، أوضحت المؤطرة أن تقديم الشكاية ينبع من شعور النساء الضحايا بالعنف بالظلم أو بتشجيع شخص آخر . «أنا من شجعت أُمي على تقديم شكاية لأنها عانت من الكثير من العنف والاحتقار يومياً» .

وفي نفس السياق ، سألت المؤطرة المشاركات عما إذا كان هناك من أثناهم عن تقديم شكاية . على الفور ، ردت إحداهن : «نعم ، منعني زوج أختي من تقديم شكاية لأن المتهم غني ولن أحصل على أي نتيجة» . مباشرة بعد ذلك ، قالت مشاركة أخرى إن عم زوجها منعها من تقديم الشكاية لنفس السبب . وأعقبت مشاركة أخرى بأن زوجة عم زوجها عارضت الأمر أيضاً . في البداية ، شجعتهما عائلتها لكن في النهاية طلبوا منها التخلي عن الفكرة مع العلم بأنها تعرضت لعنف جنسي من والدها وأخيها بحجة أنها كانت تشرب الكحول وتدخن ، بالإضافة إلى أن هذه الشكاية لن تسفر عن شيء لأن الأحداث وقعت في الماضي عندما كانت تبلغ من العمر بين 13-14 سنة وستحتاج إلى شهود . كما أنها تعرضت للعنف وسوء المعاملة من جميع أفراد عائلتها .

جواباً على سؤال المؤطرة حول التكاليف المالية والنفقات المتعلقة بالإجراءات القانونية، تنوعت الإجابات بين: «لا أعرف»، «لم أحسب تكاليف التنقل»، «حوالي 10,000 درهم»، «حوالي 15,000 درهم مع تكاليف التنقل»، «دفعت 2000 درهم كرسوم لإجراء الخبرة»، «بالنسبة لي كانت 1600 درهم».

وبخصوص رأيهن عن أصعب مرحلة في الإجراءات؟ أجابت إحدى المشاركات بأنها كانت في المحكمة، وهو ما كررته معظمهن. قالت أخرى: «واجهت صعوبات مع الدرك الملكي، كان الأمر صعباً للغاية، لأنهم عاملوني كما لو كنت المتهممة وليس الضحية. كما أن المحكمة كانت صعبة أيضاً لأن الإجراءات طويلة وتستغرق وقتاً طويلاً ولم تسفر عن أي نتيجة. خاصة وأن الإجراءات في المحكمة استمرت لمدة عامين ولم يتم تسريعها إلا بفضل تدخل الجمعية».

تفاعلاً مع سؤال المؤطرة للمشاركات حول شعورهن بعد هذه التجربة. أجبن بالإجماع بأنهن يشعرن بالسلام والراحة. أضافت إحدى المشاركات أنها تشعر بالحرية والسلام الداخلي، وأنها وجدت نفسها من جديد، جسداً وروحاً: «اليوم، أعرف قيمتي بشكل أفضل لأنني كنت في وضع فرضه علي المجتمع: ان أتزوج، وأنجب الأطفال، وأأسس بيتاً وعائلة. كنت مثل السجينة، وخرجت من هذه التجربة ناجحة وذات شخصية قوية. الآن، لا أهتم بالمشاكل كما كنت أفعل من قبل أو بما عشت». قالت مشاركة أخرى: «عشت مع الخوف لمدة 20 عاماً». ورداً على سؤال حول مشاعر أولئك الذين لم يتمكنوا

من الخروج من هذه التجربة، ذكرت إحدى المشاركات أنها تشعر وكأنها في حالة غيبوبة، مريضة وأنها لم تحصل على العدالة رغم أنه تزوجها. شعرت أنه نصب لها فخاً وجعلها تعيش في كذبة.

في المرحلة الأخيرة من اللقاء، سألت المؤطرة المشاركات، بناءً على الأحداث والمعاناة التي مروا بها أو ما زالوا يمرون بها، عن اقتراحاتهن لمكافحة العنف والظلم والحصول على خدمات فعالة. أجابت معظم المشاركات: العدالة، الإنصاف، حقه، المساواة، الحفاظ على النظام، ضمان حصول كل ذي حق على حقه، المصداقية، النزاهة، الشفافية، لا للفساد، تبسيط وتسريع الإجراءات، مجانية الخدمات، تبسيط الإجراءات.

في السؤال الأخير: «ما هي توصياتكن؟»، أجابت المشاركات واحدة تلو الأخرى: تقديم الدعم المالي، تدريب الدرك الملكي والشرطة لتحسين استقبال الضحايا، تقديم خدمات الدعم، تقوية جمعيات المجتمع المدني ومواكبتها لتعميم الخدمات لجميع النساء ضحايا العنف.

اختتم اللقاء بعبارات الرضا والطمأنينة التي بدت على وجوه معظم المشاركات. وقد تم توجيه الشكر لهن على حضورهن، ومشاركتهن، وتفاعلهن منذ بداية اللقاء وحتى نهايته.

